

سلسلة صيانة الأصول والثوابت من تعدى الحدثاء والنوابت (٢)

مَدَارِجُ السَّالِكِينَ

في تحقيق حديث أسألك بحق السائلين

رد على محمود سعيد ممدوح ، ودفع عدوانه على:

الإمام الحافظ
أبي يحيى زكريا الساجي
رحمه الله تعالى

والعلامة المحدث الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله تعالى



كتبه الفقير إلى عفو ربه عز وجل
أبو حمزة سيد بن محمد بن السيد المنياوي
عامله الله بلطفه وكرمه

راجعه وقدم له
فضيلة الشيخ المحدث
أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة صيانة الأصول والثوابت من تعدِّي الحدثاء والنوابت ﴿٢﴾

مدارج السالكين
في تحقيق حديث
أسألك بحق السائلين

ردٌّ على محمود سعيد ممدوح، ودفع عدوانه على:

الإمام الحافظ
أبي يحيى زكريا الساجي
-رحمه الله تعالى-

الإمام العلامة المُحدِّث الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني
-رحمه الله تعالى-

كتبه الفقير إلى عفو ربه عز وجل
أبو حمزة سيد بن محمد بن السيد المنياوي
عامله الله بلطفه وكرمه

راجعه وقدم له
فضيلة الشيخ المحدِّث
أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

الطبعة الأولى ـ ١٤٢٥ من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم

تقديم فضيلة الشيخ المحدِّث أبي الحسن السليماني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد راجعت مع أخي أبي حمزة - حفظه الله - كتابه النافع الماتع "مدارج [illegible]" [illegible] أسانيد [illegible] وكعادة المؤلف - جزاه الله خيرًا - فإنه ذو باع طويل في البحث العلمي والتحقيق الحديثي، فقد استمتعت وانتفعت بكثير من مباحث الكتاب، ولقد [illegible] الذي [illegible] يدافع عن السنة وحملتها سلفًا وخلفًا، ومن حملتهم المؤلف - زاده الله توفيقًا - ولا أزكيه على الله عز وجل -.

والمطلع على الكتاب يجد صدق ما ذكرت من [illegible] - فترى المؤلف ينقل كلام المعترض، ثم ينقض عليه بالأدلة كالشهب [illegible] المعترض، ولا شك أن الغيرة على السنة وحملتها قد تحمل صاحبها إلى عبارة جارحة أو قاسية، متمنيًا أن لو كانت بشكل آخر، لكن هذا - مع حرص [illegible] على تنقية كتابه من هذه العبارات - لا يغطي [illegible] الجهد الذي بذله [illegible]، ولا يوهن من [illegible] الجلية، والمطارح السلفية التي حشدها المؤلف في كتابه.

[illegible] الذي يعرف [illegible] المعترض، وما [illegible] كتبه ورسائله، وما حشر [illegible] الأوابد، [illegible] العقائد [illegible] الذي سلّط عليه هذا المؤلف الغيور [illegible] السلف الأماثل، وأتباعهم [illegible] المعترض [illegible] إلى نصابه، ونصر مذهب السلف الأماثل [illegible].

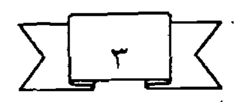
وللمؤلف - جزاه الله خيرًا - عدد من الكتب والرسائل التي تمتلئ [illegible].

فأسأل الله أن يجعله من صالح عمله ممن يرجون تجارة لن تبور، وأن ينفع به [illegible] العلم الذي قذف [illegible] في قلوبهم حب السنة وعلمائها سلفًا وخلفًا، وأن [illegible] شرهم [illegible]، إنه جواد كريم بر رحيم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه [illegible].

كتبه
أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

١٢/٢
١٤٢٠هـ

١٢ / شعبان / ١٤٢٠هـ





تقديم فضيلة الشيخ المحدِّث أبي الحسن السليماني

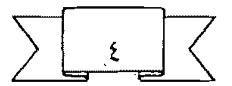
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد:

فقد راجعتُ مع أخي أبي حمزة ـ حفظه الله ـ كتابه النافع الماتع " **مدارج السالكين في تحقيق حديث أسألك بحق السائلين** " ، وكعادة المؤلف ـ جزاه الله خيراً ـ فإن ذو باع طويل في البحث العلمي ، والتحقيق الحديثي ؛ فقد استمتعتُ وانتفعتُ بكثير من مباحث الكتاب ، ولقد حمدتُ الله عز وجل الذي قيَّض من يدافع عن السُّنَّة وحملتها سلفاً وخلفاً، ومن جملتهم المؤلف ـ زاده الله توفيقاً ، ولا أزكيه على الله عز وجل ـ

والمطلع على الكتاب يجد على الكتاب يجد صِدْق ما ذكرتُ ـ ولله الحمد والمنة ـ ، فترى المؤلف ينقل كلام المعترض ، ثم ينقضُّ عليه بأدلة كالشهب ، مظهراً بها خطأ بل تناقض المعترض ، ولا شك أن الغيرة على السُّنَّة وحملتها قد تحمل صاحبها إلى عبارة حارة قد يتمنى متمنٍّ أن لو كانت بشكل آخر ، لكن هذا ـ مع حرص المؤلف على تنقية كتابه من هذه العبارات ـ لا يَفُتُّ في عضد الحق الذي نصره المؤلف ، ولا يوهي من سواعد الكواشف الجلية ، والصوارم السلفية التي حشدها المؤلف في كتابه .

وإن الذي يعرف حال المعترض ، وما سطَّر به كتبه ورسائله ، وما حشر فيها من الأوابد ، وما نصر فيها من العقائد ؛ ليحمد الله عز وجل الذي سلَّط عليه هذا المؤلف الغيور ، فأماط اللثام عن شبهات المعترض ،



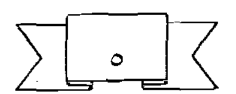
وردَّ الحق إلى نصابه ، ونصر مذهب السلف الأماثل ، وأتباعهم الأفاضل ـ ولا أزكي على الله أحداً ـ

وللمؤلف ـ جزاه الله خيراً ـ عدد من الكتب والرسائل التي تتبَّع فيه شطحات ومخالفات المعترض ، فأسأل الله أن يجعله بصالح عمله ممن يرجون تجارة لن تبور ، وأن ينفع به وبأمثاله من إخوانه طلبة العلم الذي قذف الله في قلوبهم حب السُّنَّة وعلمائها سلفاً وخلفاً ، وأن يقيهم شرور كل ذي شر هو آخذ بناصيته ، إنه جواد كريم ، بر رحيم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه/

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

١٢من شعبان ١٤٢٥ هـ



مقـــدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وليُّ الصالحين ، وإله الأولين والآخرين ، وقيوم السماوات والأرضين ، الذي لا غِنىً إلا في طاعته ، ولا عز إلا في التذلل لعظمته .

القائل في كتابه العزيز :

(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

والقائل : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ).

والقائل : (. . . إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ).

وأشهد أن نبينا محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ عبده ورسوله ، وصَفِيُّه من خلقه وخليله ، أدَّى الأمانة ، وبلَّغ الرسالة ، ونصح الأُمَّة ، وكشف الله به الغُمَّة ، وجاهد في سبيل الله حق جهاده حتى أتاه اليقين .

فاللهم صلِّ على محمد النبي ، وأزواجه أمهات المؤمنين ، وذريته وأهل بيته الطيبين الطاهرين ، كما صليتَ على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .



وقد أخرج الإمام مسلم بن الحجاج في " صحيحه " من حديث أبي رقية تميم بن أوس الداري -رضي الله عنه- قال :

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " **الدين النصيحة** . "

قلنا : لمن يا رسول الله ؟

قال : " **لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم** . "

أما بعد :

فهذه الطليعة الثانية لكتابي :

(التنكيل لِمَا في رفع منارة محمود سعيد ممدوح من الأباطيل).

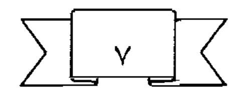
أسميتُها :

(مدارج السالكين في تحقيق حديث أسألك بحق السائلين). [1]

وهي بحث وتحقيق لحديث " **اللهم إني أسألك بحق السائلين** " ، وردٌّ على ذلك المعترض (**محمود سعيد ممدوح**) الذي سلك في تحقيقه مسلكاً غريباً ، وارتقى فيه مرتقىً مريباً ، فحشاه بالتلبيس والتلفيق ، مع شيء من التمويه والتزويق ؛ ليثبت به جواز التوسل البدعي الممنوع .

---

(١) وقد أفرد المعترض هذا الحديث في جزء خاص سماه : (مباحثة السائرين بحديث اللهم إني أسألك بحق السائلين) .



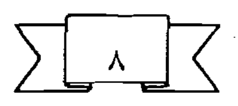
وتطاول فيه على الإمام أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي ، وعلى العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمهما الله تعالى ـ بما يؤكد عدم توفيقه ، وقلة فقهه وتحقيقه .

وظن أنه يستطيع أن يهدم صرحاً عظيماً قد ضربت أطنابه في أعماق الأرض ، (**فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً**).

وحُقَّ لهذين الجبلين أن يتمثَّلا بقول المتنبي :

كم تطلبون لنا عيباً فيعجزكم ... ويكره الله ما تأتون والكرمُ

ولا غَرْوَ في هذا ، فإنَّا قد ابْتُلينا بزمان ضاعت فيه كثير من الحقوق ، وتَفَشَّتْ فيه ألوان من التعدِّي والعقوق ، وظهر فيه أفراخ لأهل الأهواء والبدع ، يستطيلون على ورثة الأنبياء بلا حياء ولا ورع ، فيطعنون في أهل الفضل والعلم ، بغير علم ولا حلم ، يرومون الحطَّ من مراتبهم الشريفة ، وجحدَ مآثرهم ومناقبهم المنيفة ، لا يريدون من وراء ذلك إلا الطعن في العقيدة الصحيحة ، ولكن هيهات هيهات !! فقد تكفَّل الله ـ تعالى ـ بحفظ دينه ، فقال : (**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**)، وكذلك تكفل بالدفاع عن أوليائه ونصرهم فقال : (**إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا**)، وقال سبحانه وتعالى: (**كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي**)، وقال سبحانه وتعالى : (**وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ**).



ولله درُّ العلامة ابن قيم الجوزية حيث قال في نونيته :

لا يَفْزعَنْكَ قَعَاقِعٌ وفراقِعٌ ... وجَعاجعٌ عَرِيَتْ عن البرهانِ
فالبُهْتُ عِندَهمُ رخيصٌ ثمنه ... حَثواً بَلا كَيلٍ ولاميزانِ
فاحمد إلهك أيها السُّنِّي إذْ ... عافاكِ من تحريف ذي البهتانِ
يامن يُشِبُّ الحرب جهلاً مالكم ... بقتالِ حزبِ الله قط يدانِ
وجنودكم ما بين كذاب ودجا ... لٍ ومحتال و ذي بُهتانِ
أنّى تقوم جنودُكم لجنودِهم ... وهمُ الهُداةُ وناصروا الرحمنِ

هذا ، وأسأل الله ـ تعالى ـ بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يجعل عملي كلَّه خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله حجاباً لي من عذابه وسخطه ، وأن يغفر لي ولوالدي ، ولمشايخي ، ولأهلي ، وذريتي ، وعشيرتي ، ولإخواني ، ولمن له حَقٌّ عليَّ ، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه الفقير إلى عفو ربه
أبو حمزة سيد بن محمد بن السيد المنياوي
دار الحديث بمأرب
ـ حفظها الله من كل مكروه وسوء ـ



۞ فصـــل ۞

عن أبي سعيد الخدري ـرضي الله عنهـ قال :

قال رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ: " من خرج من بيته إلى الصــلاة فقال:اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وأسألك بحق ممشاي هذا ، فإني لم أخرج أَشَراً ولا بَطَرَاً ، ولا رياءً ولا سُمْعَةً ، وخرجــت اتقــاء سخطكَ ، وابتغاء مرضاتك ، فأسألك أن تعيذني من النار ، وأن تغفر لي ذنوبي ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت : أقبــل الله عليــه بوجهــه ، واستغفر له سبعون ألف ملك ."

(ضعيف جداً .)

هذا الحديث يرويه فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي واختُلــف عنه :

فرواه كل من :

* الفضل بن الموفق أبو الجهم .

أخرجه ابن ماجه في " سننه " (رقم ٧٧٨).

والفضل فيه ضعف .

* ويحيى بن أبي بكير .

أخرجه البغوي في " حديث علي بــن الجعــد " (رقــم ٢٠٤٨) والبيهقي في " الدعوات الكبير " (رقم ٦٥).

ويحيى بن أبي بكير ثقة.



* **وابن فضيل .**

أخرجه ابن خزيمة في " التوحيد " (٤٢/١ / رقم ١٥) فقال :حدثنا محمد بن يحيى بن ضريس ، قال : ثنا ابن فضيل ، عن فضيل بن مرزوق .

وكنتُ قد رجحتُ أن ابن فضيل هذا : هو محمد بن فضيل بن غزوان ، وهو صدوق عارف ، كما في " التقريب " ، إلا أنني رأيتُ ـ بعدُ ـ الحافظ أبا القاسم بن بشران أخرج هذه الطريق في " أماليه " (ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦/رقم٧٥٤) من طريق ابن الضريس ـ أيضاً ـ قال : ثنا ابن فضيل ، ثنا أبي ، عن عطية ، فالله أعلم بالصواب .

* **وسَليم بن حيان .**

أخرجه ابن خزيمة في " التوحيد "(١/ ٤٢) ، وانظر" إتحاف المهرة " (٥/٣٤٢/ رقم ٥٥٢٨).

وسَليم بن حيان ثقة .

ووقع عند بعضهم : سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر[1] ، وهو صدوق يخطئ !!

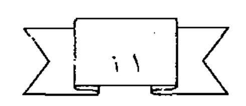
* **وعبد الله بن صالح العجلي .**

أخرجه ابن السني في " عمل اليوم والليلة " (رقم ٨٥) والطبراني في " الدعاء" (رقم ٤٢١) ومن طريقه الحافظ في " أمالي الأذكار"(١/٢٧٢).

وعبد الله بن صالح ثقة.

---

(١) وكذا وقع عند المعترض !!



* **وأبو نعيم الكوفي .**

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني ، كما في " أمالي الحافظ " (٢٧٣/١).

كلهم عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- مرفوعاً به .

وأبو نعيم الكوفي : الظاهر أنه الفضل بن دكين ، ولم يذكر الحافظ إسناد أبي نعيم الأصبهاني إليه ، وستأتي روايته عن فضيل في كتاب " الصلاة " له ، وهي أرجح ، والله أعلم .

وخالفهم كلٌّ من :

* **وكيع بن الجراح الرؤاسي .**

أخرجه ابن أبي شيبه في " المُصَنَّف " (٢٦/٦ / رقم ٢٩١٩٣).

* **وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْن .**

أخرجه في كتابه" الصلاة " كما في " أمالي الحافظ " (٢٧٣/١) ، وانظر " علل ابن أبي حاتم " (١٨٤/٢/ رقم ٢٠٤٨).

ووكيع وأبو نعيم لا يُسأل عن حالهما ، فهما من الثقات الحفاظ الأثبات .

وكلاهما يرويانه عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- موقوفاً من قوله.

وثمة وجه ثالث : على الشك :

رواه يزيد بن هارون عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-.

قال يزيد بن هارون : فقلت لفضيل : رفعه ؟

قال : " أحسبه قد رفعه ."

أخرجه الإمام أحمد في " مسنده " (٣/ ٢١) والبغوي في "حديث علي بن الجعد " (رقم ٢٠٤٧) وأحمد بن منيع في " مسنده " ، كما في " مصباح الزجاجة " (١/ ٢٧٤).

ويزيد بن هارون من الثقات المتقنين .

وروايته هي التي كشفت النقاب عن سبب الخلاف في هذا الحديث ، والاضطراب فيه ما بين رفع ووقف ؛ إذ أن كلاً من فضيل وعطية مُتَكَلَّمٌ في حفظه ، ويشتد ضعفهما إذا روى أحدهما عن الآخر ، فتأتي في روايتهما المناكير والبلايا ، كما سيأتي إن شاء الله -تعالى- .

وقد خُولف فضيل بن مرزوق في هذه الرواية :

خالفه عمرو بن عطية العوفي ، فرواه عن أبيه عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقول إذا قضى صلاته : " **اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ؛ فإن للسائل عليك حقاً ، أيما عبد أو أمة من أهل البر والبحر تقبلت دعوتهم ، واستجبت دعاءهم ، أن تشركنا في صالح ما يدعونك ، وأن تشركهم في صالح ما ندعوك ، وأن تعافينا وإياهم ، وأن تقبل منا ومنهم ، وأن**

تجاوز عنا وعنهم ، فإنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول ، فاكتبنا مع الشاهدين ."

وكان يقول : " **لا يتكلم بها أحد من خلق الله إلا أشركه الله في دعوة أهل بحرهم و أهل بَرِّهم وهو مكانه .** "

هكذا ، وجعل هذا الدعاء في الذكر بعد الصلاة .

أخرجه ابن مردوية كما في " الدر المنثور" (٢/ ٣٦) والديلمي كما في " كنز العمال " (٢/ ٦٤٤) .

وعمرو بن عطية : قال فيه أبو زرعة الرازي :" ليس بقوي." اهـ من " الجرح والتعديل " (٦/ ٢٥٠) .

وقال العقيلي:"في حديثه نظر." اهـ من "الضعفاء الكبير"(٣/ ٢٩٠).

وأدخله الدارقطني في " الضعفاء و المتروكين " (رقم ٣٨٨) ، وقال : " ضعيف ."

وأشار الطبراني إلى خطئه عن ابيه ، فقال في " الأوسط " ـ بعد أن أخرج له حديثاً عنه ـ :

" لم يروه عن عطية عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ إلا ابنه عمرو ، ورواه الناس عن عطية ، عن أبي سعيد ." اهـ

واعتمد الذهبي والحافظ ابن حجر تضعيفه .

وهو وإن خالف في أشياء إلا أنه موافق للرواية السابقة في قوله : " **أسألك بحق السائلين عليك** " ، ولا ينفع مثل هذا في التقوية ؛ لِمَا علمتَ من شدة الضعف ، كما سبق ، والله أعلم .

شاهد ...!!!

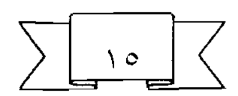
وثمة شاهد لا يُفرح به ، عن الصحابي الجليل بلال بن رباح -رضي الله عنه-.

أخرجه ابن السُّنّي في كتاب " عمل اليوم والليلة " (رقم ٨٤) من طريق الوازع بن نافع العقيلي ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر ابن عبد الله -رضي الله عنهما-،عن بلال مؤذن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-إذا خرج إلى الصلاة قال : " **بسم الله، آمنتُ بالله ، توكلتُ على الله ، لا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم بحق السائلين عليك ، وبحق مخرجي هذا ؛ فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ، ولا رياءً ولا سُمْعةً ، خرجتُ ابتغاء مرضاتك ، واتقاء سخطك ، أسألك أن تعيذني من النار ، وتدخلني الجنة** . "

وقد اضطرب فيه الوازع بن نافع فرواه من وجه آخر عن بلال بن رباح -رضي الله عنه- :

رواه عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ،وعن جده عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ، عن بلال -رضي الله عنه- فذكره .

أخرجه الدارقطني في " الأفراد " (٢/ ٢٧٣/رقم ١٣٥٢/ أطراف المقدسي) وقال : " تفرد به الوازع بن نافع ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جَده ." اهـ



أقول : وقد قال الإمام البخاري في الوازع : " **منكر الحديث** . "

وقال الإمام أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو داود : " **ليس بثقة** . "

وقال أبو حاتم : " **لا يُعتمد على روايته ؛ لأنه متروك الحديث** . "

وقال ـ أيضا ـ : " **ضعيف جداً** ، **ليس بشيء** . "

وقال لابنه عبد الرحمن : " **اضرب على أحاديثه ؛ فإنها منكرة** . " و لم يقرأها .

وقال النسائي : " **متروك** . "

وقال البغوي : " **ضعيف جداً** . "

وقال أبو عبد الله الحاكم وغيره : " **روى أحاديث موضوعة** . "



۞ فصل في ذِكْر بعض من أعلُّوا الحديث ۞

وقد أعلَّ هذا الحديث جماعة من أهل العلم ، منهم :

* **الإمام الحافظ الناقد أبو حاتم الرازي** ـ رحمه الله تعالى ـ :

فــقد أعله ـ رحمه الله تعالى ـ بالوقف ، فقال ـ جواباً على ابنه ـ :

" **موقوف أشبه** ." اهـــ من " العلل " (٢/١٨٤ / رقم ٢٠٤٨) .

* **الحافظ الذهبي** ـ رحمه الله تعالى ـ

فقد نقل ـ رحمه الله تعالى ـ إعـــلال أبي حـــاتم الســـابق في " الميـــزان " (٢/٤٤٧) ولم يتعقبه بشيء .

* **الإمام النووي** ـ رحمه الله تعالى ـ

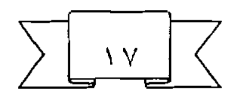
قال ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه " الأذكار " (١/١١٩ـ١٢٠) ـ بعد أن أورده ـ :

" **وعطية ـ أيضاً ـ ضعيف** ." اهـــ

* **الحافظ المنذري** ـ رحمه الله تعالى ـ

قال ـ رحمه الله ـ في "الترغيب والترهيب"(٢/٤٥٩) ـ بعد أن أورده ـ :

" ذكره رزين ، ولم أره في شيء من الأصول التي جمعها ، إنما أخرجه ابن ماجه بإسناد فيه مقال ، وحسَّنه شيخنا الحافظ أبو الحســـن ـ رحمه الله تعالى ـ " اهـــ



وأشار إلى تضعيفه في موضع آخر من " ترغيبه"(١/٢١٥) حيث أورده بصيغة التمريض (رُوي) ، فدلَّ على ضعفه عنده ، كما نبه عليه في مقدمة كتابه .

* **شيخ الإسلام ابن تيمية** -رحمه الله تعالى-

قال -رحمه الله تعالى- في " قاعدة جليلة "(ص ٢١٤) :

" وهذا الحديث هو من رواية عطية العوفي ، عن أبي سعيد ، وهو ضعيف بإجماع أهل العلم ."

وقد رُوي من طريق آخر ، وهو ضعيف أيضاً ، ولفظه لا حجة فيه ." [١] اهـ

---

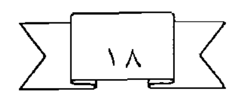
(١) وقد عزا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في " قاعدة جليلة" (ص٢١٤) رواية وكيع إلى أحمد ، فقال :

" رواه أحمد عن وكيع ، عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكره ." اهـ

وهو كذلك في " مجموع الفتاوى "(١/٢٨٨) ، وليس كذلك في " المسند " المطبوع .

ولعل شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- أملاه من حفظه ، وقد كتب -رحمه الله تعالى- أكثر مؤلفاته من حفظه ، كما أفاد تلميذه الحافظ ابن عبد الهادي -رحمه الله تعالى- في " العقود الدرية " (ص٢٠ - ٢١/ط. المدني) .

من ذا الذي تُرضى سجاياه كلها ... كفى المرء نبلاً أن تُعَدَّ معايبه



وقال (ص ٢٧٧) :

" وهذا الحديث في إسناده عطية العوفي ، وفيه ضعف ." اهـ

وكذا أعلَّه - رحمه الله تعالى - في "اقتضاء الصراط المستقيم"(٢/ ٧٩٦) ، وفي كتابه " الاستغاثة " (١/ ٧٥ ، ١٢٣/ تلخيصه).

* **الحافظ البوصيري** - رحمه الله تعالى -

قال - رحمه الله تعالى - في كتابه " مصباح الزجاجة " (١/٢٧٤) :

" هذا إسناد مسلسل بالضعفاء : عطية - هو العوفي - ، وفضيل بن مرزوق ، والفضل بن الموفق ، كلهم ضعفاء ، لكن رواه ابن خزيمة في " صحيحه " من طريق فضيل بن مرزوق ؛ فهو عنده صحيح ." اهـ

* **العلامة السندي** - رحمه الله تعالى -

فقد نقل إعلال البوصيري السابق في " شرحه لسنن ابن ماجه " (١/ ٤٢٩) ولم يتعقبه بشيء .

* **العلامة المُفَسِّر محمود الألوسي** - رحمه الله تعالى -

قال - رحمه الله تعالى - في " تفسيره " (٣ / ٢٩٦) - بعد أن أورده - :

" ففي سنده عطية العوفي ، وفيه ضعف ." اهـ

* **العلامة أبو المعالي شكري الألوسي** - رحمه الله تعالى - قال في كتابه " غاية الأماني في الردِّ على النبهاني " (١/٢٥٥) :

" وأما أحاديث : " **أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاي هذا ، وبحق نبيك والأنبياء من قبلي** " : ففيها وهن ... الخ ." اهـ

* **العلامة صديق حسن خان** ـ رحمه الله تعالى ـ

وقد ضعَّفه ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه " نزل الأبرار "(ص ١١٩) فقال : " وإسناده ضعيف ." اهـ

وتبعهم على هذا جماهير المحدثين المتمرسين في هذا الفن الشريف ، وغير خافٍ أن كلامهم هو الصواب الموافق للتحقيق الذي تقدَّم بيانه ، وبالله ـ تعالى ـ التوفيق .



۞ فصل في بيان تلاعب المعترض في ذكره مُحَسِّني الحديث ۞

نقل المعترض (ص١٧١) تحسينه عن الحافظ الدمياطي ـ رحمه الله تعالى ـ في " المتجر الرابح ".

هكذا نقل المعترض ، وعبارة الدمياطي في " المتجر " (ص ٣١٨ ـ ٣١٩/رقم١٣٢٥) :

(رواه ابن ماجه ، وإسناده حسن إن شاء الله .) اهـ

وهذه العبارة دون الجزم بالتحسين ، والدمياطي ـ رحمه الله تعالى ـ ممن يرون تمشية أمثال هذه الأحاديث في فضائل الأعمال ، وهذا موضع نزاع، والله أعلم .

وقريب منه في هذا الصنيع الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي شيخ المنذري ، وقد سبق نقل المنذري تحسينه .

إلا أن المعترض جانب الأمانة العلمية في النقل ، فكتم تضعيف المنذري للحديث ، ومخالفته شيخه في ذلك ، واقتصر على ذِكْر تحسين أبي الحسن المقدسي ، الأمر الذي يدل على مبلغ أمانته العلمية ، نعوذ بالله من الخذلان.

ولم يقف التلاعب من هذا الرجل عند هذا الحد، بل عمد إلى كلام البوصيري المذكور آنفاً ، فبتره ولم يذكر منه إلا ما ظنه يوافق هواه ، وهو حكايته إخراج ابن خزيمة الحديث في " صحيحه "وتفسير ذلك ، وتعامى عن النص الصريح من البوصيري في تضعيف الحديث في قوله:

" **هذا إسناد مسلسل بالضعفاء : عطية ـ هو العوفي ـ، وفضيل بن مرزوق ، والفضل بن الموفق ، كلهم ضعفاء .**"

ولا أرى تفسيراً لهذا التلاعب ـ وغيره ، وهو كثير ـ إلا اتباع الهوى ، نسأل الله السلامة.

إذا لم تَصُنْ عِرْضاً ولم تَخْشَ خالقاً   وتستحِ مخلوقاً فما شئتَ فاصنعِ

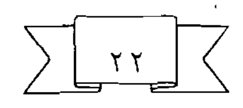
ثم إنه لا يلزم من إخراج ابن خزيمة للحديث في " صحيحه " أن يكون صحيحاً عنده أو حسناً مطلقاً ؛ إذ أنه قد يخرج الحديث على هيئة معينة لا تعني تصحيحه عنده ، كأن يقدِّم متنه على إسناده، أو يعلقه ، أو يقطع أسانيده ، ثم يوصله بعدُ.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في " إتحاف المهرة " (٢/ ٣٦٥ / رقم ١٩٠٥) :

" **وقاعدة ابن خزيمة : إذا علَّق الخبر لا يكون على شرطه في الصحة ، ولو أسنده بعد أن يُعَلِّقه .**" اهـ

وقال ـ أيضاً ـ (٦ /٤٧٧/رقم ٦٨٤٩) ـ مُعَلِّقاً على حديث عَلَّقه ابن خزيمة ثم وصله ـ :

" **هذا اصطلاح ابن خزيمة في الأحاديث الضعيفة والمعللة ، يقطع أسانيدها ، ويُعَلِّقها ، ثم يوصلها، وقد بَيَّنتُ ذلك غير مَرَّة .**" اهـ



وقال السيوطي في " تدريب الراوي " (١١٩/٢/ط.مكتبة الرياض الحديثة) :

" قال شيخ الإسلام ـ(يعني : الحافظ ابن حجر) ـ : **تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال ، فيبتدئ به ، ثم بعد الفراغ يذكر السند .**

وقد صرَّح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حِلٍّ منه ." اهـ

وأحياناً يخرج الحديث ويتوقف في صحة ثبوته ، وأحياناً يخرجه ويتكلم على بعض رواته.

وعليه ؛ فلا بد من النظر إلى كيفية إخراج ابن خزيمة للحديث ، **هذا أولاً**.

أما ثانياً : فإن ابن خزيمة لم يعتمد عطية العوفي ، بل قد تكلم فيه ، فقال في " صحيحه " (٦٩/٤ / رقم ٢٣٦٧) :

" **في القلب من عطية بن سعد العوفي** ." اهـ

وقد أورد المنذري هذا النص عن ابن خزيمة في مبحث في الجرح والتعديل في أواخر" الترغيب والترهيب " (٤/ ٥٧٥) بلفظ : " **في القلب من عطية شيء** ." اهـ

وقال ابن خزيمة ـ أيضاً ـ في" صحيحه "(٦٩/٤ / رقم ٢٣٦٨) :

" **عن عطية مع براءتي من عهدته** ." اهـ

وهذا مما يؤكد عدم ثبوت الحديث عنده ، وإن أخرجه في"صحيحه"، والله أعلم .

علامة الحق لا تخفى على أحد فكُنْ مُحقاً تنلْ ما شئتَ من ظفرِ

كما أن المعترض طار فرحاً بتحسين العراقي الحديث في " تخريج الإحياء "(١/ ٢٩١).

ويا لله العجب ، كيف ساغ لهذا الرجل مثل هذا ، وهو نفسه الذي حطَّ من شأن هذا التخريج ، وقلَّل من قيمته العلمية ، لَّما خالف هواه ، وذلك عندما ضعَّف الحافظ العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ حديث عرض الأعمال الذي هو عمدة عند المعترض ومن كان على شاكلته .

فانبرى المعترض للغمز فيه بحجة أن العراقي كتبه وهو دون العشرين ، فقال (ص ١٦٠) :

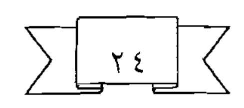
قال تقي الدين ابن فهد في " لحظ الألحاظ " (ص ٢٢٨) :

" ولع (أي : الحافظ العراقي) بتخريج أحاديث" الإحياء "وله من العمر قريب من العشرين ." اهـ

فذاك صنيعه لما خالف هواه، وهذا صنيعه لما حالف ما أحبه وارتضاه، ولا حول ولا قوه إلا بالله .

نُرَقِّعُ دنيانا بتمزيق ديننا فلا ديننا يبقى ولاما نرقعه

والأعجب من هذا تقليده لغيره في دعوى تحسين الحافظ ابن حجر للحديث مرفوعاً !!!



وليس هذا صحيحاً ، ولا قولاً رجيحاً ؛ إذ أن الحافظ - رحمه الله تعالى - فسَّر إطلاقه التحسين في " أمالي الأذكار " (١/ ٢٧٣) بالموقوف دون المرفوع ، فإنه لم يرجِّح عن عطية إلا الطريق الموقوفة ، وهي طريق أبي نعيم التي صرَّح فيها عطية بالتحديث .

وهذا هو نفس ما رجحه الإمام أبو حاتم الرازي كما في " العلل " (٢/١٨٤/رقم ٢٠٤٨) .

وهو نفسه الذي عَدَّه المعترض علة للحديث ، وحاول الجواب عليه (ص٢١٧) فأتى بكلام ركيك متهافت ، موهماً خلافاً بين الحافظ وأبي حاتم الرازي - رحمه الله الجميع - !!!

فلا تقنع بأوَّلِ ما تــراه ... فأوَّلُ طالعٍ فَجرٌ كَـذوبُ



۞ فصـــــل ۞

وحاول المعترض الرفع من حال فضيل بن مرزوق (ص١٧٢) ، فأورد كلمة العجلي (ص ٢٨٤) :

" جائز الحديث ، ثقة ." اهـــ

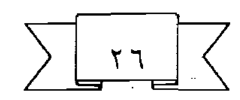
والجواب ـ ومن ربي أستمد العون والصواب ـ: أن هذا مما لا يُفرح به قطعاً ؛ إذا أنه لا يقاوم تجاريح الأئمة في فضيل بن مـــرزوق ؛ ولأنـــه خرج من متساهل في التوثيق .

قال العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحـــيى المعلمـــي ـ رحمه الله تعالى ـ في " تحقيقه للفوائد المجموعة " (ص ٤٨٥) :

" والعجلي متسامح جداً ، وخاصة في التابعين ، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول : " تابعي ثقة " في المجاهيل ، وفي بعض المذمومين ، كعمر بن سعد ، وفي بعض الهلكى ، كأصبغ بن نباتة . " اهـــ

أقول : وليُتَأمل في معنى قوله : " جائز الحديث " ؛ فإن الأصل أنهـــا من عبارات الشواهد ، فإن كان الأمر كذلك ، فيُحمل قوله: " ثقـــة " على الدين فقط ، وإلا فأين العجلي ممن سبق ذِكرهم ، اللهم إلا الهـــوى والعياذ بالله تعالى .

لَشَتَّانَ ما بين اليزيدين في النَّدَى   يزيـــد سُلَيمٍ والأغرِّ بن حـــاتِمِ



وقال المعترض (ص١٧٢):"ووثقه السفيانان:ابن عيينة والثوري." اهـ

أقول ـ ومن ربي أستمد الحول ـ : هذا إطلاق فيه نظر ؛ إذ أن الإمام الحافظ الناقد سفيان بن عيينة إنما وثقه توثيقاً نسبياً مقارنة بعطية العوفي فقال ـ كما في "سؤالات الآجري " (٢٣٨/١) و "مناقب الشافعي " للبيهقي (٥٤٩/١) ـ :

" فضيل بن مرزوق ثقة ، وعطية ما أدري ما عطية ."

وقد قال الحافظ أبو الوليد الباجي في" التعديل والتجريح" (٢٨٣/١ـ ٢٨٤):

" واعلم أنه قد يقول المُعَدِّل : " فلان ثقة " ولا يريد به أنه ممن يُحتج بحديثه ، ويقول : " فلان لا بأس به " ويريد أنه يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ، ووجه السؤال له ، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط في حديثه ، فيُقرن بالضعفاء ، فيُقال : ما تقول في فلان وفلان ؟ فيقول : " فلان ثقة " ، يريد أنه ليس من نمط من قُرن به ، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره .

وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه ، فيقول : " لا بأس به " ، فإذا قيل : أهو ثقة ؟ قال : " الثقة غير هذا ... الخ ".

أقول : وقد تناقل أهل العلم هذا النص ، وقبلوه وقالوا به، فذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة " لسان الميزان " (٢٤/١) والسخاوي في " فتح المغيث " والعلامة المعلمي في " التنكيل "وغيرهم ـ رحمهم الله تعالى ـ



وأما توثيق الإمام سفيان الثوري إياه ، فهو موجود عند ابن شاهين :
فقد روى ابن شاهين أن سفيان الثوري سُئل عن الفضيل بن مرزوق، فقال : " **الأغرُّ ثقة** ." اهـ

فظن ابن شاهين أن الثوري حاد عن الجواب ، فقال في كتابه" ذِكْر من اخْتَلَفَ العلماءُ ونُقادُ الحديث فيه " (ص ٧٩ / رقم ٣٤) :

" والثوري قد حاد عن ذِكْره ." اهـ

وليس هذا بصحيح ؛ فإن الأغرَّ هو فضيل بن مرزوق نفسه ، والله أعلم.

إلا أنه ينبغي التنبيه على أنهم قد يطلقون التوثيق ويعنون به مجرد العدالة والديانة ، ولا يُستبعد مثل هذا التأويل في هذه الترجمة ؛ فإنهم قد وصفوا فضيل بن مرزوق بالعبادة والتألُّه ، قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في " النبلاء " (٧/ ٣٤٢) :

" **وكان يتألَّه** ." ثم ذكر له قصة مع الحسن بن حي تدلُ على فضله .

بل قد ذكر عن الحافظ الكبير الهيثم بن جميل أنه قال :

" **كان من أئمة الهدى زهداً وفضلاً** ." اهـ

وهذا كله مدح لعبادة الرجل وزهدِه ، كما هو معلوم ، ولا يلزم من ذلك المدح في الرواية .

إلا أن المعترض سعى كعادته في المغالطة ، فعلَّق (ص ١٧٣) على كلمة الهيثم بن جميل بقوله :

" وهذا الثناء لا تجده إلا في الأفراد من الرجال ."



أقول : وهو خاص بالزهد والعبادة والفضل ، ولا يتعدَّى إلى الضبط والحفظ والإتقان .

وهذا هو عُرف المتقدمين ، يطلقون مثل هذه العبارات ويريدون بها الثناء في الزهد والعبادة والتألُّه ، كما قال الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ في حسين الجعفي :

" **ما رأيتُ أفْضَلَ مِنْ حسين الجعفي** ." اهـ

ففسَّرها الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في " النبلاء"(٩/٣٩٨) بقوله :

" **يريد بالفضل التقوى والتألُّه ، هذا عُرف المتقدمين** ." اهـ

وقريب من هذا قول الإمام أحمد في فضيل بن مرزوق ـ كما في " الجرح والتعديل " (٧/ ٧٥) ـ :

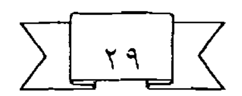
" **لا أعلم إلا خيراً** ." اهـ

وهذه الكلمة يطلقها الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ ويقصد بها التوثيق ، وكذلك يطلقها ويقصد بها الديانة والفضل ، ويُعرف هذا في كل ترجمة بحسب القرائن المحيطة بها ، كما هو الحال في ترجمتنا هذه ، فإن القرائن تَرَجِّح إرادته المعنى الثاني كما سبق .

ويؤيد هذا :

أن فضيلاً قد رموه بالتشيع ، فلا يبعد أن يكون الإمام أحمد قصد الدفاع عنه في هذا ؛ لكونه لا يعلم عنه إلا الخير من التألُّه والعبادة .

واستعمال هذا الكلمة في الدفاع عن الديانة والعدالة قديم مشهور .



فقد استعملها النبي -صلى الله عليه وسلم- في الدفاع عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-، وعن الصحابي الجليل صفوان بن المعطل -رضي الله عنه- في حادثة الإفك ، فقال :

" **فوالله ما علمتُ على أهلي إلا خيراً ، ولقد ذكروا رجلاً ما علمتُ عليه إلا خيراً .**"

أخرجه البخاري في "صحيحه " (رقم ٢٦٣٧ ، ٢٦٦١ ، ٤١٤١ ، ٤٧٥٠ ، ٤٧٥٧ ، ٧٣٦٩) ، ومسلم (رقم٦٨٨٧) و غيرهما.

وكذلك استعملها الصحابي الجليل أسامة بن زيد -رضي الله عنه- في الدفاع عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- فقال :

" **ما نعلمُ إلا خيراً .**"

أخرجه البخاري ومسلم كما سبق .

وكذا قالت أم المؤمنين زينب بنت جحش في الدفاع عنها -رضي الله عنها- فقالت :

" **ما علمتُ إلا خيراً .**"

أخرجه البخاري ومسلم كما سبق .

وكذلك استعملها معاذ بن جبل في الدفاع عن كعب بن مالك -رضي الله عنهما- لَمّا تخلّف عن غزوة تبوك ، وقال فيه رجل من بني سلمة : " حبسه برداه ونظره في عطفيه " ، فقال معاذ بن جبل -رضي الله عنه-:

" **بئسما قلتَ ، والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيراً .**"

أخرجه البخاري في " صحيحه"(رقم ٤٤١٨) ومسلم (رقم ٦٨٨٣)



۞ فصل منه ۞

وقال المعترض (ص١٧٢):وقال ابن عدي في" الكامل "(٦/٢٠٤٥):
" ولفضيل أحاديث حسان ، وأرجو أنه لا بأس به ." اهـ

أقول ـ وبالله التوفيق ، ومنه العون على التحقيق ـ :

ليس هذا توثيقاً صريحاً لفضيل بن مرزوق ، إذ قوله : (**له أحاديث حسان**) أو (**أحاديثه حسان**) أو (**حسن الحديث**) من ابن عدي ليست تعديلاً بمجردها ، فهو يطلقها على الغرائب والأفراد و المناكير ، كما هو حال كثير من المتقدمين ، وهاك بعض الأمثلة :

* قال ـ رحمه الله تعالى ـ في " الكامل "(٢/ ٣٢) ترجمة بكر بن بكَّار :

" **ولبكر بن بكار أحاديث حسان غرائب صالحة ، وهو ممن يُكتب حديثه ، وله غير ما ذكرتُ ، وليس حديثه بالمنكر جداً** ." اهـ

وقوله : " **وهو ممن يكتب حديثه** " : أي : لا يحتج به ، ولا يُهدر بالكلية ، فهذه ليست عبارة احتجاج ، والله أعلم .

* وقال في (٣/ ٢٢٨) ترجمة زائدة بن أبي الرقاد :

" **وزائدة بن أبي الرقاد له أحاديث حسان ، يروي عنه المقدمي ، والقواريري ، ومحمد بن سلام وغيرهم ، وهي أحاديث إفرادات ، وفي بعض حديثه ما يُنكر** ." اهـ

أقول : وهذا المثال ليس قوياً في الدلالة ، ولكن فيه إشارة إلى المطلوب ، والله أعلم .



* وقال في (٢/٤٤٢) ترجمة حشرج بن نُباتة الأشجعي الكوفي :

" **ولحشرج غير ما ذكرتُ من الحديث ، وأحاديثه حسان وإفرادات وغرائب ، وقد قمتُ بعذره فيما أنكروه عليه ، وهو عندي لا بأس به وبرواياته ، على أن أحمد ويحيى قد وثقاه .**" اهـ

أقول : فانظر كيف فسَّر الحُسْن بالأفراد والغرائب [1]، ثم اعتذر له عنها ، ولو كان قوله : (**أحاديثه حسان**) توثيقاً لَمَا احتاج أن يعتذر عنها ثم يرفع من حاله ، بل لما ذكرها فيما أنكروا عليه ، فتدبر !!

وثمة ما هو أصرح من ذلك :

* قال في (٢/٢٤٦) ترجمة حماد بن الجعد البصري :

" **ليس له من الأحاديث غير ما ذكرتُ ، وهو حسن الحديث ، ومع ضعفه يُكتب حديثه .**" اهـ

وقال في (٢/ ٤٣٦) :

" **ولحسام غير ما ذكرتُ من الحديث ، وعامة أحاديثه إفرادات ، وهو مع ضعفه حسن الحديث ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق .**" اهـ

---

(١) إلا أن يقول قائل : إنه أراد المغايرة لا التفسير ، والله أعلم .

فتعقبه الحافظ ابن حجر في " نتائج الأفكار " (١/٣٠٨/ط.دار ابن كثير) بقوله :

"كذا قال ، ولعله أراد الحُسْن المعنوي ، و إلا فجسام متفق على تضعيفه ." اهـ

* وقال في (٥/١٤٦) :

" وعمرو بن الوليد له أحاديث حسان غرائب ، وأرجو أنه لا بأس به ." اهـ

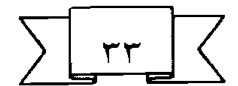
أقول : وقوله : (**أرجو أنه لا بأس به**) لا يلزم منه التوثيق في جميع الأحوال ؛ إذ لا يلزم من رجاء الشيء تحققه غالباً .

بل إنه قد يأتي بها في مواضع في معرض نفي تهمة تعمد الكذب عن الراوي .

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ في تحقيقه " للفوائد المجموعة " (ص ٣٥) :

" هذه الكلمة رأيت **ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده : أ**رجو **أنه لا يتعمد الكذب ."** اهـ

ونقل العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في " الصحيحة " (٤/٥٧٧/ رقم ١٩٣٨) قول ابن عدي : (**منكر الحديث عن ثابت وغيره ، ولا يتابع ، وأحاديثه أفراد ، وأرجو أنه لا بأس به ، وهو خير من بشار بن قيراط**) ، ثم قال الشيخ : **" ابن قيراط كذبه أبو زرعة ، وضعفه غيره ،**



فكأن ابن عدي يعني بقوله " أنه لا بأس به" من جهة صدقه ، أي : أنه لا يتعمد الكذب ، وإلا فلو كان يعني من جهة حفظه ؛لم يلتقِ مع أول كلامه " منكر الحديث " ." اهـ

أقول : ومما يؤكد أنه ما أراد بها التوثيق لفضيل بن مرزوق :

أن ابن عدي ـ نفسه ـ قيَّد الاحتجاج به بموافقة الثقات ، و لم يعتمده بذاته ، ثم أورد تضعيف يحيى بن معين له من رواية ابن أبي خيثمة.

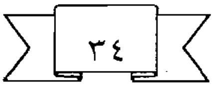
فقد نقل الحافظ الذهبي في " الميزان"(٣/٣٦٤) عن ابن عدي أنه قال:

" عندي أنه إذا وافق الثقات ؛ يحتج به ، وروى أحمد بن أبي خيثمة عن ابن معين : " ضعيف. " اهـ

وهذا نصٌّ صريح من ابن عدي في عدم الاحتجاج بفضيل بن مرزوق بمفرده ، وقد (**قطعت جَهيزة قول كل خطيب**).

ولا عجب ولا غرابة من هذا المعترض أنه كتم هذا النص الصريح من ابن عدي ، ليتسنَّى له جعل ابن عدي موثقاً لفضيل بن مرزوق ، (**فَاعْتَبِرُوا يَاأُولِي الْأَبْصَارِ**)

قال المعترض (ص ١٧٣) : " ووثقه ابن شاهين بإدخاله في "الثقات " (ص ١٨٥) وكذا ابن حبان فذكره في " الثقات " (٧/ ٣١٦) ." اهـ



والجواب ـ مستعيناً بالعزيز الوهاب ـ : أن هذا خطأ واضح ، أو استغفال فاضح ، إذ أن ابن شاهين ذكره كذلك في كتابه "تاريخ الضعفاء والكذابين"(رقم٥٠٧) ونقل توثيق الثوري ، وتضعيف ابن معين ،ثم قال: " قرأت في أصل كتاب جدي أحمد بن شاهين : ثنا ابن رشدين قال : سألت أحمد بن صالح المصري عن الحديث الذي يُروى عن النبي ـصلى الله عليه وسلم ـ: " **الذي خلقكم من ضعف**" ؟

فقال : هذا الحديث ليس له عندي أصل ، ولا هو بصحيح ، في نفسي من هذا الحديث شيء.

والنبي ـصلى الله عليه وسلم ـ كان يرخِّص في هذه الحروف ، يقول: " **نزل القرآن على سبعة أحرف.** "

وضعف من كلام العرب ، لا ينبغي أن يُروى عنه.

قال ابن رشدين : **ولا أدري من أراد أحمد بن صالح بالتضعيف : عطية العوفي** ، **أو فضيل بن مرزوق** ." اهـ

وابن رشدين : هو أحمد ، مدحه ابن يونس وغيره مدحاً رفيعاً ، واتهمه أحمد بن صالح وغيره.

و يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن أكثر طريقة ابن شاهين في كتابيه مجرد الجمع ، وإلا لحكمنا عليه بالتناقض والله أعلم بالصواب .

وقد قال الذهبي في " النبلاء " (١٦/٤٣٤) ترجمة ابن شاهين :

" **ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ، ولكنه راوية الإسلام** ـرحمه الله تعالى ـ " اهـ



أقول : ومع ذلك فقد صرَّح ابن شاهين بأن هذا الاختلاف في فضيل بن مرزوق يُوجب التوقف في أمره وأنه ليس له أن يدخل في الصحيح ، فقال في كتابه "ذِكرْ من اختلف العلماء ونُقاد الحديث فيه"(ص ٧٩/ رقم ٣٤) :

" وهذا الخلاف في فضيل يُوجب التوقف في أمره ، لأن ليحيى فيه قولين ، والثوري قد حاد عن ذكره[1]، وأحمد بن صالح تكلم في حديثه، فليس له أن يدخل في الصحيح، والله أعلم ." اهـ

فهل مازال المعترض يُصِرٌ على المغالطة ، نسأل الله السلامة .

إذا قلتَ قولاً فاخْشَ ردَّ جوابه لكلِّ مقالٍ في الكلامِ جوابُ

وأما ابن حبان فقد ذكره في " الثقات" (٧/ ٣١٦) ثم غمزه ، فقال :

" **كان ممن يخطئ** ." اهـ

فلا أدري لماذا اقتصر المعترض على قوله : " وثقه ابن حبان " ، ولم يذكر أنه قال : " كان ممن يخطئ " ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

وغير خافٍ أن هذا جرح مفسر من ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ في فضيل ابن مرزوق يوجب التوقّف في قبول أفراده .

قال الحافظ بن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في " النكت الصلاحية " (٢/ ٦٧٨) ـ في معرض الكلام على راوٍ آخر ـ :

---

(١) سبق الكلام على هذا .



" وأما ذِكْرُ ابن حبان له في " الثقات " فإنه قال فيه مع ذلك : " كان يخطئ " ، وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراده ." اهـ

أقول : ومن شأن ابن حبان أنه إذا تردد في راوٍ يذكره في " الثقات " ثم يغمزه .

قال العلامة المعلمي -رحمه الله تعالى- في حاشيته على " الفوائد المجموعة" (ص ٤٨٥) :

" ومن شأن ابن حبان إذا تردد في راوٍ أن يذكره في " الثقات " ولكن يغمزه ." اهـ

ويؤيد هذا :

أن الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- نقل في " النبلاء " (٣٤٢/٧) عن ابن حبان أنه قال :

" هو ممن أستخير الله فيه ." اهـ

فلا أدري كيف ساغ لهذا المعترض حشر ابن حبان في الموثقين لفضيل ابن مرزوق مع هذا كله ؟ !!!

بل قد ذكره ابن حبان في " المجروحين " (٢/ ٢٠٩) وقال :

" منكر الحديث جداً ، كان ممن يخطئ على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره .
والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يُلزق ذلك كله بعطية ، ويبرأ فضيل منها.

وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً بـه ، وفيما انفرد عن الثقات مما لم يتابع عليه : يُتنكب عنها في الاحتجاج بها ، على حسب ما ذكرنا في هذا الجنس في كتاب "شرائط الأخبار ". اهـ

أقول : هذا تضعيف صريح من ابن حبان لفضيل بن مرزوق ، لا يختلف فيه اثنان ، ولا ينتطح فيه عنزان ، والله المستعان .

وللحروباتِ أقوامٌ بها عُرفوا وللدواوين كُتَّابٌ وحُسَّابُ

وقد حاول المعترض (ص ١٧٧ ـ ١٧٨) أن يردَّ هذا التضعيف الصريح من ابن حبان في فضيل بن مرزوق ، فأشار إلى تشدد ابن حبان ، ثم ذكر أنه أتى بما لم يُسبق إليه في قوله "**منكر الحديث جداً** " وأنه قول شاذ لا يُلتفت إليه ولا يُعتمد عليه ، وأنه خالف مقولته هذه فقال عقبها : " **كان ممن يخطئ على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره** ." اهـ

والجواب ـ ومن ربي أستمد العون على الصوابـ : أني أُذَكِّرُهُ بقول الله ـ تعالى ـ :

(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

فقول ابن حبان : " **منكر الحديث جداً** " إنما يتنزل على روايته عن عطية ، فإنه قد فسَّرها بعدُ فقال :



" **كان ممن يخطئ على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة .** "

فتبين من ذلك أنه يخطئ على الثقات ويصيب ، أو أن قوله : " ... **وعن الثقات الأشياء المستقيمة** " إشارة إلى أنها أحسن حالاً مما يرويه عن عطية ، لا أنها مستقيمة وخالية من الأخطاء ؛ لقوله : " **كان ممن يخطئ على الثقات** " ، فذكر الاستقامة وأراد بها استقامة نسبية ، أي : أن عنده أخطاء لكن ليست فاحشة كروايته عن عطية ، فروايته عنهم غير شديدة الضعف ، محلها في الشواهد والمتابعات .

أما روايته عن عطية : فمناكير ومنها موضوعات وبلايا ، لا تصلح في الشواهد والمتابعات ؛ لِماَ فيها من النكارة الشديدة ، والله أعلم .

وقد أشار إلى هذا المعنى الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في" السير "(٧/ ٣٤٢) فقال:

" **وقيل : يأتي عن عطية ببلايا .** " اهـ

وهذه صيغة تمريض ، لكن يشهد لها ما سبق ، والله أعلم .

ثم رجح ابن حبان تحميل عهدة هذه الموضوعات والبلايا عطية العوفي، فقال :

" **والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يُلزق ذلك كله بعطية ، ويبرأ فضيل منها .** "

أقول : أي : أن حاله في الضعف لا يحتمل هذه البلايا ، لكنه ـ مع ذلك ـ ليس بريئاً من الخطأ أصلاً .

هذا فيما يخصُّ حديثه عن عطية ، وأما فيما يرويه عن غيره ، فقال ابن حبان :

"وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد عن الثقات مما لم يُتابع عليه : يُتَنَكَّبُ عنها في الاحتجاج بها." اهـ

وهذا حكم واضح بَيِّنٌ ، لا يَشُكُّ في صحته أولو الفهم والبصيرة .

الحق أبلج لا تزيغ سبيله والحق يعرفه ذوو الألبابِ

غير أن هذا المعترض ظنَّ أنه يستطيع أن يقلب النهار ليلاً ، والحق باطلاً ، فمضى سادراً في غَيِّه ، فتعامى عن قول ابن حبان : (**كان ممن يخطئ على الثقات**) ، ثم ادَّعى (ص ١٧٨) أن كلام ابن حبان يقتضي توثيقه ، وهذا بناءً على قول ابن حبان: (**ويروى عن عطية الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة**) ، ثم قال المعترض :

" فالثقة إذا روى عن ثقة فحديثه مستقيم ، وإن روى عن غير ثقة فحديثه غير ذلك ، فلا مدخل للثقة فيمن روى عنه ." اهـ

أقول : وغير خافٍ على اللبيب ما في هذه الكلمة من المغالطة ؛ إذ أن هذا كله ينقضه قولُ ابن حبان :

" **كان ممن يخطئ على الثقات** ."



فهو قاطع صريح في وصف فضيل بن مرزوق بالخطأ على الثقات ـ أيضاً ـ ، وفي نقض دعوى هذا المعترض المتهاوية ، والله المستعان .

وَهَبْكَ قلتَ: هذا الصبح ليلٌ أيعمى العالمون عن الضياءِ

وكلام المعترض ـ على ما فيه ـ إقرار ، بل اعتراف بعدم ثقة عطية العوفي في قوله:

" وإذا روى عن غير ثقة فحديثه غير ذلك ، فلا مدخل للثقة فيمن روى عنه ."

ولا ينطبق هذا الكلام إلا على عطية العوفي ؛ إذ لَمْ يُذكر غيره .

بل إن المعترض أورد قول ابن حبان ـ عقب هذا ـ :

" والذي عندي أن كل ما يروي عن عطية من المناكير يُلْزَقُ ذلك كلُّه بعطية ، ويبرأ فضيل منها ."

ثم علَّق المعترض عليه بقوله : **" إذا برئ الرجل من غلط غيره فلا بد من إخراجه من المجروحين وإدخاله في الثقات ."** اهـ

أقول : وفي هذا اعتراف آخر بعدم ثقة عطية العوفي ، وتسليم بتحميله عهدة هذه المنكرات والموضوعات التي في رواية فضيل عنه .

ويا ليت المعترض يثبت على هذه النتيجة التي اعترف بها ، ولكنه سرعان ما يتلوَّن وينقض ما أبرمه في هذا الموضع ، ويجنح للدفاع عن عطية العوفي ، ويرفع عقيرته بذلك !!!



وهكذا دأب أهل البدع والأهواء قديماً وحديثاً ، لا يرومون إلا تمشية باطلهم بأي صورة كانت ، ولو بالتلبيس والتحايل والتلوُّن ، نعوذ بالله من سبيل أهل البدع والأهواء .

يا من تلوَّن في الطباع أما ترى ورق الغصون إذا تلوَّن يسقطُ

ثم تقعقع المعترض ـ كعادته ـ فادعى تعارضاً بين قول ابن حبان في فضيل : (**يروي عن الثقات الأشياء المستقيمة**) ، وبين حكمه النهائي عليه بأن حديثه لا يُقبل إلا إذا وافق الثقات في قوله :

(**وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد عن الثقات مما لم يتابع عليه : يُتنكب عنها في الاحتجاج بها .**) اهـ

والجواب : أن ليس ثمة تعارض بين كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ ؛ لأنه قد قال ـ أيضاً ـ : " **كان ممن يخطئ على الثقات .** "

ولكونه كان يخطئ على الثقات لم يقبل حديثه إلا بمتابع ، وما لا فلا، وهذا أمر واضح.

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السَّقيمِ

ثم تابع المعترض تلك الطنطنة ، فادَّعى أن ابن حبان لم يستطع أن ينفك من توثيق فضيل بن مرزوق ، فأدخله في " ثقاته "(٣١٦/٧).

والجواب : أن تلك شِكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها ، وقد سبق بيان حكم ابن حبان فيه ، وسبق أنه غمزه في " الثقـات "ـ وإن أدخلـه في هـذا الكتاب ـ فقال :

" **كان ممن يخطئ** ."

وسبق نص كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في حكم هذا النص بما لا يحتاج إلى مزيد .





۞ فصـــل منه ۞

واستروح المعترض وظن أنه يستطيع قلـــب الحقـــائق وردَّ تضـــعيف ابن حبان لفضيل بن مرزوق ، فقال (ص ١٧٩) :

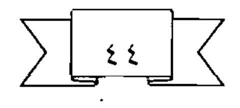
" ثم كان ابن حبان يستدل على مقولته فقال : روى الفضـــيل بـــن مرزوق عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : " **إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً.** "

قال المعترض : لا شيء على فضيل بن مرزوق في هـــذا الحـــديث ، فالرجل لم ينفرد به من هذا الوجه ، بل تابعه إسرائيل بن يـــونس بـــن أبي إسحاق السبيعي فيما أخرجه أحمد في " المسند" (١٠٩/١)، وعبد الله ابن أحمد في " السنة " ، وأبو نعـــيم أيضـــاً في "الحليـــة " (١/ ٦٤) ، وابن الجوزي في "العلل المتناهية"(٢٥١/١) ، وتابعه أيضاً إبـــراهيم بـــن هراسة وسفيان الثوري في " الحلية " (٦٤/١) ." اهـــ

أقول - وبربي أصول وأجول - : لقد أبعدتَ النجعـــة ، وأخطـــأت البقعة ، ولقد أصاب الحافظ ابن حبان ، -رحمه الله تعالى- في ذِكْـــر هـــذا الحديث في مناكير فضيل بن مرزوق ، وإليك بيان ذلك :

أما رواية فضيل بن مرزوق :

فقد أخرجها الحاكم في "المســـتدرك"(٧٠/٣)، والبـــزار في"البحـــر الزخار" (رقم٧٨٣) ، وأبو الحسين بن أبي يعلى في"طبقـــات الحنابلـــة "



(١/٢٥٣) كلهم من طريق زيد بن الحباب ، عن فضيل بن مـــرزوق ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن زيد بن يثيع ، عن أمير المؤمنين علي بـــن أبي طالب -رضي الله عنه- قال : قيل يا رسول اللـــــه ، مَنْ نُؤمِّر بعدك؟

قال :" **إنْ تولوا أبا بكر تجدوه زاهداً في الدنيا ، راغباً في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً ، لا تأخذه في الله لومة لائـــم ، وإن تولوا علياً تجدوه هادياً مهدياً ، يأخذ بكم الطريق المســـتقيم ، ولـــن تفعلوا** . "

قال البزار :

" وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ." اهـ

وقال الحاكم -رحمه الله تعالى-:

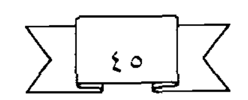
" صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . "

فتعقبه الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- بقوله :

" **فيه فضيل بن مرزوق : ضعفه ابن معين ، وقد خرَّج له مســـلم ، لكن هذا الخبر منكر** ." اهـ

أقول : وهذا نص صريح من الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في تحميل فضيل بن مرزوق عهدة نكارة هذا الخبر .

وليس هذا فحسب ، بل إنه أورده في ترجمته من " الميـــزان " (٣/ ٣٦٢ - ٣٦٣) فعدَّه من مناكيره .



وهذا الصنيع من الذهبي ينادي بأعلى صوته بصحة ما رجَّحه الحافظ ابن حبان ، خلافاً لِمَا شقشق به المعترض!!!

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يستطع صولة البُزْلِ القناعيسِ

وأما متابعة إسرائيل المزعومة :

فليست بشيء ؛ إذ أنه قد اختُلف عن إسرائيل ، والراجح عنه روايته مرسلاً ، خلافاً لرواية فضيل بن مرزوق .

قال الحافظ الدارقطني ـ رحمه الله تعالى ـ كما في" العلل" (٣/٢١٤ـ ٢١٦/ رقم ٣٦٨) :

" هو حديث يرويه زيد بن يثيع ، واختُلف عنه :

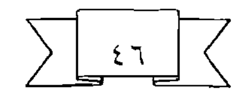
فرواه أبو إسحاق ، واختُلف عن أبي إسحاق ـ أيضاً ـ:

فقال يونس بن أبي إسحاق ، و إسرائيل ـ من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء عنه ـ وفضيل بن مرزوق، وجميل الخياط:عن أبي إسحاق، عن يزيد بن يثيع ، عن علي .

وقال الحسن بن قتيبة : عن يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع ، عن سلمان الفارسي .

وقال الثوري : عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع ، عن حذيفة.

وقال شريك:عن أبي إسحاق ، و عثمان أبي اليقظان ، عن أبي وائل ، عن أبي حذيفة .



وقال إسرائيل : عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع مرسلاً ، لم يذكر علياً ولا حذيفة .

المرسل أشبه بالصواب ." اهـ

وأما دعوى المعترض متابعةً من إبراهيم بن هراسة وسفيان الثوري لفضيل بن مرزوق : فدعوى باطلة عاطلة ؛ وذلك لأن إبراهيم بن هراسة هو الراوي عن سفيان الثوري في ذلك الإسناد ، وليس متابعاً له !!!

لكن المعترض اهتبل سقوط اسم (سفيان الثوري) من الإسناد من مطبوعة " حلية الأولياء " (١/٦٤) ، ثم ادعى أن إبراهيم بن هراسة تابع فضيلاً في روايته عن أبي إسحاق .

وذِكْر الثوري في هذا الإسناد هو الصواب ، وهو مثبت في نفس المطبوعة قبل الإسناد من كلام أبي نعيم الأصبهاني ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد ذكر بعض الخلاف على سفيان الثوري في هذا الحديث ، ثم قال :

" **رواه إبراهيم بن هراسة عن الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن زيد ابن يثيع ، عن علي** ـ رضي الله عنه ـ " ثم ساق إسناده.

وعليه ؛ فدعوى متابعة إبراهيم بن هراسة دعوى متهافتة لا تساوي سماعها ؛ لأنها عبث لا فائدة فيها، بل هي ضرب من المغالطة أو الجهل والغفلة ، والله المستعان .

ولو قال قائل: لعل المعترض لغفلته لم يتنبَّه لهذا السقط ، فوقع في هذا القول المنكر ؟!!

فالجواب : أنه لو لم يقصد المغالطة ؛ لكان يلزمه أن يرجِّح في الخلاف الواقع ـ حينئذ ـ على إبراهيم بن هراسة ، ثم يرجِّح في الخلاف الواقع على سفيان الثوري .

ولَمّا لم يصنع شيئاً من ذلك ـ مع ما عُرف به ـ ؛ كان دليلاً قوياً على تعمُّده التلبيس والتحريف !!

وكُلُّ من ليس ينهاه الحياءُ ولا تقوى فَخفْ كلَّ قبح منه وانتظرِ
والناس أخلاقهم شتى و أنفسهم منهم بصيرٌ ومنهم مخطئ النظــرِ

ويؤكد ذلك :

أنه لم يتعرض للكلام على حال إبراهيم بن هراسة الذي عدَّه متابعــاً للثوري ، وهو الراوي عنه وَمَخْرَجُ طريقه ، بل ضرب صفحاً عن حالــه لِمَا يعلمه من سقوطه وشدة وهائه ؛ فإنه لو أشار إلى ذلــك لســقطت حجته ، وانهارت شبهته .

وهاك حال إبراهيم بن هراسة :

قال فيه الإمام البخاري : " **تركوه** ."

وقال أبو زرعة الرازي : " **شيخ كوفي ليس بالقوي** ."

وقال أبو حاتم الرازي : " **ضعيف متروك الحديث** ."

وقال النسائي : " **متروك** ."

وقال ـ مرة أخرى ـ : " **ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه** ."

وقال الآجري ، عن أبي داود : " **تركوا حديثه** ." **وسمعت أبا داود يطلق فيه الكذب**. كذا في " اللسان ".

وفي " السؤالات " (١/١٨٣ / رقم ١٤٦) فقال أبو داود :" **كان يضع الحديث** ."

وقال ابن حبان :

" **كان من العُبَّاد ، غلب عليه التقشف ، فأغضى عن تعاهد الحفظ حتى صار كأنه يكذب ، وكان أبو عبيد يطلق عليه الكذب** ."

وذكره أبو العرب الصقلي في " ضعفائه "، ونقل عن العجلي أنه قال: " **إبراهيم بن هراسة متروك كذاب** ." اهـ

أقول : وبهذا يدرك القارئ سبب إعراض المعترض عن بيان حال إبراهيم بن هراسة ، ويدرك مدى مكره ، وكذلك يتيقن من سقوط قوله (١٧٩ ـ ١٨٠) :

" كلام ابن حبان في فضيل بن مرزوق غير مقبول ، و الحديث الذي تسرَّع وأتى به لا يساعده في دعواه ، بل يفيد إتقان الرجل وأنه لم ينفرد به بل وافقه غيره ." اهـ

ويا ليت شعْري ، (**فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ**) ؟!! (**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**).

لي حيلةٌ فيمن يَنِمُّ	**وليس في الكذاب حيلة**
من كان يخلق ما يقول	**فحيلتي فيه قليلة**



بل إن مما يؤكد صدق صنيع الحافظ ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ: أن الراجح خلاف ما رواه فضيل بن مرزوق .

فقد روى الحديث عبد الرزاق عن النعمان بن أبي شيبة ، عن سفيان الثوري ، واختلف عنه :

فروى محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، عن النعمان ، عن الثوري ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن زيد بن يثيع ، عن حذيفة ، فذكره ، وجعله من مسند حذيفة ـ رضي الله عنه ـ

أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث"(ص ٢٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في " الحلية "(١/٦٤)، والخطيب في " تاريخ بغداد "(٣٠٢/٣) من طريق الطبراني .

وأخرجه ابن الجوزي في " العلل المتناهية " (١/ ٢٥٣/ رقم ٤٠٥) .

وتابعه كل من :

* **إسحاق بن إبراهيم .**

أخرجه الحاكم في " المستدرك " (٣/ ١٤٢) .

* **ومحمد بن حمدان السلمي .**

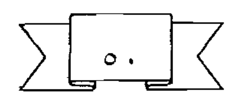
* **ومحمد بن مسعود العجمي .**

أخرجه ابن عدي في " الكامل " (٥/ ٣١٣) .

* **و محمد بن رافع .**

أخرجه الحاكم في " المستدرك " (٣/ ١٤٢) وقال :

" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، و لم يخرجاه ." اهـ



وفيه نظر شديد ؛ إذ أنه ـ رحمه الله تعالى ـ قد أعلَّه بالانقطاع في " معرفة علوم الحديث " (ص ٢٩) كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وثمة وجه آخر عن محمد بن رافع :

قال أبو الأزهر: فذاكرت به محمد بن رافع ، فقال: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن قمازين، عن الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع ، عن حذيفة به .

أخرجه ابن عدي في " الكامل " (٥/ ٣١٣) .

ورواه أبو الأزهر عن عبد الرزاق ، عن يحيى بن العلاء الرازي ، عن الثوري به .

أخرجه ابن عدي في " الكامل " (٥/٣١٣) وقال :

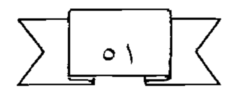
"وهذا رواه جماعة عن الثوري ، وأصل البلاء منهم ، ليس من عبد الرزاق ؛ فإنه في جملة من روى عنهم ضعفاء ، منهم يحيى بن العلاء الرازي ." اهـ

ورواه محمد بن سهل عن عبد الرزاق ، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع ، عن حذيفة مرفوعاً به ، مع تغيير في المتن ، ولم يذكر واسطة بين عبد الرزاق والثوري .

أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير " (٣/١١١) ، والحاكم في " معرفة علوم الحديث " (ص ٢٨ ـ ٢٩) وقال العقيلي :

فقيل لعبد الرزاق : سمعتَ هذا من الثوري ؟

قال : " لا ، حدثني يحيى بن العلاء وغيره ."



وسألوه مرة ثانية ؟

فقال : " **حدثنا النعمان بن أبي شيبة، ويحيى بن العلاء ، عن الثوري** ." اهـ

وقال الحاكم :

" **هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده**[1] ؛ **فإن الحضرمي** ـ (**وهو الراوي عن محمد بن سهل**) ـ **ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان ، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف ، وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق واشتهاره به معروف** .

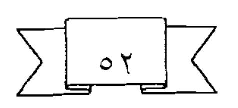
وفيه انقطاع في موضعين: فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري ، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق .

أخبرنا أبو عمرو بن السَّماك ، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي ، حدثنا محمد بن أبي السَّري ، ثنا عبد الرزاق ، أخبرني النعمان ابن أبي شيبة الجندي ، عن سفيان الثوري ، عن أبي إسحاق ، فذكر نحوه .

حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة ، ثنا الحسن بن علوية القطان ، حدثني عبد السلام بن صالح ، ثنا عبد الله بن نمير ، ثنا سفيان الثوري ، ثنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع ، عن حذيفة قال : ذكروا الإمارة والخلافة عند النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، فذكر الحديث بنحوه ." اهـ

---

(١) كذا .



وابن أبي دارم هو أحمد بن محمد بن السري ، طعن فيه الحاكم ، فقال :

" رافضي غير ثقة " ، وكذبه غيره .

ورواية ابن نمير هذه أخرجها ـ أيضاً ـ الخطيب البغدادي في" تاريخ بغداد " (١١/ ٤٧).

ونقل الخطيب في " تاريخه " (٣/ ٣٠٢) عن الطبراني ترجيح رواية ابن أبي السري من مسند حذيفة ـ رضي الله عنه ـ.

والحاصل : أن سفيان الثوري روايته مخالفة لرواية فضيل بن مرزوق في جميع الأحوال ، وعلى كل التقديرات ، خلافاً لما ادعَّاه ذلك المعترض، متهجماً على الحافظ ابن حبان ، والله المستعان .

ومَن يكُ ذا فمٍ مُرٍّ مريضٍ ... يجد مُرًّا به الماءَ الزلالا



۞ فصـــل ۞

وتلاعب المعترض تلاعباً يُعاب عليه ، وسلك سبيلاً لم يُسبق إليــه ، فادَّعى أن الإمام مسلماً وثق فضيلاً ، فقال (ص ١٧٣) : " وثقه مــن اتفق الناس على قبول توثيقه أعني : الإمام مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ ، فأدخله في صحيحه واحتج به ." اهــ

أقول: هذا خطأ واضح ، فلم يوثقه الإمام مســلم ـ رحمه الله تعالى ـ و لم يحتج به بمفرده ـ على الصحيح ـ ، وإنما أخرج له في المتابعات .

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في " السير " (٧/ ٣٤٢) :

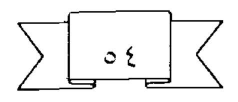
" **وإنما أخرج له مسلم في المتابعات** ." اهــ

وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ على هذا ، فقــال في " منهاج السُّنة " (٨/ ١٧٨) :

" **وإذا روى له مسلم ما تابعه غيره عليه ؛ لم يلزم أن يــروي مــا انفرد به** ." اهــ

أقول: وهذا أمر واضح معلوم من طريقة إخراج الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ ومع هذا كله فقد قال العلامة الشوكاني في " الفوائد المجموعــة " (ص ٣٥٣) :

" وفي " اللآلئ ": فضيل ثقة صدوق ، احتج به مسلــم في "صحيحه" وأخرج لــه الأربعة ." اهــ



وقد تعقبه العلامة المحقق المعلمي اليماني -رحمه الله تعالى- بقوله :

" **إنما أخرج له مسلم في المتابعات أحاديث يسيرة ، ولم يخرج له النسائي إلا حديثاً واحداً ، وكلامهم فيه مختلف ، وقد لخصه الحافظ ابن حجر في " التقريب " بقوله:"صدوق يهم ، ورُمي بالتشيع ."** اهـ

ثم نقل العلامة المعلمي -رحمه الله تعالى- بعض كلام الأئمة فيه ، وحكم على حديثه بالاضطراب .

ولم يستطع المعترض الجواب على هذا الحكم السديد ، فعمد إلى رَمْي العلامة المعلمي (ص١٧٤ - ١٧٥) بالتقليد ، هكذا دفعاً بالصدر ، وصدق من قال :

(**من قَصُرَ برهانه ، طال لسانه .**)

ويا ليت شعري لو كان العلامة المعلمي كما زعم المعترض ، فبماذا سيجيب عن كلام الحافظ الذهبي في هذا ؟! فإنه لم يتعرض للجواب عليه لا من قريب ولا من بعيد !!

بل إنه لم يذكر كلام شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- السابق من أصله !!
ولكن هكذا شأن المفلسين إذا أعياهم ضوء اليقين .

ومن خفيت عليه الشمسُ حيناً فكيف تُراه يظفر بالسُّهاءِ
ومن أعياه نور من نهارٍ فكيف يروم إدراك البهاءِ

ثم رأيتُ المعترض رام الاستدلال على أن مسلماً احتج به في"صحيحه" فأورد في رسالته "مباحثة السائرين"(ص ١٤) حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- في " صحيح مسلم " (٧٠٢/٢) : " **أيها الناس ، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.** "

والجواب: أن هذا استدلال بعيد غير سديد ، بل هو حجة عليه لا له؛ لأن الإمام مسلماً -رحمه الله- قد ذكر من طرقِ حديثِ أبي هريرة -رضي الله عنه- في قبول الصدقة من الكسب الطيب أربعةَ طرقٍ قبل طريق فضيل ابن مرزوق هذا ، ثم جعل طريق فضيل بن مرزوق هو الخامس والأخير في الباب ، فلا أدري كيف فهم المعترض هذا الفهم العجيب ؟ !!

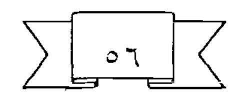
سارت مُشَرِقةً وسِرْتَ مُغَرِّباً ... شتانَ بين مُشَرقٍ ومُغَربِ

ثم وقفتُ على كلام آخر للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في فضيل ابن مرزوق في أول كتاب الأطعمة من" فتح الباري "(٥١٨/٩ - ٥١٩) قال فيه :

" وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري ، وقد وثقه ابن معين ،وقال أبو حاتم : " يهم كثيراً ولا يحتج به "، وضعفه النسائي ، وقال ابن حبان : " كان يخطئ على الثقات ."

وقال الحاكم : " **عِيبَ على مسلم إخراجه** ."

قال الحافظ : فكأن الحديث لّما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراده في الترجمة ." اهـ



أقول : وقوله ـ رحمه الله تعالى ـ : " انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري " معارَض بما سبق ، ومع هذا فلم يعتمد الحافظ توثيقه بهذه الطريقة وإنما ترجمه بهذه الصورة ، ثم ختم ذلك بكلام الحاكم في حكايته العيب على مسلم في إخراجه ، ثم لم يتعقبه بشيء ، بل ذكر أن الحديث كأنه لَمَّا لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراده في الترجمة ، يعني : ولم يخرجه في " صحيحه " مسنداً .

ونص كلام الحاكم واضح في تضعيف فضيل بن مرزوق، وهاك هو :

قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم ـ رحمه الله تعالى ـ كما في "سؤالات مسعود السجزي "(رقم ٨٥) :

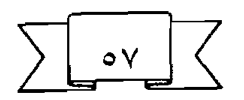
" فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح ، فَعِيبَ على مسلم إخراجه في الصحيح ." اهـ

أقول : هذا تضعيف صريح من الحاكم لفضيل بن مرزوق ، ولا عيب على الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ في ذلك ، فإنه ما أخرج له إلا في المتابعات كما سبق .

وقد قال الحاكم ـ أيضاً ـ في " المستدرك " (٢٤٧/٢) بعد أن أخرج حديثاً من طريق الفضيل بن مرزوق ، عن عطية :

" تفرد به عطية العوفي ، ولم يحتجا به ، واحتج مسلم بالفضيل بن مرزوق ." اهـ

كذا قال في هذا الموضع ، مع أنه قد نص في كتابه " المدخل إلى الصحيح " على أن مسلماً ذكره في الشواهد ، وإليك كلامه :



قال الحاكم في " المدخل " (١٥٧/٤) ترجمة فضيل بن مرزوق :

" ذكره مسلم في الشواهد .

وقال أحمد بن زهير بن حرب : سُئل يحيى بن معين عن الفضيل بن مرزوق ، فقال : " ضعيف. "

قال الحاكم :

" إنا ـ ولا نُكَذِّب الله ـ ليس يخفى من شأنه قول الإمام يحيى بن معين لأهل الصنعة إذا تأملوا ما ينفرد به عن الثقات ." اهـ

وقد نص جماعة من أهل العلم على أن المتابعات يُتساهل فيها بما لا يتساهل في الاحتجاج ، وبالله التوفيق .

قال الحافظ العلامة ابن قيم الجوزية في " زاد المعاد " (١/ ٣٦٤) :

" ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه ـ (يعني : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى) ـ؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من حديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه .

فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة ، ومن ضعَّف جميع حديث سيئ الحفظ .

فالأولى : طريقة الحاكم وأمثاله .

والثانية : طريقة ابن حزم وأشكاله .

وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن ، والله المستعان ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الزاد " (٤/ ٢٧٨) :

" **وعِيبَ على مسلم إخراجه حديثه ـ (يعني : سويد بن سعيد) ـ وهذه حاله .**

ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ، ولم يكن منكراً ولا شاذاً ، بخلاف هذا الحديث ، والله أعلم . " اهـ

ورام المعترض المغالطة في فهم كلام الحاكم ، فقال (ص ١٧٤) :

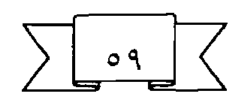
" هذا في نظر الحاكم وليس في نظر مسلم بن الحجاج ، وقول مسلم مقدَّم على قول الحاكم في هذا الفن ." اهـ

والجواب: أن هذا خطأ واضح ، وتحايل فاضح ؛ إذ لا فرق بين صنيعهما ـ رحمهما الله تعالى ـ فالحاكم يضعِّف فضيلاً ، ولا يراه من شرط الصحيح ، والإمام مسلم لا يراه كذلك ، فما أخرج له إلا في المتابعات ـ على الراجح ـ ، كما سبق بيانه .

ثم ادَّعى المعترض (ص ١٧٤) أن كلام الحاكم لا يدل على الجرح في شيء ، وأنه كم عاب على الشيخين إخراجهما لحديث بعض الناس في " صحيحهما " ، ولم يُلتفت إلى قوله .

والجواب ـ ومن ربي أستمد العون على الصواب ـ أن قوله : (**ليس من شرط الصحيح**) أراد به التضعيف لفضيل بن مرزوق ، كما هو معلوم عند المشتغلين .

ومعناه : أنه لا يراه أهلاً لتصحيح حديثه ، فلم يبلغ شرط الصحيح .



ويؤيد هذا :

أنه ذكر عيبهم على مسلم في ذلك ، ولو لم يكن قوله تضعيفاً لـه ، لَمَا ساغ له ذكر عيبهم على مسلم في إخراجه ، وهذا أمر واضح لا يختلف فيه اثنان .

ثم قال المعترض (ص ١٧٤) : " على أن الحاكم صحَّح لفضيل بن مرزوق في " المستدرك " (٣/٧٠) ." اهـ

والجواب : أنه لا غرابة في هذا من الحاكم ـ رحمه الله تعالى ـ ، فقد وقع منه تساهل وأوهام كثيرة في المستدرك[1] ، حتى أنه أخرج فيه لأناس حكم بسقوطهم ووهائهم ، وعدم جواز الرواية عنهم ، وقد أقر المعترض ـ نفسه ـ بذلك في كتابه (ص ١٥٣ ، ٢٤٥) ونقل (ص ٢٤٥) عن الحافظ ابن حجر من " النكت على ابن الصلاح " (١/ ٣٢٨) ما يؤيد ذلك ويقرره.

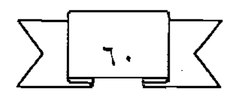
وبهذا يدرك القارئ الكريم مدى تلوُّن هذا المعترض ، نعوذ بالله من الخذلان .

إذا رُزِقَ الفتى وجهاً وَقَاحاً ... تَقَلَّبَ في الأمور كما يشاءُ

صيانة وجه المرء أوصون نفسه ... هما عند أرباب العقول سواءُ

---

(١) قلت هذا ؛ لأن بعض الرواة لا يمكن حمل إخراجه لهم على مجرد التساهل و فقط لكونهم كذابين أو متروكين ، فلا يتجه إلا أن يكون وهماً منه لا تساهلاً ، والله أعلم .



وتتميماً للفائدة أقول :

إن صاحب " الصحيح " قد ينتقي من رواية الضعيف والمتكلَّم فيه ، فيخرج من حديثه ما صحَّ ، ويحتج به في هذه الصورة ، ولا يُستدل بهذا الإخراج على توثيق الراوي كما هو معلوم .

مثاله : صنيع الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في إخراج حديث إسماعيل ابن أبي أويس .

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في " مقدمة الفتح " (ص ٣٩١) ترجمة إسماعيل بن أبي أويس :

" وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح : أن إسماعيل أخرج له أصوله ، وأَذِنَ له أن ينتقي منها ، وأن يُعَلِّم له على ما يحدث به ؛ ليحدث به ويُعْرِض عمَّا سواه .

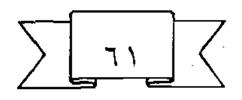
وهو مُشْعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو صحيح حديثه ، لأنه كتب من أصوله .

وعلى هذا ؛ لا يُحتج بشيء من حديثه غير ما في " الصحيح " ؛ من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره ، إلا إن شاركه غيره فيعتبر فيه [1] . " اهـ

وقد يخرج صاحب الصحيح لراوٍ متكلم فيه ، و ينكر عليه غيره ، ولا يكون إخراجه له دليلاً على ثقته .

---

(١) كذا في المطبوع .



قال ابن طاهر في " التذكرة " :

" **عباد بن يعقوب من غلاة الروافض ، روى المناكير عن المشاهير ، وإنْ كان البخاري روى عنه حديثاً واحداً في" الجامع "، فلا يدل ذلك على صدقه ؛ فقد أوقفه عليه غيره من الثقات ، وأنكر الأئمة عليه روايته عنه** ." اهـ من " مصباح الزجاجة " للبوصيري (١/ ٤٧٨) .

وقد يخرج صاحب " الصحيح " لبعض الضعفاء والمتكلَّم فيه لعلو إسنادهم ، بشرط أن يقع له نفس حديثهم من رواية الثقات بنزول .

وهذا الذي اعتذر به الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ جواباً على انتقاد الإمام أبي زرعة الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ عليه في إخراجه في " صحيحه " لأسباط بن نصر ، وقطن بن نسير ، وأحمد بن عيسى المصري .

فأجاب الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله :

" **وإنما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد ، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات** ." اهـ من كتاب " الضعفاء" لأبي زرعة الرازي ـ رواية البرذعي ـ (٢/٦٧٦ / أبو زرعة وجهوده) .

أقول : و بهذا يدرك القارئ مدى تلاعب هذا الرجل في دعواه توثيق الإمام مسلم لفضيل بن مرزوق.



وختاماً أنبِّه على أن الإمام مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ إنما أخـــرج لفضيل ابن مرزوق في المتابعات عن غير عطية العوفي ، ولم يخرج له عن عطيـــة قط ، وهو شيخه في سند الحديث الذي يدور عليه البحث ، والله أعلم .

وقد سبق بيان شدة ضعف روايته عنه ، بل إن فيها من الموضـــوعات والمنكرات والبلايا ما قد سبق الإشارة إليه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .



۞ فصـــــل ۞

ثم عمد المعترض إلى كلام الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله تعالى ـ في فضيل ابن مرزوق ، فذكر (ص ١٧٣) رواية عثمان الدارمي عنه :

" لا بأس به " ، ورواية الدوري عنه : " ثقة " ، ورواية عبد الخالق بن منصور عنه :" صالح الحديث " ، ورواية ابن محرز عنه : "صـــويلح " ، ورواية ابن أبي خيثمة عنه: " ثقة "، وروايته ـ أيضاً ـ عنه "ضعيف ".

وارتكب المعترض عدة مخالفات :

الأولى : أنه عدَّ قوله : (صالح) و (صويلح) توثيقاً له ، وليس هذا بصحيح ، بل هو تمريض للقول فيه ، وجعله في مرتبة الشواهد ، كمـــا سيأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى ـ

الثانية : أنه بنى على هذه الدعوى الهشة الغريضة ، فادَّعى أن التوثيق حقيق بالقبول ، فوقع في خطأ آخر وهو إهدار هذا التضعيف والتمريض من يحيى بن معين ـ رحمه الله تعالى ـ، والأولى الجمع بين ذلك ، لا سيما وأن ابن أبي خيثمة قد روى عنه الروايتين .

ويظهر من هذه الأقوال أن العلة في هذا الاختلاف أن الإمام يحيى بن معين وقف على روايات مستقيمة لفضيل بن مرزوق ، فأطلق فيه التوثيق، ووقف ـ أيضاً ـ على روايات أخطأ فيها عن الثقات فمرَّض القول فيـــه ، بل ضعَّفه صراحة .



وهذا نفسُه يلتقي تماماً مع ما ذكره ابن حبان من أنه روى عن الثقات الأشياء المستقيمة ، وأنه ـ كذلك ـ كان ممن يخطئ على الثقات .

وقد خَلُصَ ابن حبان بأنه لا يقبل حديثه بمفرده حتى يُتابع .

وهو نفس ما نخلص به من كلام الإمام يحيى بن معين من كون الرجل صدوقاً في نفسه ، غير أنه يخطئ على الثقات .

وأما روايته عن عطية فشديدة الضعف؛ إذ فيها المناكير والموضوعات، كما سبق ، والله أعلم .

الثالثة: أن المعترض سمَّى ابن أبي خيثمة (ص١٧٣) فقال: " **أحمد بن زهير بن أبي خيثمة** ".

فجعل أبا خيثمة جداً لأحمد ، وأباً لزهير ، وليس هذا بصحيح ؛ إذ أن (أبا خيثمة) كنية زهير ـ نفسه ـ ، وليست كنية أبيه ، كما هو معلوم عند صغار طلبة هذا العلم .

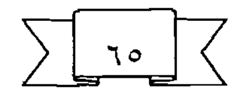
ولهذا نظائر في كتاب هذا المعترض ، نبهتُ عليها في مواضعها .

فمثل هذا الرجل كان لا يضرُّه أن يُخَلِّيَ المُطِيَّ وحاديها ، ويعطي القوس باريها ، ولا يحمِّل نفسه مالا تطيق .

الشعرُ صعبٌ وطويلٌ سُلَّمُه ... إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمُه
زلَّتْ به إلى الحضيض قَدَمُه ... والشعرُ لا يستطيعه من يظلمه
أراد أن يُعْرِبَه فأعجمه [1]

---

(١) انظر " البداية و النهاية " (١٠٢/٨) ترجمة الحطيئة .



هذا منتهى ما وصل إليه المعترض في توثيق فضيل بن مرزوق ، ولم يصنع شيئاً كما سبق بيانه وتفصيله .

وقد فاته بعض النصوص في ذلك ، أذكرها للأمانة العلمية ، ثم أبين ما فيها :

* ففي " مُوضِح أوهام الجمع والتفريق " (٢/ ٣٤٣) :

(قال ابن خراش : " ثقة .") اهـ

أقول : هذا التوثيق غير مقبول من ابن خراش ؛ فإنه على ما وُصِف به من قوة الحفظ فقد رُمي بالتشيع ، بل بالرفض ، حتى قال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ [١] :

" **خرَّج ابن خراش مثالب الشيخين ، وكان رافضياً** ." اهـ من " السير " (١٣/ ٥١٠) .

قال ابن عدي في " الكامل (٤/ ٣٢٢) : سمعت عبدان يقول :

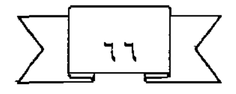
" **حمل ابن خراش إلى بندار عندنا جزأين صنَّفهما في مثالب الشيخين ، فأجازه بألفي درهم ، فبنى بذلك حجرة ببغداد ليحدث فيها ، فما تمتع بها ؛ ومات حين فرغ منها** ." اهـ

وقال ابن عدي في " الكامل " (٤/ ٣٢٢) :

" **وابن خراش هذا هو أحد من يُذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق ، وكان له مجلس مذاكرة لنفسه على حدة ، إنما ذُكر عنه شيء**

---

(١) انظر ترجمته في " النبلاء " (١٧/ ٤٤) .



من التشيع ، كما ذكره عبدان ، فأما الحديث فأرجو أنـــه لا يتعمـــد الكذب ." اهـــ

وقال ابن عدي (٤/ ٣٢١) : **سمعت عبدان نسبه إلى الضعف .**

ثم قال : **وقد ذكر لي عبدان أن ابن خراش حدَّث بأحاديث مراسيل أوصلها ، ومواقيف رفعها.**

ثم قال : سمعتُ عبدان يقول : قلت لابن خـــراش : حـــديث : " **لا نورث ما تركناه صدقه** " ؟

قال : " باطل ."

قلت : من تتهم في هذا الإسناد ؟ رواه الزهري ، وأبو الزبير وعكرمة ابن خالد ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، أتتهم هؤلاء ؟

قال : " لا ، إنما أتهم مالك بن أوس ." اهـــ

أقول : ومالك بن أوس له رؤية للنبي ـصلىاللهعليهوسلمـ

وقد قال الحافظ الذهبي في " السير " (١٤/ ٥١٠)ـ معلقاً على هـــذه القصة ـ :

" **هذا مُعَثَّرٌ مخذول ، كان علمه وبالاً ، وسعيه ضلالاً ، نعوذ بـــالله من الشقاء** ." اهـــ

* وقال الفسوي في " المعرفة والتاريخ " (٢/ ١٣٣) في فضيل بـــن مرزوق : " ثقة ." اهـــ



و الفسوي فيه نوع تسامح يعلمه من يقارن أقواله في التوثيق بأقوال غيره من أئمة النقد المعتدلين[1] ، على أنه كثيراً ما يتبع ابن معين في أقواله ومع ذلك فهو توثيق لا يقاوم ما فسره غيره من بيان خطئه على الثقات .

* وفي " العلل الكبير " للترمذي (٢/ ٩٧١ / الترتيب) :

قال البخاري : " مقارب الحديث ." اهـ

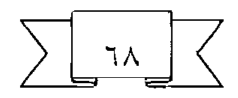
وهذه العبارة من عبارات الشواهد والمتابعات ، غير أن الإمام أحمد والبخاري -رحمهما الله تعالى- كثيراً ما يطلقانها ويريدان بها التوثيق و الرفع من حال الراوي ، ويُعرف هذا بالقرائن .

وعلى تقدير حملها في هذا الموضع على هذا التفسير ، فهي تتنزل على ما وقف عليه الإمام من الأحاديث المستقيمة التي أصاب فيها ، وهو معارَض بما ذكره غيره من خطئه على الثقات ، والجرح المفسر مقدم على التعديل ، والله أعلم .

وقد ذكرتُ هذه النصوص التي فاتت المعترض وفاءً بما أخذتُه على نفسي من التزام الصدق والأمانة العلمية ، والعمل بمقتضى ذلك ، وبالله العون والتوفيق .

---

(١) وهذا أمر لا يكاد يخفى ، وخاصة في الطبقات العليا ، ولا يُعترض عليه بمثال واحد يخالفه ، فإن الإمام المتساهل قد يشدد في أحد المواضع ، كما حدث من الفسوي مع زيد بن وهب ، انظر " الميزان " (٢/١٠٧) ، وهذا وحده لا يكفي في نفي التساهل عنه ، والله أعلم.



۞ فصـــل ۞

قال الإمام أبو حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ كمـا في " الجـرح والتعـديل " (٧/٧٥) ـ :

" صدوق صالح الحديث ، يهم كثيراً ، يُكتب حديثه ."

قال ابن أبي حاتم : يُحتج به ؟

قال : " لا . " اهـ

أقول : هذا تضعيف صريح من أبي حاتم الرازي لفضيل بن مرزوق.

وحاول المعترض ردَّ هذا التضعيف الصريح ، فنقل (ص١٧٥- ١٧٦) أربعة نصوص في تشدد أبي حاتم : نصان منها للـذهبي في " السـير " ، وثالث لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ورابع لابن عبد الهادي ـ رحمهم الله الجميع ـ

وهذه النصوص الأربعة لعل المعترض استلّها مـن بحـث لشـيخه عبد الفتاح أبو غدة في تتمته لبيان قول أبي حاتم : " يكتب حديثه " ، في خاتمة تحقيقه لكتاب " جواب المنذري على أسئلة في الجرح والتعـديل " (ص ٩٣ وما بعدها) .

وقد نقلها المعترض من ذلك المحل بنصِّها و فَصِّها دون أي تغيير اللهم إلا أن أبا غدة عزا كلام شيخ الإسلام " لمجموع فتاواه " (٢٤ / ٣٥٠) وعزاه المعترض إلى رسائله في الزيارة (ص ٨٨) ؛ ليوهم القـارئ أنـه صاحب استقراء فيتشبع بما لم يعطه ، و" **المتشبع بما لم يعطه كلابس ثوبي زور** . "

وأهل الفضل لا يكترثون بمثل هذا ، فَهُمْ يعلمون أنه ليس تحت كـــل عظم لحم ، وأن في الدسم ما يكون سُمَّاً .

وما كلُّ مخضوب البنانِ بُثَيْنَةٌ وما كلُّ مصقول الحديد يماني

وما وُصف به الإمام الرازي من التشدد منتفٍ عنـــه في هـــذا المحـــل ولابد ؛ فإنه قد توبع على هذا الجرح من جمع من الأئمـــة المعتـــدلين ، فتدبر.

ثم ادَّعى المعترض أن ابن حبان أخذ كلمة أبي حاتم : (يَهِمُ كـــثيراً) وقال: (كان ممن يخطئ) ، و أن قول أبي حاتم : (يهم كثيراً) من تعنته .

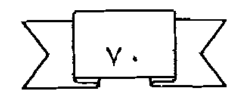
والجواب : أن هذه دعوى لا دليل عليها ، بل هي مخالفة للواقع .

والدعاوى ما لم يقيموا عليها بيـــــنات فابناؤهـــا أدعياءُ

ونظرة واحدة في كلام ابن حبان وأبي حاتم الـــرازي تكفـــي في ردِّ دعوى هذا المعترض ؛ إذ لو أن ابن حبان قلَّد أبا حاتم لما اقتصـــر علـــى قوله:

(يخطئ) ولقال : (يخطئ كثيراً) تبعاً لقول أبي حاتم : (يَهِمُ كثيراً) !!

بل لو كان ذلك كذلك لَمَا تردَّدَ في حاله ، فذكره في " المجروحين " ، وذكره في " الثقات" وغمزه ، بل لَمَا قال: (هو ممن أستخير الله فيه) !! فتأمل !!



وقد نصَّ الحافظ ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ على أنه لا يقلِّد في الجرح ، ولا يستحله من غير علم ، فقال في " المجروحين " (٢/ ١١٠) ترجمة علي بن يزيد الألهاني :

" **ولسنا ممن يستحل إطلاق الجرح على مسلم من غير علمٍ ، عائذاً** [١] **بالله من ذلك** ." اهـ

وقال ـ أيضا ـ في (٣/ ٢٧) ـ ترجمة مطرح بن يزيد الكناني ـ بعد ذكره قول يحيى بن معين فيه : " ليس بشيء " ـ قال :

" **هذا الذي قاله أبو زكريا ـ رحمة الله عليه ـ ليس مما يُعتمد عليه مطلقاً؛ لأنا لا نستحل القدح في مسلم بغير بيِّنه ، ولا الجرح في محدِّث من غير علم** ..." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في (٣/ ١١٤) ترجمة يحيى بن عمرو النكري :

" **ولا نستحلّ أن نطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح** ." اهـ

ويؤكد هذا في هذا الموضع :

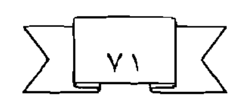
أن ابن حبان قد ساق لفضيل بن مرزوق حديثاً من مناكيره ، كما سبق .

بل قد عدَّ المعترض (ص ١٧٩) سوق ابن حبان لهذا الحديث في مناكيره تدليلاً منه على مقولته ، في قوله :

(**ثم كأن ابن حبان يستدل على مقولته ، ثم ذكر الحديث** .)

---

(١) في المطبوع : (عائذ) .



وهذا وحده كاف في نقض دعواه ، وتخييب مسعاه ؛ إذ كيف يرمي المعترض ابن حبان بما رماه به من أنه أخذ كلمة أبي حاتم : (يهم كثيراً) وقال : (كان ممن يخطئ) ، ثم يصفه بعد ذلك بأنه يستدل على مقولته بذِكْر هذا الحديث في مناكيره ؟!!

هذا تباين واضح ، وتناقض فاضح ، ومن فِيه ندينه بما فِيه .

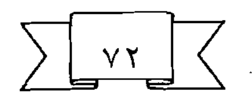
وإذا ما أرادَ اللهُ إهلاكَ نملةٍ سَمَتْ بجناحيها إلى الجوِّ تَصْعَدُ

ولا يكاد ينقضي العجب من طريقة هذا المعترض ، حيث عمد إلى تضعيف الإمام النسائي ـ رحمه الله تعالى ـ لفضيل بن مرزوق ، وسعى في رده فأبعد وأغرب ، وهرب إلى غير مهرب ، ولم يتحصَّل على مطلب، فادَّعى أن تضعيف النسائي مبهم غير مفسَّر فيُرَدّ في مقابل التعديل.

ثم رأيتُ المعترض زاد في " مباحثة السائرين " (ص١٧) فقال :

" مثال الجرح المبهم المردود قول الحافظ في" مقدمة الفتح " (ص ٤٣٧) في ترجمة محمد بن بشار البصري : "ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك ، فما عرجوا عليه ." اهـ

والجواب : أن هذا خطأ صريح ، وتغافل قبيح ، إذ أن تضعيف النسائي لفضيل متابَع من تضعيفات مفسرة في فضيل بن مرزوق بأنه يخطئ ويهم ، فلا يصح ردُّه والحالة هذه ؛ وأما التعديل المشار إليه ، فقد سبق الجواب عليه مفصلاً بما يغني عن تكراره .



وأما تمثيله بما قاله الحافظ في ترجمة الفلاس ، فلا يـــدلُّ إلا علـــى مبلـــغ استخفافه بعقول القراء ؛ إذ فرق شاسع وبون واسع بين الحالتين ، فـــإن محمد بن بشار من ثقات المسلمين ، وممن ثبتت عدالتهم بيقين ، حتى قال عنه الحافظ في " مقدمه الفتح " :

" أحد الثقات المشهورين ، روى عنه الأئمة الستة ، وثقـــه العجلـــي والنسائي وابن خزيمة ـ وسمَّاه إمام أهل زمانه ـ ، والفرهياني ، والذهلي ، ومسلمة ، وأبو حاتم الرازي وآخرون ... ".

فمثل هذا ثبتت عدالته بيقين فلا تزول إلا بـــيقين ، ولا يُقبـــل مـــن الفلاس الطعن فيه إلا بتفسير للجرح ، فأين هذا مما نحن فيه ؟!

شتان بين الحالتـــــين فإن تُرِدْ جمعـــاً فمـــا الضدان يجتمـــعانِ

والله ما اجتمعا ولن يتلاقيـــــا حتى تشيب مفارق الغـــربانِ

ولكن المعترض لم يقنع بهذه المغالطة ، بل زاد الطين بلـــة ، فقـــال : (ص ١٧٧) :

" على أن النسائي أخرج لفضيل بن مرزوق في سننه وهو المعـــروف بتشدده وتعنته في الرجال ." اهـــ

أقول : فكان ماذا ؟ فلا يدل إخراجه له على توثيقه ؛ لأنه قد صرَّح بتضعيفه ، فقال فيه :(ضعيف) ، وكُتُبُ الإمام النســـائي ـرحمه الله تعالى ـ طافحة بعشرات الأمثلة لرواة أخرج لهم ، وقد ضعفهم وتكلم فيهم.[1]

(١) وانظر " المستخرج على كتب النسائي " لأبي محمد فالح الشبلي .

وبهذا يتبين القارئ من وهن ما عليه المعترض ، وأنه لا يعدو عن كونه مُتَسَنِّمًا بيتاً من بيوت العنكبوت !!!

وابتهج المعترض (ص ١٨٠) بقول ابن رجب:(ثقة وسط) وبقـــول الذهبي في " السير "(٧/ ٣٤٢) :

(ما ذكره في الضعفاء البخاري ولا العقيلي ولا الدولابي ، وحديثه في عداد الحسن .) اهـــ

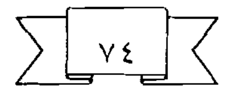
وبإدخاله في كتابه "من تكلم عليه وهو موثق"، وبقوله في " الكاشف" (رقم٤٤٩٢) : " ثقة ." اهـــ

والجواب ـ ومن ربي أستمد العون والصواب ـ : أنه لا يلزم مـــن عدم ذكر هؤلاء له في الضعفاء أن يحتج به ، فكم من ضعيف لم يذكروه في كتبهم .

وأيضاً ، فإن هذا كله مقابل بتجريح أهل العلم ، لا سيما المفسر منه، كما هو مقرر في أصول هذا العلم الشريف .

وقد تعامى المعترض ـ كعادته ـ عمَّا يخالف هواه من صـــنيع الحـــافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ، و لم يجد سبيلاً لتنفيق باطله إلا بكتمانه وتدليسه ، والله المستعان .

فقد ضعَّف الذهبي فضيل بن مرزوق فأدخله في " المغني في الضعفاء " (٢/ ١٠٨/رقم٤٩٦٠ ، ٤٩٦١) وفي " ديوان الضعفاء "(رقم ٣٣٩٠، ٣٣٩١) وذكر تضعيف النسائي له .



بل أعلَّ به حديثاً في " تلخيص المستدرك " فقال :

" **فيه فضيل بن مرزوق ، ضعَّفه ابن معين ، وقد خرَّج له مسلم ، لكن هذا الخبر منكر** ." اهـ

أقول : وغير خافٍ أن صنيعه هذا هو الراجح ، وهو الموافق للقواعد الحديثية الصحيحة ، خلافاً لما أوهمه المعترض تلبيساً وتدليساً ، **وإذا لم تستحِ فاصنع ما شئت** .

إذا لم تخشَ عاقبةَ الليالي ... ولم تستحِ فاصنع ما تشاءُ
فلا والله ما في العيش خيرٌ ... ولا الدنيا إذا ذهب الحياءُ

وثمة تضعيفات أخرى في فضيل بن مرزوق لم يذكرها المعترض جهلاً أو تجاهلاً :

فقد ضعَّفه عثمان الدارمي في " تاريخه " حتى قال الذهبي في " الميزان" (٣/ ٣٦٢) :

" **وكذا ضعَّفه عثمان بن سعيد** ." اهـ

وأدخله ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين " (رقم ٢٧٢٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في " منهاج السنة " (٨ / ١٧٨) :

" وهو ـ (يعني : فضيل بن مرزوق) ـ معروف بالخطأ على الثقات وإن كان لا يتعمد الكذب .

قال فيه ابن حبان : " يخطئ على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات ."

قال فيه أبو حاتم الرازي : " لا يحتج به ."

وقال فيه يحيى بن معين ـ مرة ـ : " هو ضعيف. "

وهذا لا يناقضه قول أحمد ـ فيه ـ : " لا أعلم إلا خيراً ."، وقول سفيان: "هو ثقة " ، وقول يحيى ـ مرة ـ : "هو ثقة " ؛ فإنه ليس ممن يتعمد الكذب ، ولكنه يخطئ .

وإذا روى له مسلم ما تابعه غيره عليه ، لم يلزم أن يروي ما انفرد به ." اهـ

فهذا الحق ليس به خفاءٌ ... فدعني من بُنَيَّاتِ الطريقِ





۞ فصـــــل ۞

وكعادة المعترض دفعه مرضه وتعصبه للبدعة المشؤومة إلى العدوان على العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ ، فرماه (ص١٨٠) بالتناقض لكونه ضعَّف فضيلاً في هذا الحديث وأعلّ به ، ثم حسَّن له في " الصحيحة"(٣/١٢٨).

والجواب ـ مستعيناً بالله تعالى ـ : أن العلامة الألبـــاني ـ رحمه الله تعالى ـ ليس معصوماً من الخطأ والتناقض ، فهو بشر يصيب ويخطـــئ ، ويعلـــم ويجهل ، وحسبه أن صوابه أكثر من خطئه ، جزاه الله خيراً .

ومع ذلك ؛ فليس في هذا الموضع تناقض ـ بحمد الله تعالى ـ إلا في مخيلة من يجازف ، فإن الحديث الذي حسنه الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ لفضـــيل ممـــا أخرجه الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ في " صحيحه " ، وقد سبق أن مسلماً أخرج له مما تُوبع عليه .

وعليه ؛ فلا تناقض في صنيع الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ ، ولله الحمد والمنة .

نظروا بعين عـــداوة لو أنهـــا عينُ الرضا لاستحسنوا ما استقبحوا

وللشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ قاعدة يمشي عليها فيمن قيل فيهم : (صدوق يهم) و (صدوق يخطئ) ونحو ذلك .

فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ يُحَسِّن لمن هذه حاله ، ويجعل ذلك هو الأصـــل حتى يتبين خلافه ، وأن حديث كذا وكذا من أخطائه وأوهامه .

وقد صرَّح ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك في غير ما موضع من كتبه وأشرطته.



قال ـ رحمه الله تعالى ـ في " الصحيحة "(١/١٢٨/رقم ٥٩) ـ في معرض الكلام على فليح بن سليمان ـ :

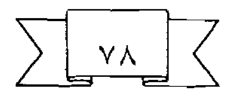
" **وهو مختلف فيه ، وقد ضعَّفه جماعة ، ومشَّاه بعضهم ، واحتج به الشيخان في " صحيحيهما " ، والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه ، وأنه يخطئ أحياناً ، فمثله حسن الحديث ـ إن شاء الله تعالى ـ إذا لم يتبين خطؤه** ." اهـ

أقول : والذي يظهر أن الأصل فيه الضعف حتى يثبت أن حديث كذا وكذا مما حفظه وضبطه ، إلا من قيل فيه: (صدوق ربما وهم) و (صدوق ربما أخطأ) ونحو ذلك ، فإن الأصل في حديثه التحسين ، والله أعلم .

والشاهد من إيراد هذه القاعدة : أن أُبَيِّن أن الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يتناقض في صنيعه ، فقد حسَّن لفضيل فيما ترجَّح عنده أنه ضبطه ، وأعلَّ به فيما ترجَّح عنده أنه أخطأه ، لاسيما وهو يروي عن عطية العوفي .

ثم إنه قد يختلف اجتهاد العالم الناقد في المسألة الواحدة ، كما أنه قد يحكم بعض الأحكام في مواضع معينة بحسب القرائن المحيطة بالترجمة ، حتى يعد من لا علم عنده فعله هذا تناقضاً ، ودونك كتب العلم لترى أقوالاً مختلفة للإمام الواحد في المسألة الواحدة ، والله المستعان .

بل إن أقرب مثال على ذلك ما بين أيدينا ، فها هو الإمام الناقد يحيى ابن معين قد اختلفت أقواله في فضيل بن مرزوق ، ومع ذلك فنحن لا نتسرع في رميه بالتناقض ، وإنما نعتذر له ، كما نعتذر لغيره من أهل العلم والفضل ، وبالله التوفيق .



وبهذا ينقلب الاعتراض على صاحبه و راعيه ، ويلزم التناقض مورده ومُدَّعيه ، ويكون المعترض أحق بقوله في العلامة الألباني في " مباحثة السائرين " (ص ٢٠) :

" **ولا أدري أوقع ذلك له بسبب اتباعه لهواه ، أم هو من جملة تناقضاته المتكاثرة ؛ أحلاهما مر .**" اهـ

فلا أدري أفهم المعترض الجواب ، وأدرك فحوى الخطاب ، أم لا زال... !!

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله   وأخو الجهالة في الشقاوة ينعمُ

ومن البلية عذل من لا يرعوي   عن غَيِّه وخطاب من لا يفهمُ

ولا عجب من عدوان هذا المعترض على العلامة الألباني -رحمه الله تعالى- ومحاولاته المستمرة في النيل من عرضه بالباطل ، ومن تعاميه عن تلاعب سيده محمد زاهد الكوثري الذي رام التلبيس والتدليس - تبعاً للهوى والبدعة - ، فادَّعى في " مقالاته " (ص ٣٩٣) : أن أبا حاتم الرازي قال في فضيل بن مرزوق : (ضعيف الحديث) ، ثم علَّق الكوثري بقوله :

" ولم يضعفه سواه ، وجرحه غير مفسَّر ، بل وثقة البُستي [1]." اهـ

(١) وليتأمل اللبيب قوله : " البستي " ، وعدم تصريحه بما اشتهر به ، ليوهم العوام أنه آخر ، فيغطي تلاعبه حيث إنه قد حكم على ابن حبان بالتساهل في غير ما موضع ، نعوذ بالله من الخذلان .

نعم لا عجب أن لا يشير إلى هذا التلاعب والتلبيس والمغالطة ، (تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ).

ولايألفُ الإنسانُ غيرَ نظيرِه وكلٌّ امرئ يصبو إلى من يشاكلُه

ولم يقف تلاعب الكوثري عند هذا الحدِّ ، بل زاد ضِغْثاً على إبَّالة ، فسرق بعض كلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في الكلام على عطية العوفي - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - ، ونَسَبَهُ لنفسه ، ولم يذكر الحافظَ أو يشر إليه أقل إشارة !!!

وفي نظري أنه فعل ذلك لسببين :

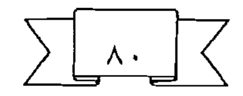
الأول : حتى يتشبع بما لم يُعطه ، كما هي عادة كثير من أمثاله .

الثاني : حتى يغطي تلاعباً آخر له في تقويته هذا الحديث بحديث بلال -رضي الله عنه- الذي فيه الوازع بن نافع ؛ إذ أنه لو سلك مسلك الأمانة العلمية ، وعزا لكتاب الحافظ " نتائج الأفكار " لوقف القارئ الكريم على ما ينقض تلبيسه وتلاعبه .

فإن الحافظ -رحمه الله تعالى- قد شدَّد القول في طريق الوازع ، ونقل أقوال أهل العلم فيه :

" ليس بثقة ."

" متروك ."



" روى أحاديث موضوعه ."

" أحاديثه كلها غير محفوظة "

ثم ذِكْر الحافظ اضطرابه في هذا الحديث .

ولما عَلِمَ الكوثري عدم قدرته على التلبيس في حال الوازع ؛ أعرض عن بيان حاله ، تبعاً للهوى والتضليل ، نعوذ بالله من كل مبتدع ضِلِّيل ، (وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ).

إني كأني أرى من لا حـــياء له ولا أمانة وسط الناس عريـــــانا



۞ فصـــل ۞

وأما عطية بن سعد العوفي فقد تضافرت نصوص أهل العلـم علـى تضعيفه ، ومنهم من وصفه بالتشيع وتدليس الشيوخ.

قال عبد الله ابن الإمام أحمد في " العلل ومعرفه الرجال " (١/٥٤٨ ـ ٥٤٩/رقم١٣٠٦/المكتب الإسلامي والخاني): سمعتُ أبي ذكـر عطيـة العوفي فقال : " هو ضعيف الحديث " .

قال عبد الله ابن الإمام أحمد : قال أبي : " بلغني أن عطية كان يـأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سـعيد فيقـول : " قـال أبو سعيد " ، وكان هشيم يضعف حديث عطية ." اهـ

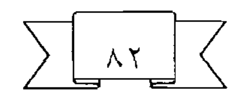
أقول : وهذا إسناد ضعيف بسبب الجهالة ، ولكن ثمة نص آخر :

قال عبد الله ابن الإمام أحمد في(١/ ٥٤٩/ رقـم ١٣٠٧) ، و(٣/ ١١٨/ رقم ٤٥٠٠) : حدثني أبي ، قال : حدثنا أبو أحمد الزبيري قال : سمعتُ سفيان يقول : سمعت الكلبي يقول : " كناني عطية أبا سعيد ."

قال عبد الله ابن الإمام أحمد (٣/ ١١٨/ رقم ٤٥٠٢) : قال " وكان سفيان ـ يعني : الثوري ـ يُضَعِّف حديث عطية ." اهـ

أخرج الخطيب البغدادي الرواية الأولى في كتابـه " الكفايـة " (ص ٥٢١/ط. دار الكتب الحديثية) ثم قال :

" الكلبي يُكنى أبا النضر ، وإنما غَيَّر عطية كنيته ؛ ليوهم الناس أنـه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنـه ." اهـ



وقال الخطيب ـ أيضاً ـ في"موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/٣٥٥) ترجمة الكلبي :

" وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي في التفسير ... " ثم ساق الروايات في ذلك .

وقال الذهبي في " الميزان " (٣/ ٨٠) ـ بعد أن أوردها ـ :

" يعني : يُوهم أنه الخدري ." اهـ

وقال ابن حبان في " المجروحين " (٢/١٧٦ـ ١٧٧) ـ ترجمة عطية العوفي ـ :

" سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث ، فلمَّا مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ، و يحضر قصصه ، فإذا قال الكلبي : " قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بكذا " ، فيحفظه ، وكنَّاه أبا سعيد ، ويروي عنه .

فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟

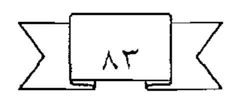
فيقول : " أبو سعيد " ، فيتوهَّمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد به الكلبي .

فلا يَحِلُّ الاحتجاج به ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب .

ثم ساق بإسناده إلى أبي خالد الأحمر قال : قال لي الكلبي : قال لي عطية : كنَّيتك بأبي سعيد .

قال : فأنا أقول : " حدثنا أبو سعيد ." اهـ

وأخرج ابن حبان رواية أبي خالد الأحمر ـ أيضاً ـ في "مقدمته للمجروحين " (١/ ٨١) في النوع الثامن من أنواع جرح الضعفاء .



وقال ابن المُلقِّن في " المقنع " (٢/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣) :

" محمد بن السائب الكلبي المفسِّر : هو " أبو النضر " الذي روى عنه ابن إسحاق حديث تميم الداري ، وعدي بن بدَّاء .

وهو " حماد بن السائب " الذي روى عنه أبو أسامة حديث : " **ذكاة كل مسك دباغه** ".

وهو" أبو سعيد " الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير ، يدلِّس به موهماً أنه أبو سعيد الخدري ." اهـ

وقال الحافظ العراقي في " ألفيته " :

واعنِ بأن تعرف ما يلتـــــبس ... من خلــة يعني بها المـــــدلِّس
من نعت راوٍ بنعــوت نحو مــا ... فُعــل في الكلبــي حتى أبهما
محمد بن السائـــــب العلامة ... سمَّـــاه حمـــاداً أبو أســـامة
وبأبي النضر ابن إسحاق ذكـــر ... وبأبي سعيد العــوفي شَـــــهَر

وانظر " فتح المغيث " للعراقي (ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩/ط.مؤسسة الكتب الثقافية.)

وقال السخاوي في " فتح المغيث " (٤/ ٢٠٤) :

" (وبأبي سعيد) عطية بن سعد بن جنادة (العوفي) نسبة لعوف بن سعد بن ذبيان (شَهَر) الكلبي بما أخذه عنه من التفسير، مع أنها ليســـت كنية له ، حتى إن الخطيب روى من طريق الثوري ، أنه سمع الكلبي نفسه يقول : كناني عطية أبا سعيد .



وكذا قال أبو خالد الأحمر : قال لي الكلبي : قال لي عطية : كَنَّيتُكَ بأبي سعيد ، فأنا أقول :" ثنا أبو سعيد ."

قال الخطيب : " وإنما فعل ذلك لُيوهم الناس أنه أبو سعيد الخدري ."

ونحوه قول ابن حبان : " سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث ، فلما مات جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه ، وكنَّاه أبا سعيد، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا ؛ يحفظه ، ويرويه عنه ، فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟ يقول : " أبو سعيد " فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد الكلبي . "

قال السخاوي :

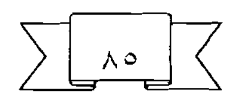
ولذا قال أحمد:"كان هشيم يضعِّف عطية "، بل وضعفه غيره ." اهـ

أقول : وهذا التعليل منه ـ رحمه الله تعالى ـ يحتاج إلى دليل ، والله أعلم بالصواب .

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في " شرح النخبة "(ص١٣٣) :

" ومن أمثلته : محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، نسبه بعضهم إلى جَده فقال:" محمد بن بشر" ، وسماه بعضهم حماد بن السائب ، وكناه بعضهم أبا النضر ، وبعضهم أبا سعيد ... الخ " .

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ أيضاً ـ في" النكت على كتاب ابن الصلاح" (٦٢٨/٢) : " من مفسدته ـ (يعني : تدليس الشيوخ) ـ أن يوافق ما يدلِّس به شهرةَ راوٍ ضعيف يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه ، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً ، وهو في نفس الأمر صحيح .



وعكس هذا في حق من يدلِّس الضعيف ؛ ليخفي أمره ، فينتقل عن رتبة من يُرَدُّ خبره مطلقاً إلى رتبة من يُتوقف فيه .

فإن صادف شهرة راوٍ ثقة ـ يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه ـ فمفسدته أشد .

كما وقع لعطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدث عنه يقول : " حدثني أبو سعيد " ، فيُوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي ـ رضي الله عنه ـ ؛ لأن عطية كان لقيه وروى عنه.

وهذا أشدُّ ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ ." اهـ

أقول : وأورد الصنعاني في " توضيحه " (١/ ٣٧٢) كلام الحافظ بنصِّه وفَصِّه ، و لم يتعقبه بشيء .

إلا أن حاكي هذه القصة ـ وهو الكلبي ـ متهم في دينه ؛ لذلك قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ في " شرح العلل "(٢/ ٩٦١) ـ بعد أن أوردها ـ :

" ولكن الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه ، وإنْ صحَّت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضي
التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة .

فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد ، فإنما يريد أبا سعيد الخدري ، ويصرِّح في بعضها بنسبته ." اهـ

أقول : هذا كلام وجيه ، له حظ كبير من النظر .

وقد حاول بعضهم الجواب على ذلك بأن الأئمة والحفاظ الذين رموا عطية بهذا النوع من التدليس لم يكتفوا بمجرد اعتماد قول الكلبي ، وإنما اعتمدوا على سبر مروياته .

والجواب : أن هذا كلام سديد لو نصَّ عليه أحد أئمة هذا الشأن ، وإذا لم يثبت ذلك فلا يزال في حيز الافتقار إلى دليل ، والله أعلم .

وقد حاول بعضهم تخريجها على مسألة من أقرَّ على نفسه بوضع الحديث والكذب على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، ثم حملوا كلام ابن رجب ومن تابعه على اعتراض ابن دقيق العيد في قبوله كلام من أقرَّ على نفسه بالوضع في قوله :

(**إقرار الراوي بالوضع في ردِّه ليس بقاطع في كونه موضوعاً ؛ لجواز أن يكذب في الإقرار** .) اهـ

وبناءً على ذلك أوردوا جواب الذهبي عليه بقوله :

(**هذا فيه بعض ما فيه ، ونحن لو افتتحنا باب التجويز والاحتمال البعيد لوقعنا في الوسوسة والسفسطة** .) اهـ

والجواب : أن هذا قياس مع الفارق ، فمن أقرَّ على نفسه بالوضع ليس كمن أقر على غيره ، فالكلبي ادَّعى ونقل عن غيره ، ولم يقرَّ على نفسه ، والله أعلم .

وقد حاول بعضهم ـ أيضاً ـ تمشيتها بحجة أن سفيان الثوري قد رواها عن الكلبي و هو يعرف صدقه من كذبه ، كما صرَّح بذلك الثوري نفسه .

والجواب : أن هذه الحكاية ـ أعني : حكاية أنه يعرف صدق الكلبي من كذبه ـ لا تصح عن الإمام سفيان الثوري ـ رحمه الله تعالى ـ ، فقد أخرجها الإمام الترمذي في " العلل الصغير " (١/٧٧ /شرح العلل) ومن طريقه ابن عدي في " الكامل " (٦/١١٥).

وكذلك أخرجها ابن حبان في " المجروحين " (٢/٢٥٦).

كلهم من طريق إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي ، فقال : ثنا يعلى بن عبيد ، قال : قال سفيان الثوري : " اتقوا رواية الكلبي ."

فقيل له : إنك تروي عنه !!

قال : " أنا أعرف صدقه من كذبه ." اهـ

وإبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي : مستور .

ويعلى بن عبيد : هو الطنافسي ، ثقة إلا في روايته عن الثوري ففيه لين ، كما في " التقريب ".

فهذا إسناد ضعيف لا يصح عن الثوري ، والله أعلم .

لكن قد يُشكل على البعض قول الحافظ ابن رجب في " شرح العلل " (١/٨٨) :

(كلامه ـ (يعني : الثوري) ـ في روايته عن الكلبي يدلُّ على أنه لم يكن يُحَدِّث إلا بما يعرف أنه صدق .) اهـ



وقد أجاب **بعض إخواني على هذا الإشكال** بأنه ليس في كلام الثوري أنه لم يكن يحدِّث عن الكلبي إلا بما يعلم أنه صدق ، بل غاية ما فيه أنه ذكر عن نفسه أنه يعلم صدقه من كذبه ، وفرقٌ بين الأمرين .

أقول : وهذا خطأ قطعاً ؛ لأن السائل سأل الثوري عن الرواية والأداء ، لا عن مجرد الأخذ والتحمل ، فيُحمل جوابه على ذلك ، ويكون هذا هو وجه كلام الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ

ويُجاب عن ذلك : بأنَّ كلام الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ لا يدلُّ على اعتماده لها وتصحيحه إياها البتة .

ويوضِّح هذا :

أنه هو الذي ضعَّف حكاية الكلبي تدليس عطية العوفي له وتكنيته إياه بأبي سعيد ، فقال في" شرح العلل " :

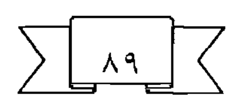
" **ولكن الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه** ... الخ ."

مع أنه أوردها في " شرح العلل "(٢/ ٦٩٠) من رواية الثوري عن الكلبي .

وهذا وحده كافٍ في إثبات عدم اعتماد ابن رجب لهذه الحكاية عن الثوري ، والله أعلم .

ومما يؤكد عدم ثبوتها ـ أيضاً ـ :

أنها مخالفة لتفسير أهل العلم لرواية الثوري عن الكلبي :



قال ابن أبي حاتم في " تقدمته للجرح والتعديل " (ص ٧٣) : أنـا أحمد بن سليمان الرهاوي ـ فيما كتب إليَّ ـ، قال : سمعتُ سفيان الثوري يقول : "عجباً لمن يروي عن الكلبي !! "

قال ابن أبي حاتم : فذكرتُه لأبي، وقلتُ له : إن الثوري يروي عـن الكلبي !!

قال : " لا يقصد الرواية عنه ، ويحكي حكاية تعجباً، فيعلقـه مـن حضره ، ويجعلونه رواية عنه ." اهـ

وقال ابن أبي حاتم ـ أيضاً ـ في " الجرح والتعديل " (٣٦/٢) قلـتُ لأبي : ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده ؟

فقال : " كان الثوري يذكر الرواية عـن الكلـبي علـى الإنكـار والتعجب ، فتعلقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايته عنه قبوله . اهـ

أقول : وبعد ما تبيَّن هذا ؛ يَحْسُن التنبيه على أن قصة تكنية عطيـة العوفي للكلبي بأبي سعـيد يرويها عن الثوري أبو أحمد الزبيري ، واسمـه محمد بن عبد الله بن الزبير ، قـال عنه الحافـظ في " التقريـب" :

" **ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري** ." اهـ

أقول : ولا زالت المسألة تحتاج إلى مزيد تأمل ونظر ، والذي تميل إليه نفسي عدم اعتماد مجرد حكاية الكلبي عن عطية حتى يثبت عندنا ذلـك بقرينة أخرى ، كتلقي العلماء لها بالقبول ، واعتمادهم عليها ، والعمل بها والقول بمقتضاها ، والله أعلم بالصواب .

وقد رجَّح العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ ثبوت هذه القصة ، وبناءً عليه رمى عطية العوفي بتدليس الشيوخ ، ثم بنى ـ رحمه الله تعالى ـ على هذا فجزم بسقوط عدالة عطية لتعمده تدليس من اتُّهم بالكذب .

كذا قال ـ رحمه الله تعالى ـ ، وقد نصَّ على سقوط عدالة من يتعمَّد تدليس ساقط العدالة والمتهم والمتروك والضعيف جمعٌ من أهل العلم ، لكن أكثرهم قيَّد ذلك بتعمد إدخال ما ليس من الدين في الدين ، وعلمه بضعف ذلك الراوي الذي دلسه .

وهذا لم يثبت عندنا في عطية العوفي حتى على فرض ثبوت هذا النوع من التدليس عنه ؛ لذلك فلا يمكن القول بسقوط عدالته بسبب ذلك ، والله أعلم .

ولو قلنا هذا في عطية العوفي ؛ لزمنا أن نطرد هذا الحكم في عدد من الأئمة والثقات ممن كانوا يفعلون هذا ويدلِّسون الضعفاء والمتهمين ، بل قد كان منهم من يدلِّس بعض من اتهم بالزندقة وصُلب فيها كمحمد بن سعيد المصلوب .

قال أبو حاتم الرازي :

" إن محمداً هذا ـ يعني : ابن سعيد المصلوب ـ صُلِبَ في الزندقة ، والنَّاس يُمَوِّهون في الرواية عنه ، فيقلبون اسمه حتى لا يُفطَنَ له :

مروان الفزاري يُسَمِّيه : " محمد بن أبي قيس ."

وعبد السلام بن حرب يقول : " محمد بن حسَّان ."

ومنهم من يقول : " أبو عبد الله الشامي ."

ومنهم من يقول : " أبو عبد الرحمن الأردني . " اهـ من (٣/ ٧٢٦ ـ ٧٢٧ / أبو زرعة وجهوده).

وقال الحافظ أبو جعفر العقيلي في " الضعفاء الكبير " (٤/ ٧٢) ترجمة محمد بن سعيد المصلوب :

" وهم يُغيِّرون اسمه إذا حدَّثوا عنه :

فمروان الفزاري يقول : " محمد بن حسَّان ."

ويقول أيضاً :[" محمد بن] [1] محمد بن أبي قيس ."

ويقول : " محمد بن أبي زينب ."

ويقول : " محمد بن أبي زكريا ."

ويقول : " محمد بن أبي الحسن ."

وقال ابن عجلان و (عبد الرحيم)[2] بن سليمان: " محمد بن سعيد ابن حسَّان بن أبي قيس ."

وبعضهم يقول : " عن أبي عبد الرحمن الشامي " ولا يسميه .

ويقولون : " محمد بن حسان الطبري. "

وربما قالوا :" عبد الله " ، و" عبد الرحمن " و " عبد الكريم " ، وغير ذلك على معنى التعبيد .

وينسبونه إلى جَدِّه ، ... [حتى] يتسع الأمر جداً في هذا .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من " الكفاية "للخطيب البغدادي (ص٥٢٢) .

(٢) وقع في المطبوع من " الضعفاء " : (عبد الرحمن) والمثبت من " الكفاية " .



وقد بلغني عن بعض أصحاب الحديث أنه قال : " يُقلب اسمه على نحو من مائة اسم . "

وما أُبْعِد أن يكون كما قال ، وهذا كله محمد بن سعيد المصلوب . " اهـ

أقول : ومحمد بن سعيد المصلوب : كذبوه ، وكان يضع الحديث ، وقتله المنصور في الزندقة وصلبه ، ومع هذا كله كان يدلسه مروان الفزاري ، وهو ثقة حافظ ، بل كان يدلسه كذلك غيره من الثقات ، ولم يكن هذا ـ قط ـ سبباً للطعن في عدالتهم .

وقال عباس الدوري في " تاريخه " (٣/ ١٥٦ / رقم ٦٥٧) : سمعتُ يحيى يقول :

" حديث " : " **من مات مريضاً ؛ مات شهيداً** " ، كان ابن جريج يقول فيه: " إبراهيم بن أبي عطاء " ، يُكَنِّي عن اسمه ، و هو إبراهيم بن أبي يحيى ، وكان رافضياً قدريا ." اهـ

وقد أخرجه الخطيب في " الكفاية " (ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤) من طريق الدوري .

وإبراهيم بن أبي يحيى : متروك الحديث .

وقال الحاكم أبو عبد الله في " معرفة علوم الحديث " (ص ١٠٧) : " وقد كان الثوري يحدِّث عن إبراهيم بن هراسة ، فيقول : " حدثنا أبو إسحاق الشيباني ." اهـ

أقول : وقد سبق بيان حال ابن هراسة ، وأنه متروك الحديث .



وقال السخاوي في " فتح المغيث " (٤/ ٢٦٠) :

" ومن أمثلته ـ (يعني : تدليس الشيوخ) ـ :

إبراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي : هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ـ واسمه سمعان ـ الأسلمي مولاهم .

قال فيه ابن جريج : " أنا إبراهيم بن أبي يحيى " فنسبه لجدِّه . وهو مشهور بذلك .

وقال ابن جريج ـ مرة ـ : " أنا إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ."

وقال ـ مرة ـ : " أنا أبو الذيب ."

وسمَّاه مروان بن معاوية الفزاري : " عبد الوهاب ."

وقال عبد الرزاق : " أنا أبو إسحاق السُّلمي ."

وقال سعيد بن سليمان: " أنا أبو إسحاق بن سمعان مولى أسلم "..."

اهـ

أقول:وثمة أمثلة كثيرة غير هذه ، وانظر"علل الحديث " لابن أبي حاتم (٢/ ٥٦ / رقم ١٦٥٥) والكفاية : للخطيب البغدادي (ص ٥٢٤ ـ ٥٢٧) و" موضح أوهام الجمع والتفريق"، وغيرها .

ومما تقدم يتبيَّن للقارئ الكريم أن القول بسقوط عدالة عطية العوفي لمجرد تدليسه الكلبي ـ عند من يصحِّح القصة ـ لا يتجه ، والله أعلم .

وقد اختلف صنيع العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في معاملة عطية العوفي ، فقد رأيته استشهد به في غير ما موضع من "الصحيحة "

وانظر الأرقام : (٩٥٢ ، ١٥٨٩ ، ١٦٠٦ ، ١٧٣٦ ، ١٧٥٠ ، ٢١٦٧ ، ٢٣١٨، ٢٤١٢ ، ٢٤٦٨ ، ٢٦٢١ ، ٢٦٩٩).

ونصَّ - رحمه الله تعالى - على قبول حديثه في الشواهد ، فقال في " الصحيحة " (رقم ٢٦٠٢) :

" وتحسينه - (أي : المنذري) - لإسناد أحمد غير حسن ؛ لضعف عطية ، إلا إن كان يعني : تحسينه لغيره ، فهو مقبول ." اهـ

وسبحان من تجلّى عن الخطأ والنسيان .

من ذا الذي ما ساء قط	ومن له الحسنى فقط
تريد مُبَرَّءاً لا عيب فيه	وهل نار تفوح بلا دخانِ



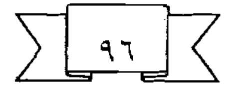
۞ فصـــل منه ۞

أما المعترض فلمَّا كان همُّه الدفاع عن عطية العوفي بالحق أو بالباطل ؛ تخبَّط تخبطاً فاحشاً ، وتناقض تناقضاً معيباً ، وأساء إلى نفسه أيَّما إساءة ، وجانَبَ قواعد الحديث وعلومه ، فبينما ذهب إلى تبرئة عطية من تدليس الشيوخ ؛ تراه في المقابل يتبجَّح بدعوى أن أكثر الجرح في عطية من أئمة الجرح والتعديل بسبب ما نُسب إليه من تدليس الشيوخ .

وهكذا نادى على نفسه بالجهل الشديد ، وسوء الفهم العتيد ؛ إذ لو سلَّمنا أن تضافر هؤلاء الجماهير من الأئمة الجهابذة النقاد على تضعيف عطية منشؤه وسببه اعتمادهم حكاية الكلبي السالفة : لَمَا وَسِعَنا التخلف عنهم ، والتملُّص من طريقتهم ، ولكانت هذه قرينة على ثبوت هذه الحكاية ؛ وتلقي العلماء لما كان ضعيف السند ؛ أقوى عندنا من مجرد سند آخر يعضده ، والله أعلم .

كيف لا ، وهم الذين تكلموا في الكلبي وغمزوه ! فإذا تضافروا على قبول حكاية له دلَّ ذلك على ثبوتها وصحتها !! لاسيما إذا بنوا على اعتمادهم هذه الحكاية أحكاماً ، كما هي دعوى هذا المدَّعي !!

ويا ليته مع هذا كلِّه يستحيي ويستر نفسه ، بل تراه يشنُّ عدوانه ، ويطلق لسانه ؛ لينال من العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ، والشيخ الحلبي ـ حفظه الله تعالى ـ ؛ لكونهما رجَّحا ثبوت هذه الحكاية .



ولا يدل هذا منه إلا على حقده الدفين ، وحسده المبين ،فهما ـ متع الله بعلمهما ـ يدوران بين الأجر والأجرين ـ إن شاء الله تعالى ـ ، بخلاف أهل والهوى .

والخطأ مردود على كل أحد ، والحق مقبول من كل أحد ، فقد قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " **صدقك وهو كذوب .** "

لا تحقرن الرأي وهو موافق حكم الصواب إذا أتى من ناقصِ
فالدُّر و هو أجلُّ شيء يُقتنى ما حطَّ قيمته هوان الغائصِ



۞ فصـــــل ۞

وتجاسر المعترض ـ كعادته ـ ، ووجَّه عدوانه إلى الحافظ أبي إســحاق الجوزجاني ـرحمه الله تعالى ـ ؛ لكونه قال في عطية العوفي : (مائل.)

فذكر المعترض أنه كان معروفاً بالنصب مشهوراً به ، وذكر كـــلام الحافظ في ذلك من " مقدمة اللسان " .

ثم وصف قول الجوزجاني بالسخافة ، والسقوط ، فقـــال (ص١٩٠ ـ ١٩١) :

" على أن قول الجوزجاني ـ مع سخافته وسقوطه ـ هـــو في حقيقتــه توثيق لعطية العوفي ؛ لأنه لما لم يجد شيئاً في حديث العوفي ، وكان الرجل كوفياً شيعياً ، لم يجد ما يذكره به إلا تشيعه ، فقال : (مائل) ولو وجد الجوزجاني شيئاً لسارع بإظهاره لشدة عداوته لأهل الكوفة .

والنواصب مجروحون بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي ـ عليه السلام ـ : **" لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق " فَغُض يديك مـــن جـــرح النواصب تسلم ، وهم أولى بالجرح قطعاً .** " اهـــ

والجواب ـ ومن ربي أستمد العون على الصواب ـ : أننا نبرأ إلى الله من البدع وأهلها ، سواء كانوا نواصـــب أو روافـــض ، أو مرجئـــة أو وعيدية ، أو كانوا من أهل الكلام أو الخرافات ، إلا أنـــه قـــد وصـــف الجوزجاني بالنصب جماعة من أهل العلم ، والجوزجـــاني ـرحمه الله تعالى ـ أكثر ما يتكلم في أهل الكوفة بسبب تشيعهم وميلهم عن الجادة في ذلك،



وأما من كان منهم من الثقات المحتج بحديثهم ؛ فلا يسع الجوزجاني إلا توثيقه مع التحذير من بدعته وما أخطأ فيه .

لذا ؛ فإن تحامله على أهل الكوفة خاص بالبدعة ، أما الثقات فلا يجحدهم حقهم ، ومن نظر في كتابه " أحوال الرجال " علم صِدْق ذلك، فقد قال -رحمه الله تعالى- في " أحوال الرجال " (ص٧٩ - ٨١) :

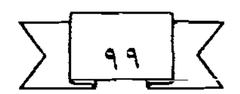
" وكان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل : أبي إسحاق عَمرو بن عبد الله ، ومنصور ، والأعمش ، وزُبيد بن الحارث اليامي ، وغيرهم من أقرانهم ، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث ، ووقفوا عندما أرسلوا لمَّا خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة .

فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يُعرفون ، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم ، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضها[1] الأمة على ميزان القسط الذي جرى عليهم سلف المسلمين وأئمتهم ، الذين هم الموئل ؛ لم تتفق عليها ، كان الوقف في ذلك عندي الصواب ؛ لأن السلف أعلم بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتأويل حديثه الذي له أصل عندهم .

وقال وهب بن زمعة : سمعتُ عبد الله يقول : " إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق ."

---

(١) كذا .



قال الجوزجاني :

وكذا حدثني إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا جرير ، سمعتُ مغيرة يقول غير مرة : " أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا ."

قال الجوزجاني :

وكذلك عندي من بعدهم إذ كانوا على مراتبهم من مذموم المذهب وصدق الرواية .

فكان أبو نعيم كوفيُّ المذهب صدوق اللسان ... " اهـ

ثم قال الجوزجاني : في (ص٨٤/رقم١١٤) :

" إسماعيل بن أبان الورَّاق : كان مائلاً عن الحقِّ ، ولم يكن يكذب في الحديث ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في (ص٨٥/رقم١١٦):

" إسماعيل بن الحكم : على قضاء هَمَذان رأسَ سنة اثنتين وثلاثين ، كان مائلاً ، صدوقاً في حديثه ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في (ص١٣٦/رقم٢٣١) :

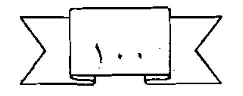
" يحيى بن عبيد الله : هو كوفي .

روى عنه ابن المبارك ، وعيسى بن يونس ، ويعلى ، وغيرهم .

وأبوه لا يُعرف ، وأحاديثه متقاربة من حديث أهل الصدق ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في (ص١٦١/رقم٢٨٧) :

" محمد بن راشد : كان مشتملاً على غير بدعة ، وكان ـ فيما سمعتُ ـ متحرياً بالصدق في جديثه ." اهـ



وقال ـ أيضاً ـ في (ص١٨١ ـ ١٨٤):

" سالم بن عجلان الأفطس : كان يخاصم في الإرجاء ، داعية ، وهو متماسك .

وكان قوم يتكلمون في القدر ، منهم من يُزن ويُتَوَهَّم عليه ، احتمل الناسُ حديثهم لِمَا عُرفوا من اجتهادهم في الدين ، وصدق ألسنتهم ، وأمانتهم في الحديث ، لم يُتَوَهَّم عليهم الكذب وإنْ بُلُوا بسوء رأيهم ، فمنهم : قتادة ، ومعبد الجهني ـ وهو رأسهم ، وقد رُوي عنه ـ وابن أبي عروبة ، والدستوائي ـ وكان من أثبات الناس ـ، وسلام بن مسكين ، وأبو هلال الراسبي ، وعبد الوارث بن سعيد ـ وكان من أثبت الناس ـ" اهـ

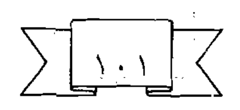
فهذه الأمثلة وغيرها مما يؤكد براءة الحافظ الجوزجاني من تلك الفرية السامجة والله المستعان .

وأما قوله في عطية العوفي : (مائل) فيعني به ما تلبَّس به من بدعة التشيع ، وهذا حق لا مرية فيه ، فعطية العوفي كان شيعياً كما هو معلوم ، والشيعي مائل غير مستقيم بلا شك .

وعليه ؛ فوصف المعترض قول الجوزجاني بالسخافة والسقوط ، من تطاول الأقزام على الأعلام ، وليس هذا بغريب من هذا المعترض المعتدي التي تلوَّث ببدعة التشيع أيضاً .

إليك عنِّي فلستُ ممن إذا اتقى

عضاضَ الأفاعي نام فوق العقاربِ



وأما دعواه أن قول الجوزجاني: (مائل) توثيق لعطية ، فتلك شكاة ظاهر عنك عارها ، فعدم ذِكْر الجوزجاني شيئاً من مناكيره وضعف حفظه ؛ لا يدل على العدم .

بل الملاحظ ـ كما سبق ـ أن الجوزجاني ـ رحمه الله تعالى ـ ينبه في عدد من الثقات من متشيعة الكوفة بأنه : مائل مع كونه صدوقاً في الرواية ، أو نحو هذا .

ويكتفي في عدد كثير من ضعفائهم بقوله : (مائل) فقط ، ولا يعوِّل كثيراً على ضعف حفظه ، لِمَا ذكره من ميله في بدعته .

لذا ؛ فلو قُلِبَ الإلزام على صاحبه لكان أقرب إلى الصواب !!

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عَمِّكَ فيهم رماحُ

وأما محاولة المعترض تنـزيل حكم النفاق ـ المأخوذ من بغض أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ على أبي إسحاق الجوزجاني ، فخطأ واضح ، وحنق فاضح ؛ إذ أنه ليس له سلف في ذلك، بل هو مخالف لهم في هذا ، فإنهم قبلوا الجوزجاني راوياً ، ومحدثاً ، وناقداً للرجال ، ولم يحُمْ أحد حول تهمته بالنفاق قط ، اللهم إلا المتشيعة من أهل البدع والأهواء ، ومن تأثر بهم كأمثال هذا المعترض .

وقد تكلم الحافظ الذهبي في معنى هذا الحديث في " النبلاء " (٥٠٩ـ ٥١٠) ترجمة يحيى بن عبدك فقال :

" فمعناه : أن حبَّ عليٍّ من الإيمان ، وبغضه من النفاق ، فالإيمان ذو شعب ، وكذلك النفاق يتشعَّب ، فلا يقول عاقل : إن مجرد حبه يصير الرجل به مؤمناً مطلقاً ، ولا بمجرد بغضه يصير به الموحِّد منافقاً خالصاً .

فمَنْ أحبه وأبغض أبا بكر ؛ كان في منزلة من أبغضه وأحبَّ أبا بكر ، فبغضهما ضلال ونفاق ، وحبهما هدى وإيمان ، والحديث ففي " صحيح مسلم " . اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " (٣/٤٨٠/ط. مؤسسة الرسالة) ترجمة لِمَازة بن زَبَّار الأزدي الجهضمي أبي لبيد :

" وقد كنتُ أستشكل تَوْثيقهم النَّاصبيّ غَالباً ، وتوهينهم الشَّيعة مُطلقاً ، ولاسيما أنَّ علياً ورد في حقه " **لا يُحبُّه إلا مؤمن ولا يُبغضه إلا مُنَافق** "، ثمّ ظَهَر لي في الجَوَاب عن ذلك أنَّ البُغْضَ هاهُنا مُقيَّد بسبب : وهو كَوْنه نَصَر النَّبيَّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ؛ لأنَّ مِنَ الطَّبْع البَشري بُغْض مَنْ وَقَعت منه إساءة في حَق المُبْغض والحُب بعكسه ، وذلك ما يَرجعُ إلى أُمور الدُّنيا غَالباً .

والخَبرُ في حُبِّ عليٍّ وبُغضه ليس على العُموم ، فقد أَحبه مَنْ أَفرط فيه حتى ادّعى أنَّه نبي أو أنَّه إله تعالى الله عن إفْكهم ، والذي وَرَد في حق عليٍّ من ذلك قَدْ وَرَد مِثْله في حق الأَنصار ، وأَجابَ عنه العلماء

أنَّ بُغْضهم[1] **لأَجْل النَّصر كَان ذلك عَلامَة نِفاقه ، وبالعكس فكذا يُقال في حق عليٍّ .**

وأَيضاً ، فأَكثر مَنْ يُوصف بالنَّصب يكونُ مشهوراً بصدق اللَّهجة والتَّمسك بأمور الدِّيانة بخلاف من يُوصف بالرَّفض ، فإنَّ غَالِبَهم كاذبٌ ولا يتورَّعُ في الأَخبار ، والأَصل فيه أَنَّ النَّاصبة اعتقدوا أنَّ علياً رضي الله عنه قَتَل عُثمان أَو كان أَعان عليه فَكانَ بُغْضهم له دِيانة بزعمهم ، ثم انْضَاف إلى ذلك أنَّ منهم مَنْ قُتِلت أَقاربه في حُروب عليٍّ ." اهـ

أقول : وقد استدل بعضهم على بغض الجوزجاني لأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بأن جارية للجوزجاني كانت لها فروجة ، أخرجتها لتذبحها ، فلم تجد من يذبحها ، فقال الجوزجاني: " سبحان الله ، فروجة لا يوجد من يذبحها ، وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم ."

والجواب : أن هذه قصة لا تصح ، بل هي موضوعة :

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في " التنكيل " (١ /١٠٠/ط.دار المعارف) :" فأما قصة الفروجة: فقال ابن حجر في " تهذيب التهذيب ": قال السُّلمي عن الدارقطني ـ بعد أن ذكر توثيقه ـ (يعني : الجوزجاني) ـ :

" لكن فيه انحراف عن علي : اجتمع على بابه أصحاب الحديث ، فأخرجت جارية له فروجة ... "

---

(١) كذا في المطبوع ولعل الصواب : (مُبْغِضَهم) ، والله أعلم .



قال العلامة المعلمي :

فالسلمي : هو محمد بن الحسين النيسابوري ، ترجمته في" لسان الميزان " (ج ٥ /ص١٤٠) ، تكلموا فيه حتى رموه بوضع الحديث .

و الدارقطني إنما وُلِدَ بعد وفاة الجوزجاني ببضع وأربعين سنة ، وإنما سمع الحكاية ـ على ما في"معجم البلدان " (جوزجانان) ـ من عبد الله ابن أحمد بن عدبس .

ولابن عدبس ترجمة في " تاريخ بغداد "(ج ٩/ص ٣٨٤) ، و" تهذيب تاريخ ابن عساكر " (ج ٧ / ص٢٨٨) ، ليس فيها ما يبيِّن حاله ، فهو مجهول الحال لا تقوم بخبره حجة .

وفوق ذلك فتلك الكلمة ليست بالصريحة في البغض ، فقد يقولها من يرى أن فعل علي ـعليه السلام ـ[1] كان خلاف الأولى ، أو أنه اجتهد فأخطأ .

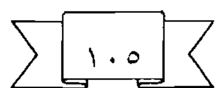
وفي " تهذيب التهذيب " (ج ١٠/ ص ٣٩١) : عن ميمون بن مهران قال : كنتُ أُفَضِّل علياً على عثمان ، فقال عمر بن عبد العزيز : أيهما أحب إليك رجل أسرع في المال ، أو رجل أسرع في كذا ـ يعني : الدماء ـ ؟!

قال : فرجعتُ وقلتُ : " لا أعود ."[2]

---

(١) كذا .

(٢) أقول :هذه القصة أخرجها أبو زرعة الدمشقي في " تاريخه " (ص ١٤٥ / رقم ٦٧٦ / ط. درا الكتب العلمية) فقال : حدثني أحمد بن أبي الحواري ، =



قال العلامة المعلمي :

وهذا بيِّن في أن عمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران كانا يريان فعل علي خلاف الأولى ، أو خطأ في الاجتهاد ، ولا يُعَدُّ مثل هذا نصباً ؛ إذ لا يستلزم البغض ، بل لا ينافي الحب .

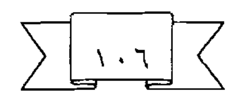
فأما حَطُّ الجوزجاني على أهل الكوفة فخاص بمن كان شيعياً يبغض بعض الصحابة ، أو يكون ممن يُظَنُّ به ذلك ، ...

قال : ثم قد تَقدم في القاعدة الرابعة من قسم القواعد النظر في حطّ الجوزجاني على الشيعة ، واتضح أنه لا يجاوز الحدَّ ، وليس فيه ما يسوِّغ اتهامه بتعمد الحكم بالباطل ، أو يخدش في روايته ما فيه غض منهم ، أو طعن فيهم ، وتوثيق أهل العلم يدفع ذلك البتة ، كما تقدَّم في القواعد، والله الموفق ." اهـ

أقول : وبهذا يبرأ الجوزجاني من هذه الفرية التي افتراها المعترض تَبعاً لأسلافه تقليداً وتعصباً .

ومثل هذه الأحكام لا تتنزَّل على المعين إلا بعد توافر شروط ، وانتفاء موانع ، خلافاً لطريقة أهل الجهل والهوى والتقليد الأعمى والتعصب .

= قال : حدثنا مروان بن محمد ، قال : حدثني صدقة بن خالد ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن إسماعيل بن عبيد الله قال : قال ميمون بن مهران ... فذكرها ، وهذا إسناد رجاله ثقات ، والله أعلم .



وأما قوله في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- : (عليه السلام) ، فقد رأيتُ بعض أهل العلم يطلقون هذه العبارة ، والصواب عدم تخصيصها بأحد ، وقد كرهها أبو محمد الجويني ، وتبعه على ذلك النووي -رحمه الله تعالى- في " الأذكار " (١/ ٣٢٨) .

وللعلامة ابن القيم بحث ماتع في هذا ، انظره في "جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام "(ص٦٣٩ومابعدها/ط.دار ابن الجوزي).



۞ فصـــــل ۞

و لم يقف عدوان هذا المعترض عند هذا الحدِّ ، بل زاد ضـــغثاً علـــى إبَّالة ، وراح يتهجم على إمام من أئمة السُّنة ، وهو الإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي البصري ؛ لكونه جرَّح عطية العوفي ، بقوله :

(ليس بحجة ، وكان يقدِّم علياً على الكلِّ .)

وكعادة المعترض لم يَرُقْ له هذا القول ، و لم يستطع هضمه ، فـــأطلق العنان للسانه ؛ ليرده بحجة أن الساجي كان بصرياً ، وأن البصريين كَثُـــر فيهم النصب ، ثم قال (ص ١٩٢- ١٩٣) :

" والساجي -رحمه الله تعالى- كان شديداً متصلباً ، فجرْحُـــه للكـــوفيين ينبغي التدقيق فيه ، فإنه قد يجرح الرجل بسبب مذهبه ، كمـــا حـــدث لعطية العوفي هنا ، فإنه قال عنه : " ليس بحجة " ، ثم أبان عن سبب قوله فقال : " وكان يقدِّم علياً على الكلِّ ."

وإذا كان الرجل شيعياً يقدم علياً على الكل ، فلابد أن يُجَرَّح عنـــد المخالف لقوله ولا يكون حجة عنده .

على أن الجرح بالتشيع وغيره مردود لا يُلتفت إليه ، فالعبرة بصـــدق الراوي لا بمذهبه ، فكم من الرواة الشيعة و النواصب والخوارج وغيرهم قد أخرج حديثهم في الصحيحين وقد استقر الأمر على ذلك .



ومما زاد في جرحهم لعطية أنه كان محباً لعلي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ بحيث عرض النواصب عليه سبَّه فأبى ، وكان هذا ينبغي أن يُحسب له ، ولكن للنواصب شدة وصولة .

ثم ذكر المعترض قصة للعوفي في ذلك ، ثم ذكر حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : " **لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق** . " ثم قال المعترض :

" نعوذ بالله من النواصب الذين وضعوا القواعد التي تخدم مذهبهم ، وقل لي بربك من الأولى بالجرح ، لا شك أن الناصبي المنافق هو المجروح والمخذول ." اهـ

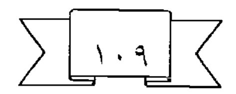
ثم علَّق المعترض في الحاشية عند قوله : (وكان يقدِّم علياً على الكلِّ) فقال :

" وهذا مذهب عدد من الصحابة ، ذكرهم ابن عبد البر في " الاستيعاب " أثناء ترجمته لعلي ـ عليه السلام ـ ، وفاته جماعة منهم (أبو جحيفة) انظر ترجمته في " أسد الغابة " ." اهـ

ثم قال في حاشية أخرى ـ بعد أن تكلم عن السلام على آل البيت ـ :

" فلا تلتفت لتشغيب النواصب ومن تأثر بهم ." اهـ كلامه .

أقول ـ ومن ربي أستمد الحول ـ : هذه الافتراءات على الساجي ظلمات بعضها فوق بعض ، وتلبيسات آخذ بعضها برقاب بعض ، وإليك الجواب عليها بحول الله ، (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ) :



أولاً: أما قول الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- في عطية :(ليس بحجة) فعين الصواب ؛ إذ هو الموافق للقواعد الحديثية الصحيحة ، بل هو الموافق للسواد الأعظم من جماهير أهل العلم ممن تكلموا في عطية ، **كسفيان الثوري ، وابن عيينة ، وهشيم ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبي زرعة الرازي ، وأبي حاتم الرازي ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي، وأبي داود ، والبزار ، وابن خزيمة ، والعقيلي ، وابن عدي ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ، والخطيب البغدادي ، وابن حزم ، وعبد الحق الإشبيلي ، وابن الجوزي ، وابن القطان الفاسي ، والنووي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، والمنذري ، والذهبي ،وابن عبد الهادي ، والزيلعي ، وابن رجب ، و الزركشي ، ومغلطاي ، وابن الملقن ، والهيثمي ، والحافظ ابن حجر ، والسخاوي ، والسيوطي ، والبوصيري ، والشهاب والنعمان وشكري الألوسيين ، وعبد الرؤوف المناوي ، والسندي ، وصديق حسن خان ، وغيرهم** .[1]

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ

---

(١) وقد وصف الساجي بالتعنت الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه " دراسات في الجرح و التعديل " (ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩) ، وهذا إن سلمنا به فلن يضر حكمه في عطية العوفي ؛ لأنه قد توبع من هذا الجمع الغفير ، فزالت شبهة تعنته ، والله أعلم .

وإذا تُوبع الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- من هؤلاء الأئمة ، لاشك أنه سينهار - لزاماً - بنيان المعترض ورميه الساجي بالشدة والتصلب في حكمه على عطية العوفي ، والله المستعان .

ومن لم يقدِّم رجله مطمئنة فيثبتها في مستوى الأرض تزلقِ

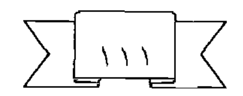
ثانياً : وأما محاولة تفسير المعترض كلمة الساجي : (ليس بحجة) بالجملة الثانية : (وكان يقدِّم علياً على الكلِّ) فلا يدل إلا على مبلغ تجاهله ؛ لأن الواو في قول الساجي : (وكان) واو عطف ، ليس فيها معنى للتفسير ، وإنما أفادت الجمع بين الجملتين .

ومن قال بقول المعترض فقد استعجم المعنى ، وغاير بين أصول اللغة ، أو أراد التلبيس والتلاعب! (**وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ**).

وإنَّ عناءً أن تُفَهِّمَ جاهلاً فيحسب جهلاً أنه منك أفهمُ
وتشخص أبصار الرعاع تعجباً إليه وقالوا : إنه منك أعلمُ

ثالثاً : وإذا تبيَّن لك ما تقدم ؛ فسيسهل عليك إدراك تَخَرُّص المعترض في دعواه : أن الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- ما جرَّح عطية العوفي إلا لمذهبه (**قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ**) .

رابعاً : وأما محاولة حشر الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- ضمن النواصب: ففريه بلا مرية ، ونقول كما قال ربنا : (**سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ**) .



وانتشار النصب في البصريين لا يعني رمي كل بصري بالنصب ، لا سيما إذا كان من أئمة الدين ، والحفاظ المشاهير الذين عُرفوا بالسُّنة ونصرها والذَّبِّ عنها .

وقد أثنى العلماء على الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- ووثقوه ، بل وصفوه بالإمامة في الدين ، وبالعلم بمذاهب السلف ، والفقه ، والحديث ، وغير ذلك .

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في" النبلاء "(١٤/١٩٧وما بعدها) ترجمة الساجي :.

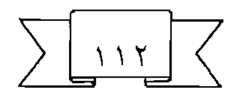
" **الإمام الثبت الحافظ ، محدِّث البصرة ، وشيخها ومفتيها ... كان من أئمة الدين** ." اهـ

وقال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في " البداية والنهاية " (١١/١١١) :

" **الفقيه المُحَدِّث ، شيخ أبي الحسن الأشعري في السُّنة والحديث** ." اهـ

بل قد أثنى عليه الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- ومدحه مدحاً رفيعاً ، فقال في" اللسان " (٢/ ٥٦٨) - جواباً على قول ابن القطان الفاسي : (مختلف فيه في الحديث ، وثقه قوم وضعفه آخرون .) - :

" **ولا يغتر أحد بقول ابن القطان ؛ فقد جازف بهذه المقالة ، وما ضَعَّفَ زكريا الساجي هذا أحد ، كما أشار إليه المؤلف** - (يعني : الحافظ الذهبي) -



وقد كان مع معرفته بالفقه والحديث ، وتصنيفه في الاختلاف كتابه المشهور ، و في العلل كتابه الآخر على الإسناد ، سمع من عبيد الله بن معاذ ...

وحَدَّث عنه أيضاً أبو الحسن الأشعري ، وأخذ عنه مذاهب أهل الحديث.

وذكره ابن أبي حاتم فقال :

" كان ثقة يعرف الحديث والفقه ، وله مؤلفات حسان في الرجال ، واختلاف العلماء ، وأحكام القرآن ." اهـ

وانظر " الجرح والتعديل " (٣ / ٦٠١) .

أقول : فتأمل هذا المدح الرفيع من هؤلاء الحفاظ لهذا الإمام العلم ، ووصفهم له بالإمامة والحفظ والفقه والعلم بالحديث وعلله ، وبمذاهب السلف ، فهل يا ترى من كانت هذه حاله يكون ناصبياً منافقاً مجروحاً مخذولاً ـ كما ادَّعى هذا المعترض ـ ؟ وهل يسع كل هؤلاء الأئمة السكوت عنه في ذلك ، ويصفونه بما يخالف الواقع ، ولا يتفطن لهذا إلا قبوري زائغ محترق فيه تشيع ، هكذا دفعاً بالصدر بلا دليل ؟!!

(سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ).

قل لمن عاند الحديث وأضحى عائباً أهله و من يدَّعيه
أبعلمٍ تقول هذا أَبِنْ لي أم بجهلٍ فالجهلُ خلق السفيه
أيعابُ الذين هم حفظوا الدين من التُّرَّهات والتمويه
وإلى قولهم و ما قَدْ رَوَوْه راجع كل عالم وفقيه



ثم خُصَّ بمزيد من التأمل ثناء الحافظ ابن حجر خاصة ، فإنه هو القائل في " اللسان " :

(النصب معروف في كثير من أهل البصرة.) اهـ

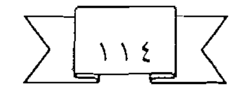
وبهذا النص من الحافظ ابتهج المعترض ، وولج منه إلى الطعن في الإمام الساجي -رحمه الله تعالى-، ويا ليت شعري لو أنصف المعترض ، ونظر هذا المدح الرفيع من الحافظ في الإمام الساجي ؛ لعلم أن الحافظ -رحمه الله تعالى- لا يقصد بذلك إدخال الإمام الساجي ضمن الناصبة ، ولكن هكذا يفعل الهوى بأهله ، نعوذ بالله من الخذلان .

إذا ما مات بعضُك فابكِ بعضاً   فإن البعـضَ من بعـضٍ قريبُ

وما نقله المعترض عن الحافظ ليس فيه أن كل أهل البصرة نواصب ، فإنه قال : " النصب معروف في كثير من أهل البصرة " والله أعلم .

ولا عجب من عدوان هذا المعترض على هذا الإمام العلم ، فهذه علامتهم : الوقيعة في أهل الأثر ، وقد سبقه إلى نحو هذا سيده المبتدع محمد زاهد الكوثري ، فإنه قد أقذع في العدوان على الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- كما هي عادته مع أئمة السُّنة - ، فرماه بالتعصب .

بل قال فيه : (شيخ المتعصبين ، كان وقّاعاً ...) إلى غير ذلك مما هو معروف من قاموس الكذب والافتراء عند الكوثري !!



ولله درُّ من قال :

كلُّ يوم ونحن نسمع عِجْـــلاً يشتم الأبرياء حين يَخُـــــورُ
وإذا قيل : أيها العجل صمتـاً قال: إني بشتم قومي فخـــورُ

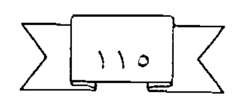
خامساً : وأما اعتراض المعترض على الإمام الساجي -رحمه الله تعالى- في انتقاده مذهب عطية العوفي في تقديمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على الكلِّ ، في قوله : (وكان يقدِّم علياً على الكلِّ) : فاعتراض ساقط لا يساوي سماعه ؛ لأنه عبث لا فائدة فيه ، إذ انتقاد الإمام الساجي لهذا المذهب انتقاد صحيح وقول رجيح ، وهو الموافق لعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة .

فإن عقيدة أهل السنة والجماعة من السَّلف الصالح -رضي الله عنهم- وأتباعهم : تقديم الصديق الأكبر ، والخليفة الأول لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ثم المُحدَّث المُلْهَم الفاروق عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- بالإجماع .

ثم تقديم أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ثم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- على الراجح الصحيح .

فلم يختلفوا في تقديم الشيخين -رضي الله عنهما-، وإنما اختلفوا في عثمان وعلي -رضي الله عنهما-

فمن قال : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي -رضي الله عنهم-، وعرف لعلي قدره وفضله وسابقته ، فهو صاحب سنة .



ومن قدم علياً على عثمان ، فقد أزرى على المهاجرين والأنصار الذين قدموا عثمان على عليٍّ ، وللعلماء قولان في تبديعه ، هما روايتان عن أحمد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- كما في " مجموع فتاواه " (٤/٤٢٥-٤٢٦) بعد أن قرَّر تقديم الشيخين علي من سواهما ، وتبديع من خالف ذلك :

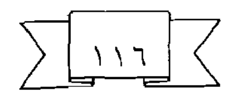
" وأما عثمان وعلي: فهذه دون تلك ، فإنْ كان قد حصل فيها نزاع ، فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجَّحوا علياً على عثمان ، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره . "

وبعض أهل المدينة توقَّف في عثمان وعلي ، وهي إحدى الروايتين عن مالك ، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على عليٍّ ، كما هو مذهب سائر الأئمة : كالشافعي ، وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام .

حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدِّم علياً على عثمان هل يُعدَّ من أهل البدعة ؟ على قولين ، هما روايتان عن أحمد.

وقد قال أيوب السختياني ، وأحمد بن حنبل ، والدارقطني : " من قدَّم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار . "

وأيوب هذا إمام أهل السنة ، وإمام أهل البصرة ، روى عنه مالك في " الموطأ " ، وكان لا يروي عن أهل العراق ، ورُوي أنه سُئل عن الرواية عنه ، فقال : " ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه . "



وذكره أبو حنيفة فقال : " **لقد رأيته قعد مقعداً في مسجد رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **ما ذكرته إلا اقشعر جسمي** ." اهـ

وقال ابن هانئ في " مسائله للإمام أحمد بن حنبل " (١٧٠/٢/ رقم١٩٤٠) : سألته عمّن قدّم علياً على عثمان ؟

فقال : " هذا **قول سوء ، نبدأ بما قال أصحاب النبي** ـ صلى الله عليه وسلم ـ، **ومن فضلهم النبي** ـ صلى الله عليه وسلم ـ"

وأخرجه الخلال في " السنة"(٣٧٨/٢/رقم٥٢٦) من طريق ابن هانئ، لكن وقع فيه : " **هذا رجل سوء** ."

وأخرجه الخلال في " السنة " (٣٨١/٢/رقم٥٣٤) من طريق أخرى ، فقال : أخبرني زكريا بن يحيى الناقد ، قال : سمعتُ أبا عبد الله ، قال له رجل : من قدّم علياً على عثمان ؟

قال : " **ذا قول سوء** ."

وقال ابن هانئ أيضاً في (١٧١/٢/رقم١٩٤٤) : سمعتُ أبا عبد الله يقول : " **فكل من فضّل علياً على عثمان فقد أزرى على المهاجرين والأنصار** ."

وقال أيضاً (١٧٢/٢/رقم١٤٥) : وسُئل عن الرجل لا يفضل عثمان على عليٍّ ؟

قال : " **ينبغي له أن يفضل عثمان على عليٍّ ، ولم يكن بين أصحاب رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **اختلاف أن عثمان أفضل من عليٍّ**.

ولا أذهب إلى ما رآه الكوفيون وغيره [1] ، ولا إلى ما قاله أهل المدينة ؛ لا يفضلون أحداً على أحد ."

ثم قال : " نقول : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نسكت ، هذا في التفضيل .

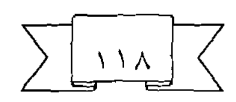
ثم نقول في الخلفاء : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، هذا في الخلفاء على هذا الطريق ، وعلى ذا كان رأي أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ "

وقال أيضاً في (١٩٣٥/١٦٩/٢) سمعت أبا عبد الله يقول في التفضيل: " أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ولو أن رجلاً قال: " عليّ "؛ لم أعنفه ، وفي الخلافة : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ."

وقال أيضاً في (٢/١٧٠/رقم١٩٣٧) : قرأتُ على أبي عبد الله : منصور بن سلمة الخزاعي ، قال : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : " كنا في زمن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا نعدل بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك فلا نفاضل بينهم ."

وقال أيضاً في (٢/١٧٠/رقم١٩٣٨) : قرأت على أبي عبد الله : أبو معاوية ، قال : حدثنا سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن ابن عمر

(١) كذا .



قال : " **كنا نعدُّ ورسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **حَيٌّ وأصحابه متوافرون : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم نسكت** ."

وقال أيضاً في (٢/١٧٠/١٩٣٩) : قرأتُ على أبي عبد الله : يحيى ، ووكيع ، عن مسعر ، قال وكيع : عن عبد الملك بن ميسرة ، عن النزال بن سبرة ـ قال وكيع ـ : سمعت ابن مسعود يقول : " **لما استُخْلِفَ عثمان ، قال عبد الله : أَمَّرْنا خيرَ من بقي ، ولم نألوا** ."

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/١٧٠/١٩٤١) : قرأتُ على أبي عبد الله : أبو معاوية قال : حدثنا الأعمش ، عن عبد الله بن سنان قال : قال عبد الله حين استُخلف عثمان : " **ما ألونا عن أعلاها ذا فوق** ."

وقال الخلال في " السنة " (٢/٣٧٨ـ٣٧٩/رقم٥٢٧) : كتب إليَّ أحمد بن الحسن الوراق من الموصل ، قال : ثنا بكر بن محمد ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله ، وسأله عمَّن قال : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان ؟

فقال : " **ما يعجبني هذا القول** ."

قلت : فيُقال : إنه مبتدع ؟

قال : " **أكره أن أُبَدِّعه البدعة الشديدة** ."

قلت : فمن قال : أبو بكر وعمر وعلي ، وسكت فلم يفضل أحداً ؟

قال : " **لا يعجبني هذا القول** ."

قال أبو عبد الله : " **ويروى عن عدة من أصحاب رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **أنهم فَضَّلوا عثمان ، قال ابن مسعود : " خير من بقي** ."



وقالت عائشة : " **أصبح عثمان خيراً من عليٍّ .**"

وقال الدوري : سمعتُ يحيى يقول : قال شريك : " **ليس يقدِّم أحد علياً على أبي بكر وعمر فيه خير .**"

وقال أيضاً في (٢/٣٨٠/رقم٥٣٠) : وأخبرني زهير بن صالح بن أحمد ابن حنبل ، قال : حدثني أبي ، قال : سُئل أبي ـ وأنا أسمع ـ عمَّن يقدِّم علياً على عثمان مبتدع ؟

قال : " **هذا أهل أن يُبَدَّع ؛ أصحاب النبي** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **قدَّموا عثمان .**"

وقال أيضاً في(٢/٣٨٠ ـ ٣٨١/رقم٥٣١): وأخبرني علي بن عيسى : أن حنبلاً حدثهم ، قال : سمعتُ أبا عبد الله وسُئل عمَّن يقدم علياً على عثمان ، هو عندك مبتدع ؟

قال : " **هذا أهل أن يُبَدَّع ؛ أصحاب رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **قدَّموا عثمان بالتفضيل .**"

وقال حنبل في موضع آخر : سألتُ أبا عبد الله [عن] من قال : علي وعثمان ؟

قال : " **هؤلاء أحسن حالاً من غيرهم ، ثم ذكر عدة من شيوخ أهل الكوفة ، وقال : هؤلاء أحسن حالاً من الروافض .**"

ثم قال أبو عبد الله : " **إن أولئك ـ يعني : الذين قدَّموا علياً على عثمان ـ قد خالفوا من تقدمهم من أصحاب رسول الله** ـ صلى الله عليه



وسلم ـ، **من قال : علي ثم عثمان ، وأنا أذهب إلى أن عثمان ثم علي** ـ رحمهما الله ـ " .

وقال أيضاً في (٢/٣٨١/رقم٥٣٢): وأخبرني علي بن عبد الصمد ، قال : سمعت هارون الديك يقول : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول : " **من قال : أبو بكر وعمر وعثمان ؛ فهو صاحب سُنَّة ، ومن قال : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان ؛ فهو رافضي** " ، **أو قال** : " **مبتدع** ."

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٨١/رقم٥٣٣): أخبرني محمد بن علي ، قال : ثنا صالح ، أن أباه قال : " **أهل أن يُبَدَّع ؛ أصحاب النبي** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **قدَّموا عثمان** ."

ثم قال الخلال في (٢/٣٨٢) بعد ما ذكر شيئان من تردد الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في تبديعه :

" **فاستقر القول من أبي عبد الله أنه يكره هذا القول ، ولم يجزم في تبديعه ، وإن قال قائل:" هو مبتدع " ؛ لم ينكر عليه ، وبالله التوفيق** ." اهـ

وانظر لمزيد الفائدة كتاب " المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة " (١/٣٨٤ ـ ٣٩٤).



ومنهم من أطلق أن تقديم علي على عثمان في عرف المتقدمين يُعَدُّ تشيعاً .

قال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " (١/٨٥ـ ٥٦) ترجمة أبان بن تغلب الربعي :

" **فالتشيع في عرف المتقدمين : هو اعتقاد تفضيل عليٍّ على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه ، وأن مخالفه مخطئ ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما .**

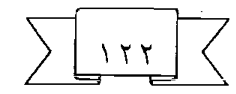
وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، **وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً ؛ فلا ترد روايته بهذا ، لا سيما إذا كان غير داعية .**

أما التشيع في عُرف المتأخرين فهو الرفض المحض ، فلا تُقبل رواية الرافض الغالي ولا كرامة ." اهـ

وفي " النبلاء " (١٦/٤٥٧ ـ ٤٥٨) ترجمة الدارقطني :

" وقال الدراقطني : اختلف قوم من أهل بغداد ، فقال قوم : عثمان أفضل ، وقال قوم : عليٌّ أفضل ، فتحاكموا إليَّ ، فأمسكتُ ، وقلتُ : الإمساك خير .

ثم لم أرَ لديني السكوت ، وقلتُ للذي استفتاني : ارجع إليهم وقل لهم : **أبو الحسن يقول : عثمان أفضل من عليٍّ باتفاق جماعة أصحاب** رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، **هذا قول أهل السُّنَّة** ، وهو أول عقد **يحل في الرفض** ."



قال الحافظ الذهبي :

" قلت : ليس تفضيل عليٍّ برفض ولا هو ببدعة ، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين ، فكلٌّ من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد ، وهما متقاربان في العلم والجلالة ، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة ، وهما من سادة الشهداء - رضي الله عنهما - ، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام عليٍّ ، وإليه نذهب ، والخطب في ذلك يسير .

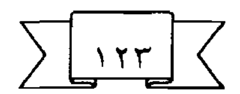
والأفضل منهما بلا شك : أبو بكر وعمر ، مَنْ خالف في ذا ؛ فهو شيعيٌّ جَلْد ، ومَنْ أَبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما ؛ فهو رافضي مقيت ، ومن سَبَّهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى ، فهو من غلاة الرافضة ، أبعدهم الله ." اهـ

أقول : آمين .

وقد قال الحافظ الذهبي في " النبلاء " (٥٣٤/١٦) ترجمة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني :

" وكان يتشيع ويقول : عليٌّ أفضل الصحابة ." اهـ

وأما من قدَّم علياً على الكلِّ ، فقد أتى منكراً من القول وزوراً ، وقال قولاً مبتدعاً لم يقله إلا أهل البدع والضلال من المتشيعة وأذنابهم ، ومثله يجب على أهل العلم تبيين فساد مقولته ، ونقض بدعته ، ودحض شبهته ، ولا يلزم من ذلك رد كل رواياته ، فقد يكون ضابطاً متقناً .



قال الخلال في " السُّنَّة " (٢/٣٧٤/رقم٥١٤) : أخبرني محمد بن الحسن الدوري بالمصيصة إملاءً من كتابه ، قال : ثنا محمد بن عوف الحمصي ، قال : سمعتُ أحمد بن حنبل ، وسُئل عن التفضيل ، فقال : " **من قَدَّم علياً على أبي بكر ؛ فقد طعن على رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، **ومن قدَّمه على عمر ؛ فقد طعن على رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ **وعلى أبي بكر ، ومن قدَّمه على عثمان ؛ فقد طعن على أبي بكر، وعلى عمر ، وعلى أهل الشورى ، وعلى المهاجرين والأنصار** ."

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٧٤ـ ٣٧٥/رقم٥١٥) : أخبرنا الحسين بن صالح ، قال : ثنا محمد بن حبيب ، قال : حدثني حاتم بن أبي حاتم الجوهري ، قال : ثنا قبيصة ، عن سفيان قال : " **من قدَّم علياً على أبي بكر وعمر ؛ فقد أزرى على أثني عشر ألفاً من أصحاب رسول الله** ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، **وأخاف أن لا ينفعه مع ذلك عمل** ."

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٧٥/رقم٥١٦) : فحدثنا عباس بن محمد الدوري ، ومحمد بن عبد الله بن نوفل ، وأبو أمية ، قالوا : ثنا قبيصة بن عقبة ، قال : سمعت سفيان الثوري يقول : " **من قَدَّم على أبي بكر وعمر أحداً ؛ فقد أزرى على المهاجرين والأنصار ، ولا أحسبه ينفعه مع ذلك عمل** ."

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٧٥/رقم٥١٧) : وحدثنا الدوري ، ثنا عبد العزيز بن أبان القرشي : سمعتُ سفيان الثوري قال : " **من قَدَّم على أبي بكر وعمر أحداً ؛ فقد أزرى على أثني عشر ألفاً من أصحاب رسول الله ـصلى الله عليه وسلم ـ، تُوفِّي رسول الله ـصلى الله عليه وسلم ـ وهو عنهم راضٍ .** "

وقال ـ أيضاً ـ (٢/٣٧٦/رقم٥١٨) : وأخبرنا الدوري ، سمعتُ يحيى ابن معين يقول : قال شريك : " **ليس يقدم أحد على أبي بكر وعمر فيه خير .** "

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٧٦/٥١٩) : وحدثني الحسين بن صالح ، ثنا محمد بن حبيب ، ثنا الفضل بن موسى ، ثنا إبراهيم بن بشار ، عن **سفيان قال : قلت لشريك :** أرأيت من قَدَّم علياً على أبي بكر وعمر ؟ **قال : " إذاً والله ليفتضح ."**

وأخرجه من طريق أخرى في (٢/٣٧٦ـ ٣٧٧/رقم٥٢١)

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٧٧/رقم٥٢٤) : أخبرني علي بن عيسى : أن حنبلاً حدثهم قال : سمعتُ أبا عبد الله يقول : " **من زعم أن علياً أفضل من أبي بكر ؛ فهو رجل سوء لا نخالطه ولا نجالسه .** "

وقال ـ أيضاً ـ (٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨/رقم٥٢٥) : أخبرني منصور بن الوليد ، أن جعفر بن محمد النسائي حدثهم قال : سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن رجل يفضِّل علياً على أبي بكر وعمر ـ رحمهما الله تعالى ـ

قال : " **بئس القول هذا .** "

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٣٧٩/رقم٥٢٩) : أخبرني الميموني ، قال : ثنا شبابة ، قال : ثنا الفرات ، قال : قلتُ لميمون بن مهران : أبو بكر وعمر عندك أفضل أو عليٌّ ؟ قال : فارتعد حتى سقطت عصاه من يده ، ثم قال : " ما كنتُ أظن أن أبقى إلى زمان يعدل بينهما ، إنهما كانا رأس الإسلام ورأس الجماعة ."

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في " مجموع فتاواه " (٤/٤٢١ ـ ٤٢٥) :

" أما تفضيل أبي بكر ثم عمر على عثمان وعليٍّ فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين : من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، وهو مذهب مالك وأهل المدينة ، والليث بن سعد وأهل مصر ، والاوزاعي وأهل الشام ، وسفيان الثورى ، وأبي حنيفة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وأمثالهم من أهل العراق .

وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة .

وحكى مالك إجماع أهل المدينة على ذلك فقال : " ما أدركتُ أحداً ممن أقتدي به يشك في تقديم أبي بكر وعمر."

وهذا مستفيض عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

وفى " صحيح البخارى " عن محمد بن الحنفية أنه قال لأبيه علي بن أبي طالب : يا أبت مَنْ خير الناس بعد الرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ؟

قال : " يا بني أوما تعرف ؟! "

قلت : لا .

قال : " أبو بكر. "

قلت : ثم مَنْ ؟

قال : " عمر . "

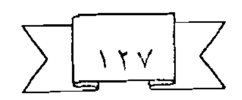
ويروى هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجهاً وأنه كان يقوله على منبر الكوفة ، بل قال : " لا اوتى باحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حَدَّ المفتري ."

فمن فَضَّله على أبي بكر وعمر جُلِدَ بمقتضى قوله -رضي الله عنه- عنه ثمانين سوطاً .

وكان سفيان يقول : " مَنْ فَضَّلَ علياً على أبي بكر ؛ فقد أزرى بالمهاجرين ، وما أرى أنه يصعد له إلى الله عمل وهو مقيم على ذلك ."

وفي " الترمذي " وغيره روى هذا التفضيل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنه قال : " يا علي هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين ، إلا النبيين والمرسلين ."

وقد استفاض في " الصحيحين " وغيرهما عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من غير وجه من حديث أبي سعيد ، وابن عباس ، وجندب بن عبد الله ، وابن الزبير ، وغيرهم : أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : " لو كنتُ متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن صاحبكم خليل الله ." يعني : نفسه .



وفي " الصحيح " : أنه قال على المنبر : " **إن أَمَنَّ النـــاس علـــيَّ في صحبته وذات يده أبو بكر ، ولو كنتُ متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن صاحبكم خليل الله ، ألا لا يـــبقينَّ في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر .** "

وهذا صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض من يستحق المخالة ـ لو كانت ممكنة من المخلوقين ـ إلا أبا بكر ؛ فعلم أنه لم يكن عنـــده أفضل منه ، ولا أحب إليه منه .

وكذلك في " الصحيح " : أنه قال عمرو بن العاص : أي الناس أحب إليك ؟ قال : " **عائشة .** " قال : فمن الرجال ؟ قال : " **أبوها.** "

وكذلك في " الصحيح " : أنه قال لعائشة : " **ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدي** " ثم قـــال : " **يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر.** "

وفي " الصحيح " عنه : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، أرأيـــتَ أن جئتُ فلم أجدك ـ كأنها تعني الموت ـ ؟ قال : " **فأتِ أبا بكر.** "

وفي " السنن " عنه : أنه قال : " **اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكـــر وعمر.** " وفي الصحيح عنه إنه كان في سفر ، فقال : " **إن يطع القوم أبا بكر وعمر ؛ يرشدوا .** "

وفي " السنن " عنه : أنه قال : " **رأيتُ كأني وضعتُ في كفة والأمة في كفة ؛ فرجحت بالأمة ، ثم وضع أبو بكر في كفة والأمة في كفـــة ؛ فرجح أبو بكر ، ثم وضع عمر في كفة والأمة في كفة ؛ فرجح عمر .** "



وفي " الصحيح " أنه كان بين أبي بكر وعمر كلام ، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له ، فلم يفعل ، فجاء أبو بكر إلى النبي ، فذكر ذلك ، فقال : " **اجلس يا أبا بكر يغفر الله لك** ."

وندم عمر فجاء إلى منزل أبي بكر ، فلم يجده فجاء إلى النبي ، فغضب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وقال : " **أيها الناس إني جئتُ إليكم فقلت : إني رسول ، فقلتم : كذبت، وقال أبو بكر : صدقتَ ، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟** " فما أُوذي بعدها.

وقد تواتر فى " الصحيح " و " السنن " : أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما مرض قال: " **مروا أبا بكر فليصلي بالناس** " مرتين أو ثلاثاً ، حتى قال: **إنكن لأنتن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر أن يصلي بالناس** ."

فهذا التخصيص والتكرير والتوكيد في تقديمه في الإمامة على سائر الصحابة مع حضور عمر وعثمان وعلي وغيرهم ؛ مما بَيَّن للأمة تقدمه عنده على غيره .

وفي " الصحيح " أن جنازة عمر لما وضعت جاء علي بن أبي طالب يتخلل الصفوف ، ثم قال : " لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك ؛ فإني كثيراً ما كنت أسمع النبي يقول : " **دخلتُ أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر ، وذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر** ."

فهذا يبين ملازمتهما للنبي في مدخله ومخرجه وذهابه ، ولذلك قال مالك للرشيد لما قال : له يا أبا عبد الله أخبرني عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي -صلى الله عليه وسلم- ؟

فقال : " يا أمير المؤمنين منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد وفاته ."

فقال : شفيتني يا مالك .

وهذا يبين أنه كان لهما من اختصاصهما بصحبته ومؤازرتهما له على أمره ومباطنتهما مما يعلمه بالاضطرار كل من كان عالماً بأحوال النبي وأقواله وأفعاله وسيرته مع أصحابه ؛ ولهذا لم يتنازع في هذا أحد من أهل العلم بسيرته وسنته وأخلاقه ، وإنما ينفي هذا أو يقف فيه من لا يكون عالماً بحقيقة أمور النبي ، وإن كان له نصيب من كلام أو فقه أو حساب أو غير ذلك ، أو من يكون قد سمع أحاديث مكذوبة تناقض هذه الأمور المعلومة بالاضطرار عند الخاصة من أهل العلم ، فتوقف في الأمر أو رجح غير أبي بكر ، وهذا كسائر الأمور المعلومة بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، وإن كان غيرهم يشك فيها أو ينفيها كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته وحوضه وخروج أهل الكبائر من النار ، والأحاديث المتواترة عندهم في الصفات والقدر والعلو والرؤية ، وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته ، كما تواترت عندهم عنه وإن كان غيرهم لا يعلم ذلك ، كما تواتر عند الخاصة من أهل العلم عنه الحكم بالشفعة وتحليف المدعى عليه ورجم



الزاني المحصن واعتبار النصاب في السرقة ، وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع ، ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع من خالف في مثل هذه الأصول بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ ." اهـ ـ رحمه الله تعالى ـ

وعليه ؛ فانتقاد الإمام الساجي ـ رحمه الله تعالى ـ هذا المذهب الباطل انتقاد صحيح لا غبار عليه ، اللهم إلا عند المتشيعة ومن تأثر بهم ، كهذا المعترض الذي دخل عليه شيء من التشيع !!

والعجب من هؤلاء الأغرار الذين يظنون أن حب أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ ونشر فضائله ومناقبه ، والدفاع عنه ؛ لا يكون إلا بالغلو فيه ، و الحط من قدر غيره من خيرة الأمة بعد نبيها ـ صلى الله عليه وعلى وآله وسلم ـ !!

والحق أن أهل السنة هم أسعد الناس بعلي وأهل البيت ، فهم الذين يحبونهم حباً شرعياً ، وينشرون مناقبهم الصحيحة ، لا كحال من أصبح حبه عاراً على أهل البيت ، والله أعلم .

وقد عقدتُ فصلاً في هذا الشأن في رسالة مستقلة عند الكلام على التمسح بالقبور ، وبيَّنتُ فساد هذا الطريقة [1]، بما تنجلي به الحقيقة ، وهكذا :

إذا ذو الرأي خاصم عن قياسٍ	**وجاء ببدعةٍ فيه سخيفة**
أتيناه بقولِ الله فيها	**وآثارٍ مبُرَّزةٍ شريفة**

(١) أعني : مسألة الغلو في الأشخاص ومخالفة الشرع بدعوى حب الأفاضل .



سادساً : وأما دعوى المعترض أن تقديم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على الكلِّ : مذهب عدد من الصحابة ذكرهم ابن عبد البر في " الاستيعاب " أثناء ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - **فتلك شكاة ظاهر عنك عارها** .

وهاك نصَّ كلام ابن عبد البر في " الاستيعاب " (٣/١٠٩٠) :

" كان عليٌّ أصغر ولد أبي طالب ، وكان أصغر من جعفر بعشر سنين ، وكان أصغر من عقيل بعشر سنين ، وكان عقيل أصغر من طالب بعشر سنين .

ورُوي عن سلمان ، وأبي ذر ، والمقداد ، وخباب ، وجابر ، وأبي سعيد الخدري ، وزيد بن أرقم : أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أول من أسلم ، وفضَّله هؤلاء على غيره ." اهـ

أقول : هذه الشبهة الواهية قد تشبَّث بها جماعة وأوردوها ، منهم أحمد الغماري في " البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي "، وقد أشار إليه المعترض ، وكذا أوردها ذاك المدعو حسن بن فرحان المالكي ، وغيره ، (**تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ**).

والجواب عن هذه الشبهة - ميسور جداً - بحمد الله تعالى - ، وهو من وجوه :

أولاً : أن ابن عبد البر لم يذكر إسناداً عن هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم - بذلك ، وإنما ذكره هكذا على عواهنه ، والله المستعان .



قال العلامة المحدث سماحة الشيخ عبد المحسن العباد ـ حفظه الله من كل سوء ومكروه ـ في كتابه النافع " الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي " (ص٦٣) :

" وأما ما عزاه إلى كتاب " الاستيعاب " لابن عبد البر من تفضيل عدد من الصحابة علياً على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهم ـ، فلم أقف على أسانيد عنهم بذلك ، ولو ثبت شيء من هذا فهو محمول على مثل ما حصل لأبي جحيفة ـ رضي الله عنه ـ قبل أن يسمع من عليٍّ تفضيل أبي بكر وعمر عليه ، حيث قال : " ولم أكن أرى أن أحداً أفضل منه " ، وقد مَرَّ قريباً ." اهـ كلامه جزاه الله خيراً .

ثانياً : وأيضاً ، فإن ابن عبد البر قد صدَّر كلامه بصيغة التمريض ، وقد نبَّهتُ في غير هذا الموضع على أنها تستعمل فيما لا يثبت غالباً ، والله أعلم .

وقد نبَّهني أحد إخواني على أن الضمير في قوله : " وغيره " يحتمل أن يعود على ما سبق ذكره من إخوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : جعفر وعقيل ، ويكون سياق الكلام : " وفضَّله هؤلاء على غيره من إخوانه . "

فإن كان ذلك كذلك ؛ فهو مما يوهن دعوى هذا المعترض الجريء ، والله المستعان .

ثالثاً : ومما يؤكد عدم ثبوت هذا القول عن هؤلاء الصحابة الأخيار ـ رضي الله عنهم ـ : أن الإجماع قام على تفضيل الخليفة الأول والصديق الأكبر ـ رضي الله عنه ـ، والفاروق عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على غيرهما من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ، وقد سبق شيء من ذلك عن الإمام أحمد وغيره ، ولا بأس بزيادة بيان .

قال العلامة المحدث الشيخ عبد المحسن العباد ـ حفظه الله تعالى ـ في كتابه " الانتصار للصحابة الأخيار " (ص٦٢ ـ ٦٣) :

" قد جاء حكاية الإجماع أو ما يدل عليه في تفضيل أبي بكر وعمر على غيرهما من الصحابة عن جماعة من العلماء ، منهم :

١ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٤هـ) .

ذكره اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٢٦٠٨، ٢٦٠٩) .

٢ ـ سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ) .

ذكره ابن أبي زمنين في كتابه " أصول السنة " (ص١٩٤) .

٣ ـ شريك بن عبد الله النخعي الكوفي (١٧٧هـ) .

ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (ص١٩٤) .

٤ ـ عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) .

ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (ص١٩٧) .

٥ ـ محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) .

ذكره البيهقي في " الاعتقاد " (ص١٩٢) .



٦ ـ يوسف بن عدي (٢٣٢هـ) .

ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (ص١٩٦) .

٧ ، ٨ ـ أبو زرعة (٢٦٤هـ) ، وأبو حاتم (٢٧٧هـ) الرازيان .

ذكره عنهما اللالكائي في كتابه " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (ص٣٢١) .

٩ ـ النووي (٦٧٦هـ) .

ذكره في " شرحه على مسلم " (١٤٨/١٥) .

١٠ ـ ابن تيمية (٧٢٨هـ) .

ذكره في " الوصية الكبرى " (ص٥٩ ، ٦٠) وفي " منهاج السنة " (٤١٣/٨) .

١١ ـ الذهبي (٧٤٨هـ) .

ذكره في كتاب " الكبائر " (ص٢٣٦) . اهـ

رابعاً : وذكر العلامة العباد ـ حفظه الله تعالى ـ بعض الأدلة التي تؤكد وتؤيد هذا الإجماع ، منها :

ما أخرجه الإمام مسلم في " صحيحه " (رقم٥٣٢) عن جندب بن عبد الله البجلي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال : سمعتُ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قبل أن يموت بخمس وهو يقول : " **إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ؛ فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، ولو كنتُ متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً** . "

وأخرج الإمام البخاري في " صحيحه " (رقم٣٦٦٢) والإمام مسلم (رقم٢٣٨٤) عن عمرو بن العاص - رضي الله عنه -: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعثه على جيش ذات السلاسل ، فأتيته ، فقلتُ أيُّ الناس أحب إليك ؟

قال : " **عائشة** . "

قلتُ : من الرجال ؟

قال : " **أبوها** . "

قلتُ : ثُمَّ مَنْ ؟

قال : " **عمر بن الخطاب** . " فعدَّ رجالاً .

وروى الإمام البخاري في " صحيحه " (رقم٣٦٧١) بإسناده عن محمد بن الحنفية - وهو محمد بن علي بن أبي طالب - قال : قلتُ لأبي : أيُّ الناس خير بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟

قال : " أبو بكر . "

قلتُ : ثم مَنْ ؟

قال : " ثم عمر . "

وخشيتُ أن يقول : عثمان ، قلتُ : ثم أنتَ ؟

قال : " ما أنا إلا رجل من المسلمين . "

وروى الإمام أحمد في " فضائل الصحابة " (٤٨٤) : قَثَنَا الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى ، قالا : نا شهاب بن خراشة ، قال : حدثني الحجاج بن دينار ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم النخعي ، قال : ضرب

علقمة بن قيس هذا المنبر ، فقال: خطبنا عليٌّ على هذا المنبر ، فحمد الله، وذكره ما شاء أن يذكره ، ثم قال : " ألا إنه بلغني أن أناساً يفضلوني على أبي بكر وعمر ، ولو كنتُ تقدَّمتُ في ذلك لعاقبتُ ، ولكن أكره العقوبة قبل التقدم ، فمن قال شيئاً من ذلك فهو مُفْتَرٍ ، عليه ما على المفتري ، إن خير الناس بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبو بكر ، ثم عمر ... "

قال العلامة العباد ـ حفظه الله تعالى ـ:

" وهذا إسناد حسن ، وأبو معشر هو زياد بن كليب ، وهو ثقة .

وأخرجه ابن أبي عاصم في " السنة " (٩٩٣) ، وقال الألباني : " إسناده حسن . "

وفي زوائد " فضائل الصحابة " (٤٩) عن عبد الله بن أحمد بإسناد فيه ضَعْف إلى الحكم بن جَحْل قال : سمعتُ علياً يقول : " لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدته حَدَّ المفتري . "

وهو ـ أيضاً ـ كذلك ـ في " السنة " لابن أبي عاصم (٢١١٩) ، وهو قريب في المعنى من الذي قبله عن علقمة .

وقد أشار إبراهيم النخعي إلى هذه العقوبة من عليٍّ لمن يفضله على الشيخين بقوله لرجل قال له : عليٌّ أحب إليَّ من أبي بكر وعمر ، فقال له إبراهيم : " أما إن علياً لو سمع كلامك لأوجع ظهرك ، إذا تجالسونا بهذا فلا تجالسونا . "



رواه عنه ابن سعد في " الطبقات " (٦/٢٧٥) بإسناد إليه عن أحمد ابن يونس ، عن أبي الأحوص ومفضل بن مهلهل، عن مغيرة عنه، ورجاله ثقات محتج بهم ، وهم من رجال " الصحيحين " إلا المفضل بن مهلهل فهو من رجال مسلم ، وفيه عنعنة المغيرة عن إبراهيم ، وهو مدلس .

وروى ابن ماجه في " سننه "(رقم١٠٦) قال : حدثنا علي بن محمد ، ثنا وكيع ، ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، قال : سمعتُ علياً يقول : " خير الناس بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبو بكر وخير الناس بعد أبي بكر عمر . "

قال العلامة العباد :

" رجاله محتج بهم ، ثلاثة منهم من رجال البخاري ومسلم ، وصححه الألباني ."

وروى البخاري في " صحيحه " (رقم٣٦٥٥) بإسناده إلى عبد الله بن عمر أنه قال : " كُنَّا نُخَيِّرُ بين الناس في زمن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، فَنُخَيِّرُ أبا بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان بن عفان ـ رضي الله عنهم ـ "

أقول : كل هذه النصوص وغيرها كثير تؤكد عدم ثبوت ما حكاه ابن عبد البر عن هؤلاء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من تفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ على غيره ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .



خامساً : ومما يؤكد عدم اعتماد ابن عبد البر لهذه الحكاية :

أن ابن عبد البر قد نقل كلام أهل السُّنة والجماعة من السلف الصالح - رضي الله عنهم - في هذه المسألة ، وقرَّره تقريراً ماتعاً ، وانتصر له ، بل حكى عليه الإجماع .

فقد روى - رحمه الله تعالى - بإسناده عن هارون بن إسحاق قال: سمعت يحيى بن معين يقول : " **من قال** : **أبو بكر** ، **وعمر** ، **وعثمان وعلي** ، **وعرف لعلي سابقته وفضله** ؛ **فهو صاحب سُنة ومن قال** : **أبو بكر** ، **وعمر** ، **وعلي** ، **وعثمان** ، **وعرف لعثمان سابقته وفضله** ؛ **فهو صاحب سُنة** ."

قال : فذكرتُ هؤلاء الذين يقولون : " أبو بكر ، وعمر ، وعثمان - رضي الله عنهم - ، ويسكتون ، فتكلم - (يعني : يحيى بن معين) - فيهم بكلام غليظ ." اهـ

قال ابن عبد البر :

" روى الأصم عن عباس الدوري ، عن يحيى بن معين أنه قال :

" **خير هذه الأمة بعد نبيها**: **أبو بكر** ، **وعمر** ، **ثم عثمان** ، **ثم علي** ، **هذا هو مذهبنا** ."

قال : **وكان يحيى بن معين يقول** : **أبو بكر** ، **وعمر** ، **وعلي** ، **وعثمان** ."

ثم قال ابن عبد البر :

" من قال بحديث ابن عمر : " كُنا نقول على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نسكت " ـ يعني : فلا نفاضل ـ ، وهذا هو الذي أنكر ابن معين ، وتكلّم فيه بكلام غليظ ؛ لأن القائل بذلك قد قال بخلاف ما اجتمع عليه أهل السُّنة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر : أن علياً أفضل الناس بعد عثمان ـ رضي الله عنه ـ وهذا مما لم يختلفوا فيه ، وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان .

واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر .

وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أن حديث ابن عمر وَهَمٌ ، وأنه لا يصح معناه وإن كان إسناده صحيحاً ." اهـ من" الاستيعاب " (١١١٦/٣) ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ

أقول : فهذا هو كلام ابن عبد البر ـ رحمه الله تعالى ـ ، وهذا هو الذي نقله وحكاه ، فلا أدري أما يستحيي هؤلاء الأغمار عن هذا الهذيان !! نعوذ بالله من الخذلان .

وصدق من قال :

فالعيبُ في الجاهل المغمورِ مغمورُ　　وعيبُ ذي الشرفِ المذكور مذكورُ

ظلامة الظفر تُخْفى من حقارتها　　ومثلها في سواد العين مشهورُ

وأما قول ابن عبد البر : (واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر) فلا يعني بالسلف الصحابة قطعاً ، وإنما عنى بغض الكوفيين



ممن سبقه ، وقد سبق حكاية إجماع الصحابة على تقديم الصديق الأكبر على جميع أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم ، ورضي الله عنهم جميعاً -.

وأما قوله فيمن قالوا بحديث ابن عمر المتقدم : (وهذا هو الذي أنكر ابن معين ... الخ) فغير ظاهر ؛ لأن إنكار ابن معين وكلامه الغليظ إنما هو فيمن لم يُرَبِّع بخلافة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - لا في التفضيل ، فلا تعارض بين ما جاء عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وبين ما جاء عن ابن معين - رحمه الله تعالى -.

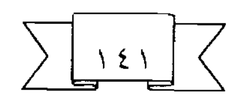
وعليه ؛ فلا يصح الحكم بوهم حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ، لاسيما وأن كلام ابن عمر على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وكلام ابن معين فيما بعد ذلك ، والله أعلم .

وتتميماً للفائدة أقول :

حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - السالف : قد أخرجه الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في " صحيحه " (برقم ٣٦٥٥) .

وقد ذكر له الحافظ - رحمه الله تعالى - في " الفتح " (٧/١٦) طرقاً أخرى عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، ثم عزا القول به إلى الجمهور ، ثم أجاب عن إعلال ابن عبد البر المتقدم له بقوله :

" وتُعُقِّب - أيضاً - (يعني : ابن عبد البر) - بأنه لا يلزم من سكوتهم إذ ذاك عن تفضيله على الدوام : بأن الإجماع المذكور إنما حدث بعد الزمن الذي قَيَّده ابن عمر ؛ فيخرج حديثه عن أن يكون غلطاً ." اهـ



ثم قال الحافظ (١٧/٧) :

" ونقل البيهقي في " الاعتقاد " بسنده إلى أبي ثور؛ عن الشافعي أنه قال :

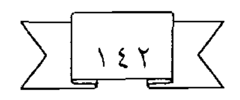
" **أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي** ." اهـ كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ

أقول : وهذا هو الصواب ـ كما أسلفنا ـ ، ولو أن هذا المعترض وأشباهه أنصفوا واستقاموا؛ لظفروا بالحق كما ظفر به هؤلاء الجبال الرواسي .

إنْ كنتَ تسعى للسعادة فاستقم   تَنَلِ المرادَ ولو سموتَ إلى السَّمَا
أَلِفُ الكتابةِ و هْو بعضُ حروفها   لَمَّا استقام على الجميعِ تقدَّمَا

وأما ما نسبه المعترض لـ" أسد الغابة " ترجمة أبي جحيفة ، فهو حجة عليه لا له ، فقد ذكر ابن الأثير من طريق الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أخبرنا منصور بن عبد الرحمن ـ يعني : الأشل ـ ، عن الشعبي ، حدثني أبو جحيفة ـ الذي كان عليٌّ يسميه : وهب الخير ـ قال : قال لي عليٌّ : " يا أبا جحيفة ، ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها ؟

قال : قلتُ : بلى ـ قال : و لم أكن أرى أن أحداً أفضل منه ـ قال : " أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، وبعد أبي بكر عمر ، وبعدهما آخر ثالث ." و لم يسمه .



أقول : هذه الرواية موجودة في " مسند الإمام أحمد " (١/١٠٦) وقد أخرج عبد الله ابن الإمام أحمد في " زوائده " وغيره من طرقٍ هذا الأثر وليس فيه قول أبي جحيفة : (ولم أكن أرى أن أحداً أفضل منه)، ولكن إنْ صح هذا عنه ـ رضي الله عنه ـ، فيُحمل على أنه كان يرى هذا قبل أن يخبره أمير المؤمنين على بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بما أخبره به ، كما سبق التنبيه عليه من كلام العلامة العباد ـ حفظه الله تعالى ـ

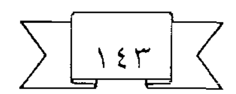
وأيضاً فهو منقوض بجزم أمير المؤمنين على ـ رضي الله عنه ـ بأن أفضل هذه الأمة بعد نبيها ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ

بل قد أخرج عبد الله بن أحمد ـ أيضاً ـ في " زوائده على المسند " (١/١٠٦) تخطئة أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ لأبي جحيفة في ذلك ، فأخرج من طريق يحيى بن أيوب البجلي ، عن الشعبي ـ أيضاً ـ ، عن أبي جحيفة وهب السوائي ، قال : خطبنا عليٌّ ، فقال : " مَنْ خير هذه الأمة بعد نبيها ؟ "

فقلتُ : أنتَ يا أمير المؤمنين .

قال : " لا ، خيرُ هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، وما نُبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر ."

أقول : وبعد هذا البيان الصريح من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ؛ لا أدري ما زال المعترض يصرُّ على تهافته وعناده ، نعوذ بالله من اتباع الهوى وفساده .



(**تنبيه**) :

وبعد أن كتبتُ هذا رأيتُ المعترض حذف بعض الكلمات الدَّالّة على تشيعه وافترائه على الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ، وعلى الإمام الساجي ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالته " مباحثة السائرين " (ص ٢٣ـ ٣٤) ، بل زاد (ص٣٣) فقال في الإمام الساجي: " كان شديداً متصلباً في السنة ." اهـ

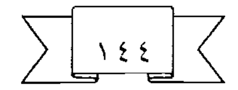
فظننتُه تراجع عن هذه الكلمات بحذفه لها ، وأنه تاب إلى الله ـ تعالى ـ منها ، ففرحتُ بذلك فرحاً عظيماً ، ودعوتُ الله ـ تعالى ـ أن يوفقه للتوبة ميما بقي ، فقد قال الله ـ تعالى ـ :

(قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) .

إلا أنني سرعان ما تنبهتُ إلى أن رسالته " مباحثة السائرين" مطبوعة سنة (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م) ، وأنه طبع كتابه " رفع المنارة " الطبعة الثانية بعد ذلك بنحو عامين ، ولم يحذف منها هذا الهراء والافتراء ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

ظننتُ بهم ظناً جميلاً فخيبوا رجائي وما كل الظنون تصيبُ
وقد كان ظني بابن سُعْدَى سعادةً وما الظن إلا مخطئ ومصيبُ







۞ فصـــل ۞

وكعادة المعترض في دعاويه العريضة ، وإطلاقاته المشة الغريضة ، ادَّعى (ص١٩٤ـ١٩٥) أنه لم يجد من صرَّح بتضعيف عطية العوفي بسبب شيء أُنكر عليه إلا ابن عدي ، فإنه أورد له حديثاً واحداً في ترجمته من " الكامل" (٥/ ٢٢٠٧) فجاء ـ أي : ابن عدي ـ بدليل يؤيد دعواه ، ولم يصرح بها .

قال ابن عدي : حدثنا أبو العلاء محمد بن أحمد الكوفي بمصر ، ثنا محمد بن الصَّباح الدولابي ثنا إبراهيم بن سليمان بن رزين ـ وهو أبو إسماعيل المؤدب ـ ثنا عطية العَوفي في سنة عشر ومائة ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " **إن أهل عِليين ليراهم مَنْ تَحتهم كما ترون الكوكب الدُّري** ، **وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما**."

ثم ذكر المعترض أن الحديث أصله في "الصحيحين" بدون قوله: " **وإن أبا بكر وعمر منهما وأنعما** ."

ثم غالط المعترض مغالطة عظيمة ، فذكر أن هذه الزيادة ثابتة لم ينفرد بها عطية العوفي ، وقد روى مجالد عن أبي الوداك ، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً ، ثم قال :

" مجالد فيه كلام ، لكن تابعه غير واحد من الثقات ، وأبو الوداك تابعي ثقة ." اهـ

أقول : إن هذا تلبيس واضح ، وتلاعب فاضح ، فيه من التحايل والمغالطة والإغراب والتعقيب على الأئمة المتقدمين ما يوهم القراء أن هذا المعترض حاله كما قال القائل :

وإني وإنْ كنتُ الأخير زمانه ... لآتٍ بما لم تستطعه الأوائلُ

ولكن أهل الحق لا يكترثون بطرق الباطل ، ويدركون أنها لا تعدو عن كونها من طرق التلفيق والتأنيق ، والتزوير والتزويق ، وأن صاحبها مفضوح مكشوف أمره ، مهما حاول التزيِّي بغير زيِّه ، والتظاهر بما ليس فيه ، ولا عبرة بمدح من لا يعي ولا يُحْسن .

ولقد أحسن من قال :

ولو لبس الحمار ثيابَ خَزٍّ ... لقال الناسُ : ياَلَكَ من حِمَارِ

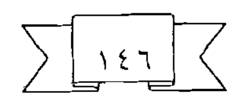
ولقد أصاب الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله تعالى ـ في تحميله عطية العوفي عهدة نكارة هذه الزيادة ؛ فإنه قد خالف بذكرها من هُما أولى منه وأحفظ ، وهما :

* **عطاء بن يسار** ، وهو ثقة .

أخرج حديثه الإمام البخاري في" صحيحه " (رقم ٣٢٥٦) ومسلم في " صحيحه " (رقم ٢٨٣١) .

* **و النعمان بن أبي عياش** ، وهو ثقة .

أخرج حديثه الإمام البخاري ـ أيضاً ـ في " صحيحه " (رقم٦٥٥٦).



كلاهما يرويانه عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - مرفوعاً بدون ذكر الزيادة .

وخالفهما عطية العوفي فرواه عن أبي سعيد - رضي الله عنه - مرفوعاً وذكر الزيادة .

أخرجه أبو داود في " سننه " (رقم ٣٩٨٧) ، والترمذي في "جامعه " (رقم ٣٦٥٨) ، وابن ماجه في " سننه "(رقم ٩٦) ، وعبد بن حميد في " المنتخب من المسند "(رقم ٨٨٧) ، والإمام أحمد في " مسنده " (٣/ ٢٧ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٩٣ ، ٩٧) ، والحميدي في " مسنده" (رقم ٧٥٥) ، وابن أبي عاصم في " السنة " (رقم ١٤١٥) ، وأبو يعلى في " مسنده " (أرقام : ١١١٧ ، ١١٣٠ ، ١٢٩٩) ، والطبراني في " الأوسط " (أرقام: ٢٩٥١ ، ٣٤٢٧ ، ٧٣٤٠ ، ٥٤٨٧ ، ٩٤٨٨) ، وفي " الصغير " (١/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ٣٥٣ الروض) ، والدولابي في " الكنى" (١/ ٣١٨ / رقم ٥٦٤ / ط . دار ابن حزم) ، وأبو جعفر ابن البختري في " جزئه " (رقم ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ١٣٧٧ / مجموع فيه مصنفات ابن البختري) ، وغيرهم .

ومخالفة عطية لهذين الثقتين ، وللمحفوظ عن أبي سعيد - رضي الله عنه - مما اعتمده صاحبا " الصحيح " وتلقته الأمة بالقبول ، لهو من أكبر الأدلة على وهمه وسوء حفظه .

قال البرذعي : قلتُ لأبي زرعة : حديث عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر : أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن إخصاء الخيل ؟

فقال : " هذا رواه أيوب ، ومالك ، وعبد الله ، وبرد بن سنان ، ومحمد بن إسحاق ، والمعمري ، وجماعة ، عن نافع ، عن ابن عمر فقط .

وبمثل هذا يُستدل على الرجل : إذا روى مثل هذا وأسنده غيره ."

قال البرذعي : " يعني : أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يُستدل على سوء حفظه وضعفه ." اهـ (٢/ ٦٩٣ ـ ٦٩٤/ أبو زرعة وجهوده).

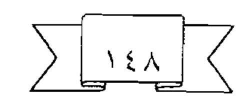
وقال ابن أبي حاتم في " العلل " (رقم٣٠٩) : وسألتُ أبي عن حديث رواه لوين ، عن سعيد بن راشد السماك ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عمر ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- : أنه صلى الفجر فأبصر رجلاً يصلي الركعتين ... فذكر الحديث .

فقال أبي : " حدثنا لوين بهذا الحديث ."

فقال أبي : " يُرى ضعْفُ الرجل في روايته من هذا ."

روى هذا الحديث سفيان بن عيينة ، عن سعد بن سعيد ، عن محمد ابن إبراهيم بن الحارث ، عن قيس بن عمرو ، عن النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-

قال ابن عيينة : " روى هذا الحديث عطاء عن سعد بن سعيد فكيف سمع عطاء من ابن عمر ، وهو قد سمع من سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس بن عمرو ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ؟! " اهـ



أقول : وأما متابعة أبي الوداك التي ذكرها المعترض :

فقد أخرجها الإمام أحمد في " المسند"(٣/ ٢٦) ، وأبو يعلى في "مسنده "(٢/٤٦١/رقم ١٢٧٨) ، وابن حبان في " المجروحين "(٣/ ١١).

والطريق إليه لا تصح ، فيها مجالد بن سعيد ، قال عنه الحافظ في " التقريب" :

" **ليس بقوي ، وقد تغيَّر آخر عمره** ." اهـ

وعليه ؛ فلا تصح متابعه أبي الوداك لعطية ، وانحصرت العلة في عطية، الأمر الذي ينادي بصحة ما ذهب إليه الحافظ أبو أحمد بن عدي ـ رحمه الله تعالى ـ ، وبخطأ المعترض وتلاعبه في تخطئته هذا الحافظ العَلَم .

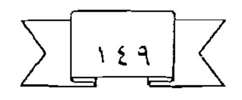
كلُّ من يدَّعي ما ليس فيهِ كـذَّبَتْهُ شواهدُ الامتحانِ

وأما دعوى المعترض أن مجالداً قد تابعه غير واحد من الثقات ، فهي دعوى كاذبة ، ما حمله عليها إلا التعصب الأعمى ، و اتباع الهوى ، ومخالفة سبيل المؤمنين .

ثم تلاعب المعترض تلاعباً آخر ، فَعَمَدَ (ص ١٩٦) إلى قول الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في حديث عبد الملك ، عن عطية ، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً : " **تركتُ فيكم الثقلين** " :

(**أحاديث الكوفيين هذه مناكير** .) اهـ

فغالط المعترض ـ كعادته ـ وفسَّر النكارة بمطلق التفرد .



والجواب ـ ومن ربي أستمد العون والصواب ـ : أن هـذا تفسير خطأ ، لا يدل إلا على مبلغ جهل صاحبه أو تجاهله ؛ إذ أن كلمة الإمام أحمد إعلال صريح لهذا الحديث من هذه الطريق بعينها ، ويعني بها التفرد الذي لا يحتمل من عطية عن الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ ، وهو من السبعة المكثرين في الرواية ، الذين رووا عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فوق الألف حديث .

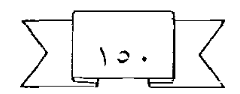
وقد جمعهم الناظم في قوله :

سَبْعٌ من الصحب فوق الألف قد نقلوا
من الحديث عن المختارِ خير مضرْ
أبو هريرة ، سعد ، جابر، أنس
صِدِّيقة وابن عباس كذا ابن عمرْ

وسعدٌ في البيت الثاني هو ابن مالك بن سنان الأنصاري أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنهما ـ ، وقد نظمهم آخر فقال :

والمكثرون في رواية الأثرْ   أبو هريرة يليه ابن عمرْ
وأنس والحبر والخدري   وجابر وزوجة النبي

ويؤكد هذا : أن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ قد نقل تضعيف عطية العوفي عن هشيم ، والثوري ـ كما سبق ـ ، بل قد صَرَّح أحمد بتضعيفه، فقال :



" **هو ضعيف الحديث** ." اهـ من " العلل ومعرفة الرجال " (١/٥٤٨/رقم١٣٠٦).

وعليه ؛ فلا تصح دعاوى هذا المعترض العريضة ، وتأويلاته المشة الغريضة ، وهكذا ينادي على نفسه بشدة الجهل أو التجاهل ، نعوذ بالله ـ تعالى ـ من الكلام بغير علم .

قَدِّرْ لرجلك قبل الخطو موضعها فمن علا زَلَقاً عن غِرَّةٍ زلجا

وقال العلامة السهسواني في " صيانة الإنسان " (ص١١٩ ـ ١٢٠):

" ومن موجبات ضعف حديث عطية العوفي أنه قد رُوي عنه حديثان منكران ضعيفان جداً حتى قيل : إنهما موضوعان ، ورجال سندهما كلهم ثقات غير عطية فهما من بلاياه :

(**أحدهما**) ما ذكره الذهبي في " الميزان " في ترجمة الحكم بن فضيل ونصه : حدثنا القاسم بن زكريا بن سويد أنبأنا الحكم بن فضيل حدثنا عطية عن أبي سعيد مرفوعاً : " اليدان جناح ، والرجلان بريد ، والأذنان قمع ، والعينان دليل ، واللسان ترجمان ، والطحال ضحك ، والرئة نفس، والكليتان مكر ، والكبد رحمة ، والقلب ملك ، فإذا فسد الملك فسد جنوده. "

قلت : وقد وثقه أبو داود ، وعطية واه .

قال الخطيب : " الحكم بن فضيل واسطى سكن المدائن يكنى أبا محمد عن سيار أبي الحكم ويعلى بن عطاء روى عنه عاصم بن علي ومحمد بن أبان الواسطي." وقال: "كان من العباد ."

فهذا آخر كلام الذهبي ، فعلم أن ضعف هذا الحديث ليس من قبل الحكم بن فضيل بل من جهة عطية.

و (**ثانيهما**) ما ذكره الذهبي أيضاً في " الميزان " في ترجمة سلام بن سليمان ونصه هكذا : " أخبرنا عبد الرحمن بن مخلد بن كنانة أخبرنا عبد الصمد بن محمد سنة تسعة وستمائة ، أنبأنا عبد الكريم بن حمزة ، أنبأنا عبد العزيز بن أحمد ، أنبأنا تمام ، أنبأنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد ، حدثنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد ، حدثنا سلام بن سليمان ، حدثنا فضيل بن مرزوق ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يوم السبت يوم مكر وخديعة ، ويوم الأحد يوم عرس وبناء ، ويوم الاثنين يوم سفر ، ويوم الثلاثاء يوم حديد وبأس ، ويوم الأربعاء يوم الأخذ والإعطاء ، ويوم الخميس يوم طلب الحوائج ودخول على السلطان ، ويوم الجمعة يوم خطبة ونكاح. "

وقال النسائي في " الكنى " : " أنبأنا العباس بن الوليد ، حدثنا سلام ابن سليمان ثقة مدائني ."

وقال ابن عدي : " سلام بن سليمان عامة ما يرويه حسان ، إلا أنه لا يتابع عليه ."

كذا في " الميزان " ، فعُلم أن هذا البلاء ما جاء من قبل سلام ابن سليمان إنما جاء من قبل عطية ."

وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ الإشارة إلى الإعلال بعطية العوفي في غير ما حديث ، بل سيأتي أنه خالف ما في " الصحيح " ، وخالف نافعاً مولى ابن عمر ، وسالم بن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ، ترى هذا كله أثناء نقض تلاعب المعترض وتلبيسه في نصوص أهل العلم في تضعيف عطية العوفي ، وما خفي كان أعظم ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .



وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٦/٣٨٣) : سألت أبي عن عطية العوفي ، فقال : " **ضعيف الحديث ، يُكتب حديثه ، أبو نضرة أحبُّ إليَّ من عطية** ." اهـ

وقال أبو زرعة : " **كوفي لين** ." اهـ

أقول : هذا تضعيف صريح من هذين الإمامين لعطية العوفي ، لا يختلف فيه اثنان ، ولا ينتطح فيه عنزان .

ومع وضوح هذا التضعيف في عطية ، سعى المعترض في المغالطة فادَّعى أنه غير مقبول ، وأنه من الجرح المبهم غير المفسر ، فيُرد مقابل التعديل الوارد في حق عطية العوفي .

والجواب: أنه قد تقرَّر في علم الجرح والتعديل أن جرح الراوي إما أن يتجه إلى جهة العدالة وإما أن يتجه إلى جهة الضبط ، فإذا لم يُعلم أين اتجاهه ؛ فهو جرح مبهم غير مفسَّر ، وأما إنْ عُلم اتجاهه إلى إحداهما فهو جرح مفسر .

والناظر في قول أبي زرعة في عطية يعلم بداهة اتجاهه للحفظ والضبط، فهو لين في حفظه وضبطه.

وأما قول أبي حاتم ، فظاهره الضعف الخفيف الذي يصلح في الشواهد ، ويتجه للحفظ والضبط.

قال الحافظ الذهبي في " النبلاء " (٦/٣٦٠) ترجمة هشام بن حسان :

" **قد علمتُ بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل : " يكتب حديثه " أنه عنده ليس بحجة .**" اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الميزان " (٤/٣٤٥) ترجمة الوليد بن كثير المزني :

"وقال أبو حاتم : " **يكتب حديثه** ."

قال الذهبي :

" **مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار** ." اهـ

أقول : ومن الجرح المفسَّر في عطية قول ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ في " المجروحين " (٢/ ٢٠٩) ـ ترجمة فضيل بن مرزوق ـ :

" ويروي عن عطية الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره ،**والذي عندي أن كلَّ ما روى عن عطية من المناكير يُلزق ذلك كله بعطية ويبرأ منها فضيل** ." اهـ

والعجب أن هذا المعترض المتلوِّن قد أقرَّ بكلام ابن حبان هذا ، بل إنه أيَّده فقال ـ في معرض دفاعه عن فضيل بن مرزوق ـ (ص ١٧٨) :

" **وإذا روى** ـ (يعني : فضيل بن مرزوق) ـ **عن غير ثقة فحديثه غير ذلك ، فلا مدخل للثقة فيمن روى عنه ، وإنْ كان الرجل يؤدي ما سمعه تماماً فهو من رسم الثقة** ."

ثم زاد فقال :

" **إذا برئ الرجل من غلط غيره فلابد من إخراجه من " المجروحين " ، وإدخاله في " الثقات "** ." اهـ

ويعني بذلك تحميل العهدة عطية العوفي وتبرئة فضيل بن مرزوق منها !!

وهكذا قرَّر شيئاً وانتصر له ، ثم نكص على عقبيه فنقض ما كان أبرمه ، مستخفاً بعقول القراء ، ومتلاعباً بقواعد الحديث !!

وقد أخبر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ **أن شرَّ الناس ذو الوجهين** .

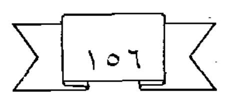
له ألف وجه بعد ما ضاع وجهه فلم ندرِ منها أيَّ وجه نُصَدِّقُ

ومن الجرح المفسَّر ـ أيضاً ـ في عطية العوفي قول الحافظ أبي الحسن الدارقطني ـ كما في " العلل " (١/ ٢٩١) ـ :

(**عطية مضطرب الحديث** .) اهـ

وغير خافٍ على اللبيب ما في هذا الجرح من التفسير ، وهو مما لم يذكره المعترض ، ولا أشار إليه أدنى إشارة ، ولعله لا يدري به أصلاً !!

وهذا كلُّه جواب على سبيل التَّنَزُّل وإرخاء العنان ، وإلا فلم يوثِّق عطية العوفي إلا ابن سعد ، ومع ذلك فلم يجزم به فقال : " ثقة **إن شاء الله** " ، وهو كذلك متساهل في التوثيق ، وأكثر مادته وغالبها من الواقدي ، والواقدي ليس بمعتمد ، فتوثيقه ـ هنا ـ لا شيء ، لاسيما أمام تضافر هؤلاء الحفاظ وتواردهم على تضعيف عطية العوفي بلا مخالف .



ولعله لذلك قد حكى بعضهم الاتفاق والإجماع على ضعف عطية العوفي ، ومنهم : أبو محمد بن حزم ، وابن الجوزي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والذهبي ، و البوصيري ـ رحمهم الله جميعاً ـ

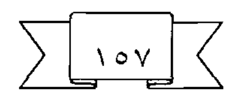
و لم يقف تهافت هذاالمعترض عند هذا الحدّ ، بل إنه ذكر (ص ١٩٧) أن هذا الجرح من أبي حاتم وأبي زرعة ليس من الجرح الشديد الذي ينزل بمفرده عند خلو الراوي من التعديل إلى درجة التالف الذي لا يعتبر بحديثه ، وأنه جرح خفيف لم يخلُ منه عدد من الرواة صحّح لهم الحفاظ ، وخُرِّج حديثهم في " الصحيح " .

والجواب ـ ومن ربي أستمد العون والصواب ـ : أن هذه حيلة معروفة لردِّ الحق ؛ فإن هذا الجرح الخفيف من هذين الإمامين في عطية العوفي كافٍ في ردِّ حديثه ، والحكم بضعفه ، خاصة عند التفرد على حسب ما تقرر في أصول هذا العلم الشريف .

وأما تصحيح بعض الحفاظ لمن كانوا بهذه الصفة ، ففي حالات وصور : كأن تحتف رواية هذا الضعيف بقرائن ـ ومنها المتابعة ـ تفيد أن حديث كذا وكذا مما حفظه و ضبطه ، إلى غير ذلك من القرائن .

أو أن يكون الحافظ ممن يستطيع تمييز صحيح حديثه من ضعيفه ، كما اشتهر هذا من صنيع صاحب " الصحيح " .

أو يكون تصحيحه هذا الحديث من تساهله وتسامحه ، ويخالفه في ذلك الأئمة .



وعليه ، فلا يمكن غضّ الطرف عن مثل هذا الجرح في الرواة لمجرد أن هناك من صحَّح لأشباههم بقرائن احتفت بروايتهم ، وهذا أمر واضح لا يحتاج لمزيد بيان .

وتقعقع المعترض وغالط مغالطة فاحشة ، فعمد (ص ٢٠٩) إلى آخر جملة من كلام الإمام أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ ، وهي :

(أبو نضرة أحب إليَّ ـ (يعني : من عطية) ـ ، فادَّعى المعترض أن هذا توثيق من أبي حاتم لعطية العوفي ، فقال : (ص ٢٠٩) :

" وهذا في حقيقته مقارنة بين ثقتين ، فإن أبا نضرة المنذر بن مالك العبدي ثقة ." اهـ

أقول ـ ومن ربي أستمد الحول ـ : هذه مغالطة معروفة ، وحيلة مكشوفة ، لا تدل إلا على مبلغ تلاعب صاحبها ومكره ، واستخفافه بعقول القراء ، نسأل الله السلامة .

فإن عبارة الإمام أبي حاتم كما في " الجرح والتعديل " (٣٨٣/٦) في عطية : (**ضعيف الحديث ، يكتب حديثه ، أبو نضرة أحب إلي من عطية .**) اهـ

فصرَّح ـ رحمه الله تعالى ـ بضعف عطية ، ثم ذكر أن أبا نضرة أحب إليه منه ، فلا يصح إطلاق أن هذه مقارنة بين ثقتين إلا عند مغفَّل أو متغافل !!

خفافيش أعشاها النهار بضوئه ... ولازمها قِطَعٌ من الليل مظلمُ



وقد اقتصر أبو محمد بن أبي حاتم على ذكر هذه الجملة الأخيرة في ترجمة أبي نضرة من " الجرح والتعديل " (٨/ ٢٤١) ، وقد ذكرها بتمامها في ترجمة عطية العوفي (٦/ ٣٨٣) .

فتلقف المعترض ما في ترجمة أبي نضرة ، وعدَّها جملة مستقلة ، بل عدَّها قولاً آخر للإمام أبي حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ يخالف ما صرَّح به من تضعيف عطية العوفي .

وحتى لا تنكشف حيلته في هذا ، بتر هذه الجملة من تتمة كلام أبي حاتم (ص ١٩٧) وذكرها مجردة (ص ٢٠٩) ، فأتى بظلمات بعضها فوق بعض ، وبتلبيسات آخذ بعضها برقاب بعض ، (**وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**).

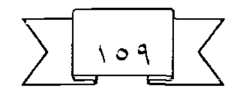
وقد صرَّح الإمام أبو حاتم بضعف عطية العوفي في موضع آخر :

ففي " علل الحديث " لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٩ / رقم ١٠٩٥) : حكم أبو حاتم بالنكارة على حديث يرويه محمد بن الحسن بن عطية العوفي ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ، ثم قال أبو حاتم :

" **ومحمد بن الحسن بن عطية ، وأبوه ، وجدُّه** ـ (**يعني : عطية العوفي**) ـ **ضعفاء** ." اهـ

ألم تَرَ أن الحقَّ تلقاه أبلجا وأنك تلقى باطل القول لجلجا

وقد تلاعب المعترض هذا التلاعب القبيح نفسه في فهم كلمة الإمام يحيى بن سعيد القطان في جبر بن نوف أبي الوداك :



(هو أحبُّ إليَّ من عطية .)

فقال المعترض (ص ٢٠٩) : " **هذا أيضاً مقارنة بين ثقتين** ." اهـ

أقول : هكذا لا يستحيي هذا المعترض من التفوُّه بهذا الهذيان البارد الذي يسخر منه العقلاء ، ويعجب له الألباء .

أمور يضحك السُّفهاء منها ويبكي من عواقبها اللبيبُ

ويكفي في ردِّ هذا التهافت و الاستغفال أن تعلم أن الإمام يحيى بن سعيد القطان من المضعِّفين لعطية العوفي .

فقد قال الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في" التاريخ الكبير" (٨٣/٤) :

" كان يحيى ـ (يعني : ابن سعيد القطان) ـ يتكلَّم في عطية." اهـ

وقال في " الأوسط " : قال علي عن يحيى :

" **عطية ، وأبو هارون ، وبشر بن حرب عندي سواء ، وكان هشيم يتكلَّم فيه** ." اهـ

أقول: وهذا تضعيف صريح من يحيى بن سعيد لا يختلف فيه عاقلان ، فإنه قد ضعَّف الآخرين ، بل إنه قد اتهم أبا هارون العبدي ، فتأمل !

الحق أبلج لا تزيغ سبيله والحق يعرفه ذوو الألبابِ

وكعادة المعترض لَمَّا علم قوه هذين النصين في نقض تلاعبه وتلبيسه ، عَمَدَ إلى الأول فأخفاه ودلَّسه كتماناً للحق ، ومجانبة للصدق ، وابتعاداً



عن الأمانة العلمية التي طالما جانبها ، اتباعاً لهواه ، وتعصباً لِمَا أحبَّ وارتضاه ، نعوذ بالله من شؤم البدعة والهوى .

وأما النص الثاني فقام عليه بمعول التحريف والتزييف ، فادَّعى أن يحيى هذا هو ابن معين ، وزاد في الإسناد (ص ٢٠٧) بعد يحيى : (بن معين) هكذا من كيسه ، تلبيساً وتحريفاً .

ثم عمد إلى المعنى فادعى أن هذه تسوية في الطبقة والمذهب !!!

كذا تجرأ بغير حياء ولا خجل ، متعامياً عن التصريح الصريح من يحيى بن سعيد بتضعيف عطية العوفي !!

ولله درُّ العلامة ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ فقد قال في " مفتاح دار السعادة " (٢/ ١١٥) :

" والمناكدة في البحوث إذا وصلت إلى هذا الحدِّ ؛ سمجت ، وثقلت على النفوس ، ومجَّتها القلوب والأسماع ...

ولقد وهت أركان مسألة بُنيت على هذا الشفا ؛ فإنه شفا جرف هار ، والله المستعان .

ومن كابر عقله في هذا ؛ سقط الكلام معه ، ونادى على نفسه بغاية الوقاحة ." اهـ



أقول : وقد سلك المعترض هذا المسلك ـ نفسه ـ في المكابرة والتلاعب والتلبيس مع الإمام يحيى ابن معين ، فعدَّ قوله ـ كما في" تاريخ الدوري" (٢/ ٤٠٧) :

(أبو نضرة أحب إليَّ ـ (يعني: من عطية)ـ عده توثيقاً لعطية العوفي، بحجة أن ذلك مقارنة بين ثقتين !!

وقد قال ابن أبي خيثمة : قيل لابن معين : عطية مثل أبي الوداك ؟

فقال ابن معين : " لا. "

قيل : مثل أبي هارون ؟

قال : " أبو الوداك ثقة ، ما له ولأبي هارون ." اهـ

أقول : وهذا نصٌّ صريح من يحيى بن معين في نفي أن يكون عطية العوفي مثل أبي الوداك ، مع أن أبا الوداك قد تكلموا في حفظه ، وضعَّفه بعضهم ، لكنه أحسن حالاً من عطية ؛ لذلك نفى ابن معين أن يكون مثله .

ومع وضوح هذا النص من الإمام يحيى بن معين ، تلاعب المعترض كعادته ، وسلك مسلك التلبيس والمغالطة ، فادَّعى (ص ٢٠٣) أن ابن معين ارتضى مقارنة عطية العوفي بأبي الوداك ، وأن هذا توثيق منه لعطية !!!

وغير خافٍ على اللبيب ما في هذه الدعوى من التلبيس البيِّن ، والاستغفال الفاحش ، والاستخفاف بعقول القراء ؛ إذ أن ابن معين يصرح بنفي المثلية بين عطية العوفي وبين أبي الوداك ، والمعترض يأبى إلا



المغالطة ويعدُّ هذا توثيقـاً ، فيخـالف في الواضـحات ، ويكـابر في المُسَلَّمات،ويناقش في البديهيات ، (**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**)

وليس يصحُّ في الأذهان شيء   إذا احتاج النهار إلى دلـيلِ

و لم يقف تلاعب هذا المعترض عند هـذا الحـدِّ ، بـل إنـه قـال (ص٢٠٣) :

" وقال يحيى بن معين في رواية أبي خالد الدقاق (ص ٢٧): " عطيـة العوفي ليس به بأس ." اهـ

ثم قال المعترض : هذا توثيق من إمام الجرح والتعديل لعطية العوفي ، وقد صرَّح يحيى بن معين أن من قال فيه : " لا بأس به " فهو ثقة ، وهذه حكاية عن نفسه ، ونصٌّ من عنده ، ولا اجتهاد مع وجود النصِّ ." اهـ

أقول ـ وبالله التوفيق ، ومنه أستمد العون على التحقيق ـ : هـذا كلام هائل ، وهو عنـد التحقيق باطل ، ليس تحته طائل ، فإن ابن معين يطلق هذه العبارة على الثقة ، وعلى من دون ذلك ممن كان مقبولاً ، ولو لم يكن ضابطاً ، انظر " فتح المغيث " (٢/ ١٥٣ / ط. مكتبة الباز).

ولست بحاجة إلى تطويل الكلام حول هذه المسـألة ؛ لأن في تتمـة رواية أبي خالد الدقاق عن ابن معين ما يوضِّح أنه ما أراد بها التوثيـق ، فقد قال أبو خالد الدقاق ـ في تتمة روايته ـ :

قيل ـ (يعني : لابن معين) ـ : يحتج به ؟



قال : " ليس به بأس ." اهـ

فدلَّت هذه التتمة ـ فيما يظهر ـ على حيدة الإمام يحيى بن معين عن الجواب بالاحتجاج به على أنه دون ذلك ؛ إذ لو كان يبلغ منزلة من يحتج به لأجاب بقوله : (نعم) ولَمَا حاد هذه الحيدة الواضحة .

ويؤكد هذا : أن الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله تعالى ـ قد صرَّح في أكثر من رواية بتضعيف عطية العوفي صريحاً .

قال ابن أبي مريم : سألتُ يحيى بن معين عن عطية العوفي ؟

فقال:" **ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه.** " اهـ من" الكامل " لابن عدي (٥/ ٣٦٩).

أقول : فإذا ضممتَ هذا النص إلى ما سبق ؛ سَهُلَ عليك إدراك مراد ابن معين بقوله : (ليس به بأس) ، ومعرفة تفسيره في هذا المقام ، بأن معناه أنه ليس به بأس في الشواهد والمتابعات، لا لذاته ، كما هو واضح .

وهذا هو السبب في حيدته السالفة ـ على ما يظهر ـ ، والله أعلم .

وقد روى أبو الوليد بن أبي الجارود عن يحيى بن معين قال :

" **كان عطية رجلاً ضعيفاً** ." اهـ من " الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ٣٥٩).

أقول : وهذا ـ أيضاً ـ قاضٍ على النزاع الذي اخترعه المعترض من عند نفسه ، موهماً تعارضاً بين أقوال الإمام يحيى بن معين !!

وهو كذلك موضِّح ومُبَيِّن لمعنى عبارته في رواية الدقاق ، وكذلك موضِّح ومُبَيِّن لسبب الحيدة التي حادها ابن معين ، والله أعلم .



ولَّما علم المعترض ما في هذه الحيدة من ابن معين من نقض ما رام إثباته ؛ مضى ـ تبعاً للهوى والتلبيس ـ في تحريفه للنصوص ، فبتر هذه التتمة المهمة ؛ ليقلب المعنى على حسب ما يوافق هواه، نعوذ بالله من اتباع الهوى وشروره .

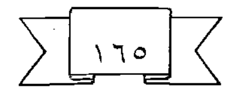
ولم يقتصر على هذا وفقط ، بل إنه رأى تتميماً لِمَا بدأه من التلاعب أن لا يذكر في هذا الموضع نص رواية ابن أبي مريم ، وابن أبي الجارود في تضعيف عطية العوفي ، مكتفياً بإشارة سريعة (ص ٢٠٧) ، مع شيء من الغمز واللمز بناءً على ما أوهمه من وجود خلاف بين تلامذة ابن معين في ذلك !!

والحق أنه ليس ثمة خلاف بينهم ، فرواياتهم متفقة على معنى واحد كما سبق بيانه ، ولا تجد خلافاً في ذلك إلا في مخيلة من يدفع بالصدر ، أو رام التلبيس والتلاعب والمغالطة ؛ تعصباً للبدعة ، واتباعاً للهوى ، وهكذا تلعب الأهواء بأهلها .

إذا رأيتَ الهوى في أُمةٍ حَكَماً فاحكم هنالك أن العقل قد ذهبا

لكن المضحك أن المعترض صدَّر الكلام على هاتين الروايتين بقوله في (ص٢٠٧) :

" وبعد أن تبيَّن لك أن يحيى بن معين قد وثق عطية العوفي ، فإنك قد تقف على أقوال ليحيى بن معين ظاهرها قد يشير إلى غير ذلك ." اهـ ثم أشار إلى رواية ابن أبي الجارود وابن أبي مريم .



أقول : فتأمل قول : (**أقوال ليحيى بن معين ظاهرها قد يشير إلى غير ذلك**) ، ثم تَذَكَّرْ أن نص رواية ابن أبي الجارود ، عن يحيى : (**كان عطية رجلاً ضعيفاً**) ورواية ابن أبي مريم : (**ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه**) لتعلم مدى تلاعب هذا المعترض في قوله : (**ظاهرها قد يشير**) !!!

والحق أنها نصٌّ في محل النزاع ، نعوذ بالله من التلاعب واتباع الهوى .

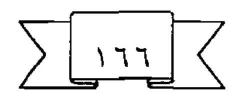
ثم إن المضحك أكثر أنك ترى هذا المعترض يغالط هذه المغالطة العظيمة في هذا الموضع ، مع أنه قد قال (ص١٩٨ـ ١٩٩) :

" وظاهر أن ابن عدي لم يقنع بشيء من هذه الأمور الثلاثة الأخيرة ، وارتضى قول يحيى بن معين في رواية ابن أبي مريم عنه حيث قال : " ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه " ، فتبع يحيى في مقولته ، بل ونقل عبارته ، فختم الترجمة بقوله : " مع ضعفه يُكتب حديثه ." اهـ

أقول : وإذا كان الحافظ أبو أحمد بن عدي قد ارتضى رواية ابن أبي مريم ، وقال بها ؛ فلا يضر تشغيب هذا المعترض المتطاول ، وقديماً قالوا :

إذا رضيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضبان عليَّ لئامها







۞ فصـــل منه ۞

وثمة رواية أخرى للدوري عن ابن معين توافق ما سبق من كلامـــه ، ولله الحمـــد والمِـــنَّـــة .

فقد قال عباس الدوري في " تاريخه " : قيل ليحيى : كيف حـــديث عطية ؟

قال : " صالح ." اهـــ

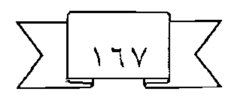
أقول : وهذه الرواية توافق ما سبق من الروايات عنه ، فإنها تفيد أن حديثه صالح في الشواهد والمتابعات .

وقد نصَّ ابن حبان في " المجروحين " (٢/٥٧) على أن هذه العبـــارة من الإمام أحمد ويحيى بن معين تمريض للقول في الراوي ، فقال :

" وقد مرَّض الشيخان القول فيه .

سمعت يعقوب بن إسحاق يقول : سمعت الدارمي يقول : سألت يحيى عن عبد الرحمن بن الغسيل ، فقال : " صويلح ."

سمعت محمد بن محمود النسائي ، يقول : سمعت علي بن سعيد يقول : سألت أحمد بن حنبل عن الغسيل ، فقال : " صالح ." اهـــ



وأقرَّه على ذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في "مقدمة الفتح " (ص ٤١٧) ترجمة عبد الرحمن بن سليمان الغسيل .[١]

وقد حاول المعترض (ص ٢٠٢) عدَّها من عبارات التوثيق التي تجعل الراوي في درجة من يُحَسَّن حديثه !!

ثم لَمَّا عُورض بنصِّ ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ أنها عبارة تمريض ، حاول الخروج من هذه المعارضة بدعوى أن هذا تمريض نسبي ، بالنسبة للدرجة العليا من التوثيق .

والجواب : أن هذه حيلة مكشوفة ، وشِنْشِنَة معروفة .

شِنْشِنَةٌ تُعرف من أخزم　　　و هُرَاءٌ دوماً ما أثمر

فإن دعوى أن هذا تمريض بالنسبة للدرجة العليا من التوثيق ، دعوى عارية عن الدليل ، بل إنها مخالفة للدليل ؛ لأن قائل هذه العبارة ـ وهو ابن حبان ـ خالف ما ادَّعاه المعترض مخالفة في غاية الوضوح ، فإنه ضعَّف عبد الرحمن بن سليمان الغسيل في " المجروحين " (٢/ ٥٧) في نفس الموضع الذي فسَّر كلمة الإمام أحمد ويحيى بن معين بأنها تمريض للقول فيه ، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ :

---

(١) وقد أخطأ الشيخ علي الحلبي ـ حفظه الله تعالى ـ في " الكشف والتبيين "(ص ٣٨) فظن أن الحافظ هو قائل هذا ، وتعقبه المعترض في ذلك فأصاب ؛ وقد تكرَّر من الشيخ الحلبي هذا الخطأ في غير هذه الرسالة ، فليصحح !!



" وكان ممن يخطئ ويهم كثيراً على صدق فيه ، والذي أميل إليه فيه ترك ما خالف الثقات من الأخبار ، والاحتجاج بما وافق الثقات من الآثار ." اهـ

هذا هو نص كلامه ، وهو قاضٍ على تلاعب هذا المعترض المغالط .

لا يستزلك أقوام بأقوالٍ ملفقاتٍ حَرِيَّاتٍ بإبطالِ

والأصل في كلمة (صالح) أنها من ألفاظ الشواهد و المتابعات ، حتى تأتي قرينة صارفة تصرفها إلى رتبة أعلى من ذلك ، أو تصرفها إلى مجرد الديانة والصلاح.

ففي " الجرح والتعديل " (٢٠٨/٢) : قال أبو زرعة ـ في إسحاق ابن إبراهيم الحنيني ـ :

" صالح ."

قال الحافظ في " تهذيب التهذيب " :

" **يعني : في دينه لا في حديثه** ." اهـ

أقول : ونظائر هذا كثيرة جداً .

وقد نصَّ جماعة من أهل العلم على أن (صالح الحديث) من عبارات الشواهد والمتابعات ، منهم : ابن أبي حاتم ، فإنه عدَّها في بيان درجات الرواة من خلال ألفاظ الجرح والتعديل من الطبقة الرابعة، وقال (٣٧/٢):

" **وإذا قيل : " صالح الحديث " فإنه يُكتب حديثه للاعتبار** ." اهـ

وتبعه على هذا كثير من أهل العلم .

وصنيع الأئمة يؤكد ذلك :

ففي " الجرح والتعديل " (٦/ ١٠٨) سأل ابن أبي حاتم أباه عن عمر بن رؤبة التغلبي .

فقال : " صالح الحديث ."

قال ابن أبي حاتم : تقوم به الحجة ؟

فقال أبو حاتم : " لا ، ولكن صالح ." اهـ

وفي" الجرح والتعديل "(١٥١/٧) :قال أبو حاتم ـ في كثير بن زيد ـ:

" صالح الحديث ، ليس بالقوي ، يُكتب حديثه ." اهـ

وفي (٣٠/٨) : قال في محمد بن عمرو بن علقمة :

" صالح الحديث ، يُكتب حديثه ، وهو شيخ ." اهـ

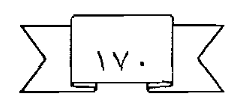
وثمة أمثلة كثيرة جداً تدل على هذا ، خاصة في كتاب " الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم .

وثمة أمثلة أخرى من صنيع الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله تعالى ـ تؤكد ذلك ، وإليك بعضها :

* روى أبو خالد الدقاق (رقم ٥١) عن ابن معين أنه قال في قزعة بن سويد :

" ليس بذاك القوي ، وهو صالح ." اهـ

* وقال ابن الجنيد في " سؤالاته "(رقم ٦٨٧) : سألت يحيى عن عمر ابن حمزة الذي روى عن أسامة ؟



فقال : "هو عمري ."

قال ابن الجنيد : قلت : هو مستقيم الحديث ؟

قال : " **صالح ليس بذاك ، يحدّث عنه مروان الفزاري** ." اهـ

أقول : وضعَّفه في " تاريخ الدوري " و " تاريخ الدارمي " .

* وروى أبو خالد الدقاق (رقم ٣٠٧) عن ابن معين أنه قال في مندل وحبان ابني العنزي :

" **صالح ليس بذاك القوي حديثه ، هو وأخوه شيء واحد** ." اهـ

* وفي " سؤالات " ابن محرز (١/ ٧٠) : قال يحيى في مندل :

" **ليس بذاك** " ، وضعَّف من أمره ، ثم قال :

" **صالح** ." اهـ

* وروى إسحاق بن منصور عن ابن معين أنه قال في عبَّاد بن راشد التميمي :

" **صالح** ."

وقال الدورقي ، عن ابن معين :

" **ضعيف** ."

وروى الدوري عنه قال :

" **حديثه ليس بالقوي ، ولكن يُكتب** ." اهـ

*وروى الدوري عن ابن معين أنه قال في عباد بن كثير الثقفي :

" **ضعيف الحديث ، وليس بشيء** ."



وروى ابن أبي مريم عنه :

" **لا يُكتب حديثه .**"

وروى الدارمي عنه :

" **ليس بشيء في الحديث ، وكان رجلاً صالحاً .**" اهـ

أقول : والصلاح في هذا المثال الأخير يُحمل على الدين ، والله أعلم.

وفي " الكامل " لابن عدي (١/٢٣٤/ط. دار الفكر) ترجمة إبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة : قال عثمان بن سعيد : سألت يحيى عن إبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة ؟ فقال : " صالح ."

وقال ابن عدي :

" **وهو صالح في باب الرواية كما حكى عنه يحيى بن معين ، ويُكتب حديثه مع ضعفه .**" اهـ

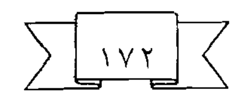
وقال ابن شاهين في كتابه " ذِكْر من اختلف العلماء ونُقَّاد الحديث فيه"(ص ٦٧ / رقم ٢٣) ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار :

" . . . **وهذا الكلام من يحيى بن معين يوجب السكوت عنه ؛ لأنه لم يوثقه فقال : " صالح ."**

والألفاظ في الشيوخ منتبذة المعاني ، والله أعلم ." اهـ

أقول : وهذا تصريح عزيز يؤكد صحة ما سبق تقريره ، وينادي بأعلى صوته بخطأ المعترض في دعواه المتهاوية ، (**فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ**.)





*** فائدة ***

فرَّق الحافظ -رحمه الله تعالى- بين قولهم : (صالح الحديث) وقولهم : (صالح) فقط ، فقال في كتابه " النكت على كتاب ابن الصلاح " (٢/ ٦٨٠) :

" وقول الخليلي : " إنه شيخ صالح " أراد به: **في دينه لا في حديثه ؛ لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيَّدوا ذلك ، فقالوا : " صالح الحديث " ، فإن أطلقوا الصلاح ، فإنما يريدون به في الديانة ، والله أعلم** ." اهـ

أقول: وليس هذا على إطلاقه ؛ لأنهم قد يطلقون الصلاحية فقط ، ويعنون بها في الحديث ، وهذا أمر ملموس ، وإليك مثاله :

قال أبو حاتم - (كما في الجرح والتعديل " (٣/ ٢٦١) في حنش ابن المعتمر - :

" **هو عندي صالح** ."

قال ابن أبي حاتم : " يحتجون بحديثه ؟ "

قال : " لا أراهم يحتجون بحديثه ." اهـ

وقال ابن القطان الفاسي في " الوهم والإيهام "(٢/ ٢١١/رقم ١٩٥) - بعد أن أورده - :

" **فمعنى" هو عندي صالح " أي : في الحديث ، وهو لفظ متعارَف منه ومن غيره** ." اهـ



أقول : وقد سبق نحوه من كلام ابن عدي في " الكامل " (١/٢٣٤) ، والله أعلم .

فائدة أخرى :

قال محمد عوامة ـ شيخ المعترض ـ في مقدمة تحقيقه لـ " التقريب" (ص ٣٩) في معرض الكلام على قوله : (صالح الحديث) :

" **وهي ـ من حيث الاصطلاح العام ـ في المرتبة السادسة ،كما في " فتح المغيث " (١/٣٣٨ ـ ٣٣٩) إلا عند ابن مهدي فهي في المرتبة الرابعة** ." اهـ

فلا أدري ماذا عسى المعترض أن يقول في شيخه وقد خالفه هذه المخالفة الواضحة ؟!

والحقُّ أولى أن يُجابَ وإنما ... لم أدرِ ما حيلولة المتحيِّلِ





۞ فصـــل منه ۞

وتجاسر المعترض (ص ٢٠٢) فادَّعى أن ابن القطان الفاسـي فَهِـمَ الفَهْمَ الصحيح لكلمة ابن معين: (صالح) فقال ـ كما في" نصب الراية " (٤/ ٦٨) ـ :

" عطية العوفي مضعَّف ، وقال ابن معين فيه : " صالح " ، فالحـديث حسن ." اهـ

أقول ـ وبربي أصول وأجول ـ: يا لله العجب من هذا الفهم السقيم، والقول المحدث الذميم !!

فلم يحسِّن ابن القطان لعطية العوفي لذاته ، وإنما حسَّن له لغيره ، وهذا النصُّ الذي نقله المعترض من" نصب الراية " (٤/٦٨) بنـزول ، هو في كتابه " بيان الوهم والإيهام "(٤/٣٦٣/رقم١٩٥٠) بنصـه في بـاب : " ذِكْر أحاديث سكت عنها مصححاً لها وليست بصحيحة " ، غـير أن كلمة (مضعَّف) وقعت فيه : (يُضعَّف).

ومراد ابن القطان : أن عطية العوفي يُضعَّف في الحديث ، وقد قال فيه ابن معين: (صالح) ، مثله ممن يُحسَّن حديثه في الشواهد والمتابعات [1] .

---

(١) وقد ذكر محقق " بيان الوهم والإيهام " ط.دار طيبة شاهداً من حديث أمـير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، فليراجع .



ويؤكد هذا :

أن ابن القطان : قد صرَّح بتضعيف عطية العوفي في غير ما موضع ، بل أعلَّ به رواياته التي لم يجد له فيها متابعاً .

ففي " بيان الوهم والإيهام " (٣/١٢٥/رقم٨٢٠) : قال ابن القطان :

" **عطية العوفي ضعيف** ." اهـ

وفي (٣/٥٨٧/رقم ١٣٨٤) قال :

" فاعلم أن سعيد بن عمارة مجهول كذلك ، **والحارث بن النعمان** ، **وسوَّار بن مصعب** ، **وعطية: ضعفاء** ." اهـ

وفي (٤/ ٦٣٣/رقم ٢١٨٧) قال :

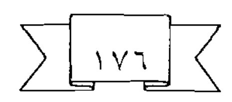
" **وعطية العوفي ضعيف** ." اهـ

فهذه أحكام ابن القطان على عطية العوفي ، فهل مازال المعترض يصرُّ على التشبث بخيوط العنكبوت ، نعوذ بالله من الكلام بغير علم .

قـل لمن يدَّعي في العلم فلسفةً حفظتَ شيئاً وغابت عنك أشياءُ

وقد سلك المعترض نفس مسلكه في التلاعب والاستغفال ، فقال (ص ٢٠٢/حاشية) :

" وهذا حافظ آخر من المتأخرين هو الهيثمي إذ اعتمد توثيق ابن معين في " مجمع الزوائد " (٧/٣١٤) كما حسَّن لعطية العوفي في موضع آخر انظره (١٠/٣٧١) ." اهـ



والجواب ـ ومن ربي أستمد العون على الصواب ـ : أن هذا تلاعب مفضوح ، واستغفال مقبوح ، فإن الحافظ الهيثمي -رحمه الله تعالى- من المضعفين لعطية العوفي في غير ما موضع من كتابه " مجمع الزوائد "، بل في المصدر الذي عزا إليه المعترض (٣١٤/٧) فقال :

" **وفيه عطية العوفي وهو ضعيف ، ووثقه ابن معين** ." اهـ كلامه.

بل قال ـ أيضا ـ في " المجمع " (١٠٩/٩) :

" **وفيه عطية العوفي ، وثقه ابن معين ، وضعفه أحمد وجماعة** ." اهـ

أقول : فجزم -رحمه الله تعالى- بضعفه ، بل أعلَّ به روايته .

وأما قوله :(وثقة ابن معين) فلا يعني به ما فهمه المعترض ؛ لأنه فسَّر ذلك في موضع آخر ، فقال (٣٣١/١٠) :

" **وفيه عطية العوفي ، وهو ضعيف ، وفيه توثيق لَيِّن** ." اهـ

فحكم -رحمه الله تعالى- على ذلك التوثيق الذي في عطية بأنه توثيق ليِّن، يعني : في رتبة الشواهد والمتابعات .

ويؤكد هذا :

أن الهيثمي مرَّض القول في هذا التوثيق ، فقال في "المجمع"(١٢٠/٣) :

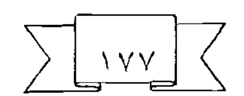
" **وفيه عطية بن سعد** (١)**وفيه كلام وقد وُثِّق** ." اهـ

ثم وصف هذا الكلام الذي في عطية بالكثرة ، فقال في (١٦٦/٣) :

" **وعطية فيه كلام كثير وقد وُثِّق** ." اهـ

---

(١) وقع في المطبوع من " المجمع " (سعيد) وهو خطأ .



وقال ـ أيضاً ـ في (٣/ ١٨٠) :

" **وفيه عطية بن سعد وفيه كلام كثير وقد وُثِّق** ." اهـ

كما فسَّر هذا بالضعف فقال في (٤/ ٥٩) :

" **وفيه عطية العوفي ، وهو ضعيف ، وقد وُثِّق** ." اهـ

وقال ـ أيضاَ ـ في (٤/ ١٠٢) :

" **وفي إسناد البزار عطية وهو ضعيف ، وقد وُثِّق** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في (٥/ ٧٤) :

" **وفيه عطية بن سعد وهو ضعيف ، وقد وُثِّق** ." اهـ

بل جزم بضعفه دون الإشارة إلى هذا النوع من التوثيق ، فقال في (١٠/ ٢٩) :

" **و فيهما كلاهما عطية ، وحديثه يُكتب على ضعفه** ." اهـ

بل قال في (٧/ ٢٧٨) :

" **وفيه عطية وهو ضعيف** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ (١٠/ ٢٣٩) :

" **وفي إسناده عطية وقد ضعفه غير واحد** ." اهـ

أقول : فهذه نصوص الهيثمي ـ رحمه الله تعالى ـ في " مجمع الزوائد "، فهل مازال المعترض يُصِرُّ على قوله في الهيثمي: اعتمد توثيق ابن معين في " مجمع الزوائد " (٧/ ٣١٤) !!! نعوذ بالله من أهل التلاعب والمغالطة .

وأما قول المعترض : " كما حسَّن لعطية العوفي في موضع آخر انظره في (١٠/٣٧١) " ، فلا يدل هذا إلا على التلاعب واتباع الهوى ؛ إذ قد جزم الحافظ الهيثمي في غير ما موضع بضعف عطية العوفي،فلو حسَّن له إنما يكون ذلك في الشواهد والمتابعات كما هو معلوم ومقرر. **هذا أولاً**.

أما ثانياً : فإن الهيثمي -رحمه‌الله تعالى- قد صرَّح بذلك في نفس الموضع الذي أشار إليه المعترض وهو (١٠/٣٧١) فساق حديث أبي سعيد المرفوع : " **كل نبي قد أُعطي عطية فتنجزها ، وإني اختبأت عطيتي شفاعة لأمتي** " ثم قال :

" رواه البزار وأبو يعلى وأحمد ، **وإسناده حسن لكثرة طرقه** ." اهـ

أقول : وقد أخرجوه من غير طريق عطية العوفي ؛ لذا نصَّ الهيثمي على أن تحسينه لهذا الحديث كان لكثرة طرقه ، فقال :

" **وإسناده حسن لكثرة طرقه** ." اهـ

وهذا وحده كافٍ في بيان تلاعب هذا المعترض ومجانبته للأمانة العلمية ، حيث ادَّعى أن الهيثمي اعتمد توثيقاً من ابن معين ، وأنه حسَّن لعطية العوفي ، نعوذ بالله من سبيل أهل البدع والأهواء ، (**وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ**)



۞ فصــــل ۞

وتلقَّف المعترض (ص ١٩٨) قول الحــافظ في" نتــائج الأفكــار " (٢٧١/١) :

(ضَعْفُ عطية إنما جاء من قِبَل التشيع ومن قِبَل التدليس .) اهـ

وطار به فرحاً ، ظاناً أن عطية إذا كان التشيع والتدليس لا يضــران روايته مطلقاً ؛ فهو ثقة !!

والجواب ـ مستعيناً بالله ، وما توفيقي إلا به ـ: أن الغريــق يتعلــق بالطحلب ، فلمَّا لم يجد المخالف سبيلاً إلى إثبات ما وافق هواه ، وتقرير ما خالف ما أحب وارتضاه ، لم يجد إلا التعلــق بسراب يلوح للظمــآن (**يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا**.)

وكلمة الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ هذه قلَّده فيها بعضــهم ، بــل نقلــها بعضهم دون العزو للحافظ ، كما فعل مرتضى الزبيدي في كتابه " إتحاف السادة المتقين " (٣٤٦/٥/ط.دار الكتب العلمية) ، فقد نقــل كلمــة الحافظ دون أن يعزوها له ، والله المستعان .

وكذلك فعل ذاك المبتدع ـ رافع لواء التجهم في هذا العصر ـ محمــد زاهد الكوثري ، فإنه نقلها في " مقالاته"(ص ٣٩٤) ولم يعزها للحافظ ، متشبعاً بما لم يعطه .

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ وإن خالــها تخفى على الناس تُعْلَمِ



و لم يفهم المعترض ـ لميله إلى هواه ـ معنى كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ، ولا أدرك لوازمه ، فإننا لو سلَّمنا أن ضعف عطية جاء من قبل التشيع والتدليس ، وأن تضافر أئمة النقد على تضعيفه بسبب ذلك ، وأنهم تكلموا فيه لتدليسه وسلموا بثبوته عليه ؛ لم يسعنا إلا قبول قولهم ، وإعمال فهمهم ، وإثبات هذا التدليس من عطية ، فهم القوم لا يشقى بهم جليسهم .

ومعلوم أن المعترض لا يُسلِّم بثبوت هذا التدليس عن عطية العوفي ، فلا أدري كيف ساغ له الفرح بهذا النص الذي يهدم ما رام تقريره !!!

يقولون أقوالاً ولا (يفهمونها) وإن قيل : هاتوا حَقِّقُوا لم يحقِّقوا

وقد اضطرب الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في تدليس عطية العوفي اضطراباً ظاهراً ، فذكره في كتابه " تعريف أهل التقديس " (ص١٦٦ ـ ١٦٧/ رقم١٢٢) وعدَّه في الطبقة الرابعة من طبقات المُدَلِّسين ، وقال :

" **تابعي معروف ، ضعيف الحفظ ، مشهور بالتدليس القبيح** ." اهـ

أقول : وهذا فيه ما فيه ؛ لأن الطبقة الرابعة قد عرَّفها الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في أول كتابه (ص ٦٣) فقال :

" الرابعة : من اتُّفق على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا ما صرَّحوا فيه بالسماع ؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل ، كبقية بن الوليد ." اهـ



أقول : وهذا التعريف لا ينطبق على مدلسي تدليس الشيوخ ، وإنما هو خاص بمدلسي تدليس الإسناد ، وليس عطية العوفي كذلك ، فتأمل !!

ثم رأيتُ الحافظَ ابن حجر -رحمه الله تعالى- ذكر عطية العوفي في كتابه " النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٦٤٦) ضمن جماعة من مدلسي تدليس الإسناد ، ممن وُصِفَ بالتدليس مع صدقه ، بلغ عددهم (١١٢) مدلساً ، ثم قال :

" هذه أسماء من وقفتُ عليه ممن وُصف بالتدليس ، أي : تدليس الإسناد ، أما تدليس الشيوخ : فلا تُحصر أسماء أهله مع أنهم ليسوا من غرضنا هنا ." اهـ

أقول : هذا نصٌّ من الحافظ -رحمه الله تعالى- بأنه جعل عطية العوفي من مدلسي تدليس الإسناد !!

وهؤلاء الرواة المعدودون في " النكت على كتاب ابن الصلاح " قد عدَّهم الحافظ -رحمه الله تعالى- بأعيانهم في كتابه " تعريف أهل التقديس " ، وقد نصَّ على هذا في " النكت " بعد ذلك الموضع مباشرة ، فقال :

" وقد أفرد الحافظ صلاح الدين العلائي أسماء المدلِّسين في كتابه "جامع التحصيل" ، وسردهم على حروف المعجم مبيِّناً أحوالهم .

وجملة من اجتمع عنده سبعون نفساً ، وقد زدتُ عليه منهم أربعين نفساً .

فكلٌّ من علية صورة (ز) فهو زائد على ما ذكر .



وقد أفردتهم بالتصنيف في جزء لطيف بيَّنتُ فيه أحوالهم بياناً شافياً ، ولله الحمد على ذلك ." اهـ

أقول : وهذا كله يؤكد اضطرابه في تدليس عطية ، مع أنه ذكره بتدليس الشيوخ في كتابه" النكت على كتاب ابن الصلاح "(٢/ ٦٢٨) .

ويزداد الأمر وضوحاً إذا قرأتَ قولَه في " أمالي الأذكار"(٣٢٣/١) :

" وقد رُوِّيناه في كتاب " الصلاة " لأبي نعيم ، وقال في روايته : " عن فضيل ، عن عطية ، قال: حدثني أبو سعيد " فذكره ، لكن لم يرفعه .

وقد أُمن بذلك تدليس عطية ." اهـ

أقول : وهذا خطأ من وجهين :

الأول : أن عطية العوفي ليس مدلِّس إسناد حتى يُكتفى بتصريحه بالتحديث.

الثاني : أن الحافظ نفسه قد ضعَّف عطية العوفي في"تعريف أهل التقديس" ، فمثله لا يُقبل حديثه بمفرده حتى لو كان مدلِّس إسناد وصرَّح بالتحديث .

وهذا من أعجب ما وقفتُ عليه من صنيع الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ، وسبحان من تجلَّى عن الخطأ والنسيان .

هذا جواب مجمل .

وأما الجواب المفصَّل فيظهر في الوجوه الآتية :

الأول : أن كلام الحافظ في عطية في " أمالي الأذكار " الذي ظاهره حصر ضعف عطية في التشيع والتدليس منقوض بكلامه وأحكامه على عطية العوفي في كتبه الأخرى ، وهاك بعضها :

قال ـ رحمه الله تعالى ـ في " التقريب " :

" **صدوق يخطئ كان شيعياً مدلساً** ." اهـ

ومعلوم أن حكمه على الراوي في " التقريب " ـ غالباً ـ فرع عن استحضار كلام الأئمة فيه وليس متأثراً بحال الراوي في حديث معين ، فحكمه في " التقريب " عام شامل لحال الراوي في رواياته بخلاف حكمه على الراوي بعد حديث معين ؛ فربما كان خاصاً بهذا الحديث ، ولذا فإن كلام الأئمة على الرواة في سياق الحكم على الأحاديث يختلف عن حكمهم عليهم في الحكم العام ، وعلى ذلك فحكمه على عطية في " التقريب " أوْفَى وآكد من غيره كما سبق ، والله أعلم .

وقال في " الفتح " (٤١٢/١١) ـ في إعلال حديث به ـ :

" **وفي سنده عطية ، وهو ضعيف** ." اهـ

فهاهو قد أطلق الضعف عليه ، وأعل به دون تقييد بتشيع أو غيره .

وقال في (٥/١٢) :

" **أخرجه الدارقطني من طريق عطية ، وهو ضعيف** ." اهـ

وقال في (٣٠/١٢) :

" **والعوفي ضعيف ، والذي في البخاري هو المعتمد** ." اهـ

وقال في (١٣/ ١٠٢) :

" **وعطية ضعيف** ." اهـ

وقال في (٩ /٦٦) :

" **رجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف** ." اهـ

وقال في " التلخيص الحبير " (٢/٢٩٣/ط. مؤسسة قرطبة) عند حديث " **تارك الصلاة كافر** " :

" ورواه أبو نعيم من طريق إسماعيل بن يحيى ، عن مسعر ، عطية ، عن أبي سعيد ، مثل حديث أنس ، **وعطية ضعيف** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " التلخيص الحبير " (٤/٤٢٩) عند حديث " **العبد يطلق تطليقتين** " :

" **وفي إسناده عمر بن شبيب وعطية العوفي ، وهما ضعيفان** ." اهـ

وفي " مختصر زوائد البزار " (٢/٣٣٢/رقم١٩٦٢)

قال الهيثمي : " بكر ضعيف ."

فعلق الحافظ ابن حجر بقوله : " **وشيخه وعطية** ." اهـ

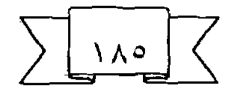
أقول : يعني : أيضاً ضعيفان ، وشيخ بكر في هذا الإسناد هو : مندل ابن علي .

وقال ـ أيضاً ـ في " مختصر زوائد البزار " (١/٦٦٣/رقم٥٩٣) :

" **وعطية ضعيف الحديث** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " مختصر الزوائد " (٢/٢٢٩/رقم١٧٥٥) :

" وهو ـ يعني : قيس بن الربيع ـ **وعطية ضعيفان** ." اهـ



وقال ـ أيضاً ـ في " مختصر الزوائد " (٢/٢٤٧/رقم١٧٩٧) :

" **عطية ضعيف** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " مختصر الزوائد " (٢/١٦٠/رقم١٦١٦) :

" **وعطية ضعيف** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " مختصر الزوائد " (٢/٥٠٠/رقم٢٢٩٠) :

" **وعطية ضعيف** . " اهـ

وفي " مختصر زوائد البزار " (١/٦٣/رقم٤):

قال الهيثمي : " محمد بن أبي ليلى ضُعِّف . "

قال الحافظ ابن حجر : " قلت : **وعطية أيضاً مثله** ." اهـ

وقال الحافظ في " مختصر زوائد البزار " (١/٦٣/رقم٥) :

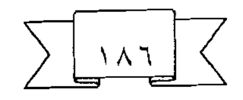
" **وأما عطية فإنه ضعيف ومدلس** ." اهـ

وقال في " موافقة الخُبْر الخَبَر " (١/ ٢٤٥) :

" **هذا حديث غريب ، أخرجه الحاكم في "الإكليل" هكذا ، وعلي ابن قادم ، وشيخه وشيخ شيخه كوفيون شيعيون ، فيهم مقال ، وأشدهم ضعفاً عطية ، ولو تُوبع لحكمتُ بحسنه** ." اهـ

فهذا يدل على أن فيهم مقالاً غير التشيع ، وأن عطية لا يحتج به بمفرده ، كما هو واضح .

وقريب منه قوله ـ أيضاً ـ في " التلخيص الحبير " (٣/٢٨٥) عند حديث " **لا يحل لأحد يجنب في مسجدنا** " :



" وضعَّف بعضهم حديث أبي سعيد بأن راويه عنه عطية ، وهو ضعيف ، وفيه سالم بن أبي حفصة ، وهو ضعيف أيضاً ، وأجيب بأنه يقوى بشواهده ." اهـ

وقال في " تخريج الكشاف " (ص ١١٤) :

" ويُستشهد بعطية ." اهـ

أقول : فهذه بعض أحكام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ على عطية في بعض كتبه ، ولا شك أنها أولى بالقبول .

ويؤكد هذا :

الوجه الثاني : أن أكثر تضعيف الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ لعطية في كتابه " فتح الباري "، ومن المعلوم أن الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أن مات كان ينظر في كتابه " الفتح "، وينقِّحه ويزيد فيه ، ويحرِّره ، ولم يكن راضياً عن شيء من كتبه إلا القليل منها ، ومن هذا القليل كتابه " فتح الباري " .

قال الحافظ السخاوي في "الجواهر والدرر"(٢/٦٥٩/ط. دار ابن حزم) :

" وقد سمعته ـ (يعني : الحافظ ابن حجر) ـ يقول : " لستُ راضياً عن شيء من تصانيفي ؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر ، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى " شرح البخاري "، و" مقدمته "، و" المشتبه "، و" التهذيب "، و " لسان الميزان " .



قال السخاوي : بل كان يقول فيه ـ (يعني : لسان الميزان) ـ :

" لو استقبلتُ من أمري ما استدبرت لم أتقيد بالذهبي ، ولجعلته كتاباً مبتكراً . "

قال السخاوي : بل رأيته في موضع أثنى على " شرح البخاري "، و " التغليق "، و" النخبة " ، ثم قال :

" وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد ، واهية العُدد ، ضعيفة القُوى ، ظامئة الرُّوى ، ولكنها كما قال بعض الحفاظ من أهل المائة الخامسة :

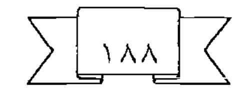
وما لي فيه سوى أنني أراه هوى وافق المقصدا

وأرجو الثواب بِكَتْبِ الصلا ة على السَّيِّد المصطفى أحمدا.) اهـ

الثالث : أن أحكامه في هذه الكتب هي الموافقة لأئمة هذا الشأن وأحلاسه ، الأمر الذي يؤكد صحة مسلكه فيه ، وهذا أمر واضح لا يجادل فيه إلا . . . !!

فإن كنتَ لا تدري فتلك مصيبة وإن كنتَ تدري فالمصيبة أعظمُ

الرابع : فإنْ أقرَّ المعترض ، ورضي بهذا الجواب ، واعترف بخطئه ومجازفته ، فبها و نعمت ، (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ).



وإنْ أبى إلا المكابرة والعناد ، والتمسك بما في " أمالي الأذكار "، فسأقذف في وجهه بقاصمة الظهر له ولأمثاله من أهل المكابرة ، وهاك هي :

أن الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ **قد ضعَّف عطية العوفي تضعيفاً صريحاً في " أمالي الأذكار " نفسه قبل هذا الموضع وبعده :**

قال ـ رحمه الله تعالى ـ في " أمالي الأذكار " (١/١٥٥) :

" **وفي عطية ـ أيضاً ـ ضعف** ." اهـ

وقال في " أماليه " أيضاً (٣/ ١٦٠ / شرح ابن علان) ـ في عطية وعبيد الله بن الوليد الوصافي ـ :

" **ضعيفان** ." [1] اهـ

وقال في (٣/ ٢٧٧ / شرح ابن علان) ـ في حديث ـ :

" **أخرجه الطبراني في " الأوسط " من وجه آخر عن أبي سعيد مرفوعاً ، لكنه من رواية عطية ـ وهو العوفي ـ : ضعيف** ." [2] اهـ

وقال ـ أيضاً في (٤/ ٥٢) :

" **وعطية والراوي عنه ضعيفان** ." اهـ

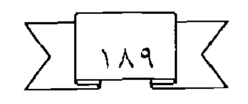
وقال في (٤/١٣٠) :

" **عطية والحسن ضعيفان** ." اهـ

---

(١) وانظر " نتائج الأفكار" (٣/ ٦٨ / ط. دار ابن كثير) .

(٢) وانظر " نتائج الأفكار" (٣/ ٢٥٤ / ط. دار ابن كثير) .



أقول : فهذه نصوص الحافظ -رحمه الله تعالى- في كتابه " أمالي الأذكار" نفسه قبل ذاك الموضع وبعده تنادي بأعلى صوتها بضعف عطية العوفي.

فهل ما زال المعترض يصرُّ على التشبث بخيوط العنكبوت ، نعوذ بالله من الكلام في دين الله - تعالى - بغير علم .

أصمَّك سوء فهمك عن خطابي وأعماك الضلال عن اهتدائي

وهُنْتَ فكنتَ في عيني صبياً أطارحه بألفاظ الهجاءِ

الخامس : **وبعد ما تقدم أقول** :

إن كلام الحافظ -رحمه الله تعالى- ليس فيه حجه للمخالف ، وإنما هو حجة عليه ؛ فإن الرواية التي أوردها الحافظ -رحمه الله تعالى- عن أبي نعيم من كتاب " الصلاة "، والتي فيها تصريح عطية بالتحديث بينه وبين أبي سعيد ، إنما هي رواية موقوفة.

قال الحافظ -رحمه الله تعالى- في " أمالي الأذكار " (١/ ٣٢٣) :

" **وقد رُوِّيناه في كتاب " الصلاة " لأبي نعيم ، وقال في روايته : " عن فضيل ، عن عطية ، قال: "حدثني أبو سعيد " ، فذكره ، لكن لم يرفعه ، وقد أُمن بذلك تدليس عطية** ." اهـ

أقول : وهذا خلاف ما ينتصر له المعترض ، فإن جداله ومنافحته إنما هي عن الرواية المرفوعة ، حتى إنه لم يُسَلِّم بإعلال الإمام أبي حاتم الرازي -رحمه الله تعالى- لهذه الرواية بالوقف ، بل ردَّه (ص ٢٧٧وما بعدها) .

بل تلاعب تلاعباً قبيحاً فذكر أن الحافظ من المحسنين للرواية المرفوعة، ولم يشر أقل إشارة إلى ترجيحه الوقف !!

ثم بنى على هذا التلاعب تلاعباً آخر ، فجعل الحافظ من المخالفين للإمام أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ، وهكذا ـ كعادته ـ جاء بموجبات الخجل وما يندى له الجبين .

(وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ)

(جهول) في الكتابة يدَّعيها كدعوى آل حربٍ من زيادِ
فَدَعْ عنك الكتابة لستَ منها ولو سوَّدتَ وجهك بالمدادِ



۞ فصـــل ۞

وقال ابن عدي في " الكامل " (٥/ ٣٧٠) :

" ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عداد ، وعن غير أبي سعيد ، وهـو مع ضعفه يُكتب حديثه ، وكان يُعَدُّ من شيعة الكوفة ." اهـ

وحاول المعترض (ص ١٩٨) ردَّ هذا التجريح من ابن عدي ـ رحمه الله تعالى ـ ، فذكر أن ابن عدي إنما اعتمد في ترجمته على تضعيف يحيى بن معين من رواية ابن أبي مريم ، وعلى تضعيف الإمام أحمد والثوري وهشيم ، وعلى كلمة الجوزجاني في عطية ، وعلى الحديث السابق في مناكيره.

ثم ادَّعى (ص ١٩٩) أن ابن عدي لم يقنع إلا بتضعيف ابن معين من رواية ابن أبي مريم ، ثم ادعى أنها رواية مرجوحة عن ابن معين ، وأن قول ابن عدي مرجوح كذلك .

كذا قال هذا المعترض المغالط ، تلبيساً واستخفافاً بعقول القرَّاء ، بدون حياء ولا خجل و " **إذا لم تستح فاصنع ما شئت** . "

وقد سبق تفصيل الكلام حول روايات ابن معين ، وبيان أنها كلَّها تصبُّ في مَصَبٍّ واحد ، وهو عدم الاحتجاج بعطية العوفي .

واعتراف المعترض أن ابن عدي ارتضى تضعيف الإمام يحيى بن معين ـ من رواية ابن أبي مريم ـ لعطية العوفي دليل عليه ، وحجة قاطعة على خطئه وتلاعبه ، ومن فيه ندينه بما فيه .



فارتضاء ابن عدي لهذه الرواية ـ كما اعترف المعترض ـ دليل لنَا فيما رجحَّناه ، واعتراف المعترض بهذا ينقض شبهته ، ويوهن حيلته ، ويصدق عليه عموم قول اللهِ تعالى: (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ) .

و لله درُّ من قال :

ومن لم يكن للسيف أهلاً فلم يكن

على جنبـــه ذا السيـــف إلا لضربه

وكذلك ينقض دعواه (ص٢٠٧) أن ظاهر رواية ابن أبي مريم قد يشير إلى غير التوثيق !!! .

وهذا ـ لا شك ـ تلاعب ممقوت ، لأنها نص في التضعيف ، وهذا هو الذي ارتضاه الحافظ ابن عدي ـ على ما ذكر المعترض ـ ، والله المستعان.

ومع رجحان ما ذهب إليه الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله تعالى ـ وقـــوة مسلكه ، أساء المعترض الأدب معه ـ كعادته مع من خالفوا هواه ـ فقال عنه (ص ١٩٩) :

" فهو تابع أو قل : مقلِّد إن شئت ." اهـــ

كذا تجرأ على هذا الحافظ العلم بدون حياء ولا خجل !!

و ياليت شعري لو أنصف هذا المعترض لعلم أنه هو المقلِّد ، ولكـــن **(رمتني بدائها وانسلت .)**

ولله درَّ من قال :

فإنْ عِبْتَ قوماً بالذي فيك مثله فكيف يعيبُ الناس من هو أعورُ

وإنْ عِبْتَ قوماً بالذي ليس فيهم فذلك عند الله والناسِ أكبـــرُ

۞ فصـــل ۞

وطار المعترض فرحاً بقول ابن سعد في عطية :

(وكان ثقة -إن شاء الله - ، وله أحاديث صالحة ، ومن الناس من لا يحتج به .) اهـ

وقد كفانا الشيخ علي بن حسن الحلبي -حفظه الله تعالى- مؤنة ردّ هذا التوثيق ، فقال في رسالته " الكشف والتبيين " (ص ٣٩) :

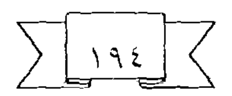
" ومثل هذا التوثيق لا يُعارض تضافر الأئمة على تضعيفه ؛ كما سبق تفصيله ، وبخاصة أن ابن سعد مادته من الواقدي في الغالب ، والواقدي ليس بمعتمد ؛ كما قال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري "(ص٤١٧)، وانظر (ص ٤٤٣ ، ٤٤٧) منه .

وفي رسالتي " القول المأمون ... " (ص ١٦) زيادة بيان ." اهـ

وحاول المعترض الاعتراض على هذا الكلام (ص ٢٠٠) بما يتلخص في ثلاث نقاط :

الأولى : أن جرح الأئمة لعطية العوفي مرجعه للتدليس أو التشيع ، أو إنكار بعض ما روى .

الثانية : أن اعتماد ابن سعد على الواقدي في الغالب ، وليس على إطلاقه ، وأنه قد ترجم له ترجمة تدل على سبره لحاله ، فذكر أن بعضهم لم يحتج به ، فأعرض عنهم ورجّح توثيقه .



الثالثة : أن كلام ابن سعد كلام مدني في عراقي وقد كان بينهما ما كان ، وهو ما علّل به الحافظ ابن حجر في " مقدمة الفتح " (ص ٤٤٣) سبب عدم قبول كلام ابن سعد فقال :

" ابن سعد يقلّد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق ، فاعلم ذلك ترشد ـ إن شاء الله تعالى ـ " اهـ

والجواب ـ مستعيناً بالله ، (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ) ـ:

أولاً : أما محاولة ردّ جرح الأئمة لعطية العوفي بحجة أن ذلك منهم بسبب التدليس والتشيع ، فقد سبق الكلام على ذلك مفصلاً بما يغني عن تكراره ، وأن منهم من صرح بضعفه من قِبَلَ حفظه .

ثانياً : وأما دعواه أن ابن سعد قد ترجم لعطية ترجمةَ مَنْ سَبَرَ حاله ، فلا دليل عليها ، وهي مجرد دعوى ، فإنه لم يذكر إلا أن هناك من ضعفه، وكونه ذكر أن غيره لم يكن يحتج به ، ليس دليلاً على أنه سبر حاله ورواياته ، إنما يكون سبر الحال بمقارنة رواياته بروايات الثقات ، وإلا فصغار طلبة العلم لا يجهلون تضعيف بعض الأئمة لعطية ، فكيف يفوت هذا ابن سعد ، فلعله قَلَّد في ذلك شيخه الواقدي كما هي أكثر عادته ، أو تساهل في توثيقه .

ثالثاً : ثم إن ابن سعد متساهل في التوثيق ، على ما في توثيقه من تردد يدل عليه قوله : إن شاء الله ، فمثله لا يقوى على مواجهة تضافر الأئمة على تضعيف عطية العوفي .

رابعاً : وأما دعواه أن توثيق ابن سعد لعطية توثيق للخصم ، واحتجاجه بكلام الحافظ -رحمه الله تعالى- الذي في "مقدمة الفتح" (ص ٤٤٣)، فتلك شكاة ظاهر عنك عارها .

وظاهر لكل ذي عينين أن الحافظ -رحمه الله تعالى- لم يصف ابن سعد بأنه على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق ، وإنما وصف بذلك شيخه الواقدي ، والواقدي ليس بمعتمد كما قال الحافظ -رحمه الله تعالى- وعلى هذا ؛ فللمعترض مع هذا النصِّ أحد مسلكين :

الأول : إما أن يقول : إن ابن سعد وثَّق عطية تقليداً للواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق .

وفي هذه الحال سنسلِّم بأن توثيقه لعطية العوفي توثيق للخصم ، بيد أنا سنرده من وجه آخر ، وذلك أن الواقدي غير معتمد ، فلا يقوى على مواجهة تضافر هؤلاء الأئمة على تضعيفه .

الثاني : وإما أن يتراجع عن دعواه أنه توثيق للخصم .

وفي هذه الحال نُجيب عليه بما سبق من وجوه، ويعود الأمر إلى نفسه، ويقف آخره على أوَّله.

وفي كلا الحالتين لن يبوء المعترض إلا بالخيبة ، وينقلب الاعتراض على صاحبه ومُورِده (**وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ**) .

فإن قيل أن ابن سعد منحرف عن أهل العراق بانحراف شيخه .

فالجواب : أن هذا ليس بصحيح من وجهين :

الأول : أنه لا يلزم أن ينحرف التلميذ بانحراف شيخه وإلا لنص العلماء على ذلك في ابن سعد ، وكثير من علماء السنة أخذوا علماً كثيراً من أهل البدع و لم يتأثروا بهم .

الثاني : إن تأثر ابن سعد في مادته العلمية بالواقدي في جهة لا يلزم أن يكون كذلك في جميع الجهات ، وإلا لترك كما ترك شيخه ، وعند ذاك فلا فائدة من توثيقه عطية .

ثم تقعقع المعترض ـ كعادته ـ فادعى (ص ٢٠٨) أن ابن شاهين وثق عطية العوفي ؛ لإدخاله إياه في كتابه " الثقات " .

والجواب: أن تلك شكاة ظاهر عنك عارها ؛ فقد سبق التنبيه على أن ابن شاهين إنما هَمُّه الجمع والترتيب ـ فيما يظهر ـ وإلا لحكمنا عليه بالتناقض ؛ لذا فإنك كثيراً ما تراه يذكر الراوي في " الثقات " ، ثم يذكره نفسه في" تاريخ الضعفاء والكذابين".

وهذا هو الذي حصل مع عطية العوفي ، فقد ذكره ابن شاهين في كتابه " تاريخ الضعفاء والكذابين " (رقم ٤٨٠) وقال :

" **ضعَّفه أحمد ويحيى** ." اهـ

فلا يصح الاعتماد على مجرد ذكر ابن شاهين للراوي في " الثقات "، لاسيما وقد قال فيه الحافظ الذهبي في " النبلاء " (٤٣٤/١٦) ترجمته :



" ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ، ولكنه راوية **الإسلام** ، ـ رحمه الله تعالى ـ " اهـ

أقول : ومحاولة تقديم ما في " الثقات" على ما في " تاريخ الضعفاء والكذابين" محاولة خاسئة ، لا دليل عليها ، بل الدليل على خلافها ، وهو تضعيف الإمام أحمد ويحيى بن معين ، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان .

وما ضَرَّ نورَ الشمس إنْ كان ناظراً إليها عيونٌ لم تزل دهرها غمضا



۞ فصـــــل ۞

وتلقّف المعترض قول البزار في عطية :

(كان يغلو[1] في التشيع ، روى عنه جلة الناس .)

ثم قال (ص٢٠٩):" وهذه صيغة تعديل تعادل قولهم: صالح الحديث ، مقارب الحديث ونحو ذلك كما يعلم من قواعد الحديث ." اهـ

أقول ـ ومن ربي أستمدُّ الحول ـ : ذكر بعض أهل العلم أن مذهب الإمام البزار ـ رحمه الله تعالى ـ في ثبوت العدالة : أن يروي عن الراوي جِلّة من الناس .

انظر " النكت " للزركشي (٣/٣٢٨) و " فتح المغيث " للسخاوي (٢/١٢) وغيرهما .

وقد صرح البزار ـ نفسُه ـ بمذهبه في التوثيق :

فنصَّ ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب " الأشربة " له ، وفي " فوائده " ، وفي غير موضع على : **أن من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته ، وثبتت عدالته** .

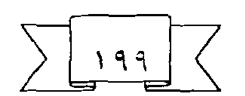
انظر " النكت " للزركشي (٣/ ٣٧٦).

وقال البزار في موضع آخر ـ بعد أن أخرج حديثاً ـ :

" وعبد الله بن بدر ليس بالمعروف ، وإنما حدَّث عنه ملازم بن عمرو، ومحمد بن جابر ، فأما ملازم : فقد احتمل حديثه وإنْ لم يُحتج به .

---

(١) وقع في بعض نسخ " تهذيب التهذيب " (يعده) ، وكذا نقله المعترض !!



وأما محمد بن جابر : فقد سكت الناس عن حديثه[1].

وعلي بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه ، وابنه هذه صفته .

وإنما ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه ، لم يكن ذلك حجه، ولا ارتفعت جهالته ." اهـ من " نصب الراية " (٢/ ٣٩).

وقال البزار ـ أيضاً ـ في حفص بن أبي حفص ـ :

" **فقد روى عنه السُّدّي وموسى ، فارتفعت جهالته** ." اهـ من" كشف الأستار " (٢/ ١٠٩ / رقم ١٣١٨) .

أقول : فظهر من هذا أن مذهب البزار توثيق الراوي إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، ولا يخفى ما في هذا المذهب من التساهل .

وهو نفس مذهب الدارقطني ـ رحمه الله تعالى ـ، الأمر الذي جعل الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ يرميه بالتساهل في بعض الأوقات ، كما في " الموقظة " (ص ٨٣).

---

(١) (فائدة) قول البزار : (**سكت الناس عن حديث فلان**) أو : (**سكت عنه أهل العلم بالنقل**) من عبارات التضعيف عنده ؛ فإنه يطلقها على من كثرت مناكيره ، وقد صرَّح بهذا كما في " كشف الأستار " (٤/ ١٧٩ / رقم ٣٤٨٦) ، فقال : " وحرام : لين الحديث ، سكت أهل العلم بالنقل عن حديثه لكثرة مناكير ما روى ." اهـ

بل قد صرَّح الهيثمي -رحمه الله تعالى- بوصف البزار بالتساهل في التوثيق.

فقد أخرج البزار حديثاً ، ثم قال :

" عمار بن سيف صالح ، وعبد الرحمن المحاربي ثقة ، وابن أبي المواتية صالح ، ولا تسأل عن بقيتهم لثقتهم ، ولا نعلم هذا يُروى عن ابن أبي أوفى إلا بهذا الإسناد ." اهـ

فتعقبه الهيثمي في " كشف الأستار " (٣/٢١٩/رقم ٢٦٠٦) بقوله :

" **البزار يتساهل في التوثيق ، وهذا الحديث ضعيف** ." اهـ

أقول : فالبزار -رحمه الله تعالى- متساهل في التوثيق ، لا يؤخذ بقوله عند التفرد ، فما بالك عند مخالفة تضافر أئمة النقد !!

وهذا الجواب ذكرته من باب إرخاء العنان للخصم ، والتنزل معه ، وإلا فإنني لا أسلِّم أن البزار -رحمه الله تعالى- **وثَّق عطية العوفي ، وذلك** لأن البزار -رحمه الله تعالى- قد يذكر عبارة : (فلان روى عنه الجِلَّة) ، أو (فلان روى عنه أهل العلم) ، أو (فلان روى عنه جماعة كثيرة من أهل العلم) ، أو (فلان روى عنه الناس) ، أو (فلان روى عنه شعبة وسفيان والأعمش وغيرهم .) إلخ ، ولا يلزم من ذلك توثيقه للراوي .

بل أنه قد أطلق هذه العبارات وأمثالها على أناس يصرِّح هو ـ نفسه ـ بتضعيفهم وتليينهم ، وإليك بعض الأمثلة على ذلك :



* قال البزار في محمد بن أبان بن صالح :

" لم يكن بالحافظ ، قد حدَّث عنه جماعة جِلّة ، منهم : الوليد ، وأبو داود ، وغيرهما ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ١٦٣ / رقم ١٤٣٠) .

* وقال في فرقد السبخي :

" سيئ الحفظ ، وقد حدَّث عنه جماعة ." اهـ من " كشف الأستار" (١/ ٣٦٧ / رقم ٧٧٣).

* وقال في محمد بن الحسن بن زبالة :

" ليِّن الحديث ، روى أحاديث لا يُتابع عليها ، وقد حدَّث عنه جماعة ." اهـ من " كشف الأستار" (١/ ٣٧٩ / رقم ٨٠٢) .

* وقال في أبي إسرائيل :

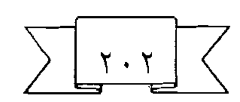
" ليِّن الحديث ، وقد روى عنه سفيان الثوري ، وجماعة كثيرة ." اهـ من " كشف الأستار " (١/٤٤٥ / رقم ٩٤٠) .

وقال في أبي إسرائيل ـ أيضاً ـ :

" تكلَّم فيه أهل العلم وضعَّفوه ، وروى عنه الثوري فمن دونه ، واحتمل الناس حديثه على ما فيه ." اهـ من " كشف الأستار " (٤ / ١٣/ ٣٠٨٠).

* وقال في يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي :

" ليِّن الحديث ، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ١٠١ / رقم ١٣٠٢) .



وقال فيه ـ أيضا ـ :

" ليس بالحافظ وإن كان قد روى عنه جماعة كثيرة ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ١١٤/ رقم ١٣٣٠) .

* وقال في إسحاق بن يحيى بن طلحة :

" ليِّن الحديث ، وقد حدّث عنه ابن المبارك وغيره ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ١٢٥ / رقم ١٣٥٤) .

* وقال في إبراهيم بن يزيد الذي يروي عن أيوب بن موسى :

" ليِّن الحديث ، وقد روى عنه الثوري وجماعة ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ١٤٢ / رقم ١٣٨٦) .

* وقال في محمد بن عبيد الله :

" قد حدَّث عنه شعبة وغيره ، وهو ليِّن الحديث ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ٢٥١ / رقم ١٦٣٤) .

* وقال في صالح بن أبي الأخضر :

" ليِّن الحديث ، وقد حدَّث عنه ناس من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ٣٩٧ / رقم ١٩٤٣) .

* وقال في عمرو بن عبد الله بن صُهبان :

" ليِّن الحديث ، وقد روى عنه جماعة ." اهـ من "كشف الأستار" (٢/ ٣٩٨/ رقم ١٩٤٨) .



وقال في موضع آخر :

" ليس بالقوي ، وقد حدَّث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (١/ ٤٩٣ / رقم ١٠٥٣) .

* وقال في إسماعيل بن مسلم :

" ليِّن الحديث ، وقد روى عنه الأعمش والثوري وغيرهما ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/٢٤٢ / رقم ٢٠١٤) .

وقال فيه _ أيضاً _ :

" إسماعيل ليِّن الحديث ، ولم يُتابع على هذا ، وقد روى عنه الأعمش والثوري وجماعة كثيرة ." اهـ من "كشف الأستار" (٣/٢١٣/ رقم٢٦٠٠) ، (٣/٣٩٠/رقم ٣٠٢٧).

وقال في موضع آخر :

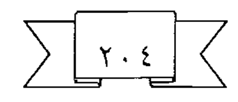
" وإسماعيل روى عنه الأعمش ، والثوري ، وجماعة كثيرة ، على أنه ليس بالحافظ ، وقد احتمل الناس حديثه ." اهـ من " كشف الأستار " (٣/٣٩٢ / رقم ٢٧٧١) .

* وقال في جسر بن فرقد :

" ليِّن الحديث ، وقد حدَّث عنه أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٣/ ٥٢/ رقم ٢٢١٧) .

* وقال في عثمان بن مطر :

" ليِّن الحديث ، روى عنه مسلم وغيره ." اهـ من " كشف الأستار" (٤/٣٢ / رقم ٣١٢٣) .



* وقال في أبي الزاهرية :

" وهو ليس بالحافظ ، سيئ الحفظ ، وقد حدَّث عنه الناس على ذلك ." اهـ من " كشف الأستار " (٤/ ٥٨ / رقم ٣١٩١) .

* وقال في عطاء بن عجلان :

" ليس بالقوي في الحديث ، بصري روى عنه حماد بن سلمة ، وإسماعيل بن عياش ، ومروان بن معاوية ، وجماعة كثيرة ، و ليس بالحافظ ." اهـ من " كشف الأستار " (١/٣٠٣ / رقم ٦٣١) .

* وقال في أيوب بن سيار :

" ليس بالقوي ، حدَّث عنه جماعة كثيرة ." اهـ من " كشف الأستار " (١/٣١٤ / رقم ٦٥٦) .

* وقال في هشام بن زياد :

"حدَّث عنه جماعة من أهل العلم ، وليس هو بالقوي في الحديث ." اهـ من " كشف الأستار" (١/ ٤٥٨ / رقم ٩٦٣) .

* وقال في أبي بكر الهذلي :

" لم يكن حافظاً ، وقد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (١/٤٦٠/ رقم ٩٦٨) .

* وقال في حماد بن شعيب :

" ليس بالقوي ، وقد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ٦٤ / رقم ١٢١٢) .

* وقال في إبراهيم بن خثيم بن عراك :

" ليس بالقوي ، وقد حدَّث عنه جماعة ." اهـ من "كشف الأستار" (١٢٨/٢ / رقم ١٣٦١) .

* وقال في أبي قيس :

" ليس بالقوي ، وقد روى عنه شعبة ، والثوري ، والأعمش ، وغيرهم ." اهـ من " كشف الأستار " (١٣٩/٢/ رقم ١٣٨٠) .

* وقال في محمد بن أبي حميد :

" ليس بالقوي ، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (١٦٥/٢ / رقم ١٤١٢) .

وقال فيه _ أيضاً _ :

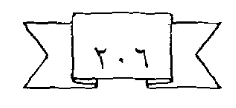
" مدني مشهور ، روى عنه جماعة من أهل العلم ، ولم يكن بالحافظ ." اهـ من " كشف الأستار " (٢٨٨/٤ / رقم ٣٥٩٢) .

* وقال في عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية :

" ليس بالقوي ، وإنما يُكتب مما ينفرد به ، على أنه روى عنه أيوب ، ومالك ، وجماعة ممن ينتقد الحديث ، وهو بصري ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ٢٠٣/ رقم ١٥٢١) .

* وقال في سوار أبي حمزة :

" لم يكن بالقوي ، وقد حدَّث عنه كثير من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٢٤٢/٢ / رقم ١٦١١) .



* وقال في عمرو بن عبد الغفار :

" ليس بالحافظ ، وقد حدَّث عنه أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٢/ ٣٨٠ / رقم ١٧٠٥).

* وقال في النضر بن حميد ، وسعد الإسكاف :

" لم يكونا بالقويين في الحديث ، وقد حدَّث عنهما أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٣/ ١٨٥ / رقم ٢٥٢٤) .

* وقال في الحسن بن أبي جعفر :

" ليس بالقوي ، وكان من العُبَّاد ، وقد حدَّث عنه جماعة ." اهـ من " كشف الأستار " (٣/ ٢٢٣ / رقم ٢٦١٥) .

* وقال في عبد الوهاب بن عطاء :

" ليس بالقوي في الحديث ، وقد روى عنه أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٣/ ٣٨٨ / رقم ٣٠٢١) .

* وقال في القاسم بن عبد الله العمري :

" ليس بالقوي ، و قد روى عنه أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٤/ ١٥٥ / رقم ٣٤٢٩) .

أقول : هذه الأمثلة وغيرها توضِّح أن البزار قد يذكر مثل هذه العبارات ولا تُعَدُّ توثيقاً للراوي عنده ، فإن رواية الثقات عن الراوي ـ عند البزار ـ ليست على وتيرة واحدة ، فقد يوثق الراوي لذلك ، وقد لا يَعُدُّ ذلك توثيقاً إذا ثبت ضعفه كما سبق ، وقد يذكر السبب في الرواية عنه بغير ما يدل على الضبط ، لكونه ـ مثلاً ـ من أهل السنة ، ولا



يعدُّ البزار مثل هذا توثيقاً ، كما فعل مع عبد الرحمن بن مالك بن مغول ، حيث قال :

" وعبد الرحمن ليِّن الحديث ، وروى عنه جماعة ؛ لأنه كان من أهل السُّنة ." اهـ من" كشف الأستار " (٣/ ١٦٨ / رقم ٢٤٩١) .

وقد يردف البزار العبارات السابقة ببعض عبارات التوثيق ، كما فعل في بعض التراجم وإليك بعض الأمثلة :

* قال البزار في موسى بن الصغير :

" وموسى ثقة ، حدَّث عنه الناس ." اهـ من " كشف الأستار " (٢٧١/٤ / رقم ٣٦٩٦) .

* وقال في محمد بن مصعب :

ط لم يكن به بأس ، قد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٤/ ٢٦٩ / رقم ٣٦٩١) .

* وقال في جرير بن مسلم الملائي :

" ليس به بأس ، يروي عنه شعبة ، والثوري ، والأعمش ، وإسرائيل، وجماعة كثيرة واحتملوا حديثه ." اهـ من " كشف الأستار " (٢٤٢/١ / رقم ٤٩٥) .

* وقال في مبارك بن فضالة :

" ليس بحديثه بأس ، قد روى عنه قوم كثير من أهل العلم ." اهـ من " كشف الأستار " (٣/ ٢٣١ / رقم ٢٦٣٩) .



* وقال في يونس بن أرقم :

" كان صدوقاً ، روى عنه أهل العلم ، على أن فيه شيعية شـــديدة ." اهـــ من " كشف الأستار" (٤/ ١٤٧ / رقم ٣٤٠٦) وغير ذلك .

* تنبيـــه *

وأحب أن أنبه على أن البزار ـ رحمه الله تعالى ـ أحياناً يقول : (فلان ليس بالحافظ) أو (ليس بالقوي) ومع ذلك يصرِّح بأنه (لا بأس به) .

وهاك بعض الأمثلة :

* قال البزار في عطاء بن مسلم :

"لم يكن بالحافظ ، وليس به بأس ." اهـــ من "كشـــف الأســـتار " (٣/ ٢٥١ / رقم ٢٦٨٤) .

* وقال في عبد الله بن عبد الملك الفهري :

" ليس به بأس ، وليس بالحافظ ." اهـــ من " كشف الأستار " (٣/ ٣٨٥ / رقم ٣٠١٣) .

* وقال في قزعه بن سويد الباهلي :

" ليس به بأس ، ولكن ليس بالقوي ، وقد حدَّث عنه أهل العلـــم ." اهـــ من " كشف الأستار " (٢/ ٤٥٤ / رقم ٢٠٩٤) .

وبهذا يتضح أن كلمة : روى عنه الناس أو الجلة ... ونحو ذلـــك لا يلزم منه التوثيق مطلقاً عند البزار .

فإن قيل : إنها دليل على التوثيق ما لم يُصرح بضعف الراوي .



فالجواب : نعم هو كذلك ـ عنده ـ وقد قال الزركشي في " النكت" (٣٦٩/٣) :

" وهذه الطريقة يستعملها البزار في " مسنده " كثيراً في التعديل ، فيقول : " تفرد به فلان وقد روى عنه الناس" ." اهـ

لكننا لا نسلم بأن البزار قد أطلق هذه الكلمة في عطية ، ولم يضعفه قط ، فقد صرح بضعفه في بعض المواضع ، وهاك الدليل على ذلك :

فقد صرَّح البزار ـ رحمه الله تعالى ـ بتضعيف عطية العوفي في "مسنده " فبعد أن ساق بإسناده عن إسحاق بن إبراهيم ، ثنا داود بن عبد الحميد ، ثنا عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد قال : قُتِل قتيل على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الحديث ، قال البزار :

" **أحاديث داود ، عن عمرو ، لا نعلم أحداً تابعه عليها ، وهو ضعيف ، وعطية كذلك** ." اهـ من" مختصر زوائد البزار " للحافظ ابن حجر (٢/١٧٧/ رقم ١٦٤٦) .

وهذا نصٌّ عزيز للحافظ البزار ـ رحمه الله تعالى ـ يقضي على شقشقة هذا المعترض .

وفي المثل المشهور ، وهو في كتب الأمثال مسطور مزبور :

(**قطعت جَهِيزةُ قولَ كلِّ خطيبِ**).

وقد سقط هذا النص في تضعيف عطية من المطبوع من " كشف الأستار " (٤/ ١٢٢/ رقم ٣٣٤٨) .



ولا أعلم أحداً ـ إلى الآن ـ نبَّه عليه ، أو ذكره في ترجمة عطية العوفي، فالحمد لله على توفيقه وتسديده ، ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ .

فظهر لنا بهذا أن البزار ضعف عطية مع علمه بأنه قد روى عنه الجلة ، وبهذا يكون عطية ـ عند البزار ـ كغيره من التراجم السابقة التي صرح فيها البزار بضعف أهلها مع رواية الكبار عنهم .

ولا أدري هل سيتراجع المعترض عن حشر الحافظ البزار ضمن الموثقين لعطية ـ زعم ـ أم أنه سيصرُّ على تهافته وعناده ، نعوذ بالله من اتباع الهوى .

وما كلُّ من يهوى العلا يدرك المنى فدون المنى ضربٌ يُدَمِّي النواصيا



وتقعقع المعترض ـ كعادته ـ فادَّعى (ص ٢٠٩) أن ابن خزيمة مـــن الموثقين لعطية العوفي لما ذكره البوصيري من إخراج حديثه في "صحيحه".

والجواب : أنه قد سبق الكلام على هذه الدعوى الخاطئة ، وإثبـــات أن ابن خزيمة من المضعفين لعطية العوفي ، كما صرَّح هو ـ نفسه ـ بذلك.

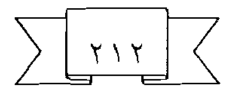
وأزيد هنا فأقول :

أولاً: إن الحديث لا يوجد في الجـــزء الموجـــود بـــين أيـــدينا مـــن " الصحيح "، لكنه موجود في " كتاب التوحيد " لابن خزيمة ، فهل وَهِمَ البوصيري في عزوه ؟ محتمل ، ولا يُجزم بذلك لفقدان أكثر"الصـــحيح"؛ ولأن ابن خزيمة قد قال في " التوحيد " (١/ ٤١) :

" قد أمليتُ طرق هذا الجزء في غير هذا الكتاب ، في خبر فضيل بـــن مرزوق ، عن عطية ، عن أبي سعيد ، عن الـــنبي ـصلى الله عليه وسلمـ في الدعاء عند الخروج إلى الصلاة ، فيه : " **وأقبل الله عليه بوجهه** ." اهـــ

ثانياً : ولو سلمنا أن الحديث في " الصحيح " ؛ فلا ندري علـــى أي وجه أخرجه ، وهل تكلم عليه في ذاك الموضع أم لا .

ثالثاً : ولو سلمنا أنه ـ على أسوأ الأحوال ـ لم يتكلم ـ هنـــاك ـ في عطية ، فيُحمل ما سكت عنه على ما صرَّح فيه بالتضعيف ، فإنـــه قـــد ضعَّف عطية صراحة في " الصحيح " فقال (٤/ ٦٩/ رقم ٢٣٦٧) :



" **في القلب من عطية بن سعد العوفي** ." اهـ

وقد أورده المنذري في " الترغيب والترهيب " (٤/٥٧٥) بلفظ :

" **في القلب من عطية شيء** ." اهـ

وقال ابن خزيمة ـ أيضاً ـ في " صحيحه " (٤/٦٩/رقم ٢٣٦٨) :

" **عن عطية ، مع براءتي من عهدته** ." اهـ

أقول : ولا يشك عاقل أن تصريح ابن خزيمة بتضعيف عطية العوفي قاضٍ على اجتهاد غيره ؛ إذ لا اجتهاد مع النص ، وهذا أمر واضح لا يحتاج لمزيد بيان .

لكنْ على تلك العيونِ غِشاوةٌ فما حيلةُ الكحَّال للعميانِ

كما تلقَّف المعترض كلمة الحافظ ابن حجر في " تعجيل المنفعة " ـ أثناء الكلام على أحد الرواة ـ في أن قول الترمذي على إسناد :(حسن غريب) ، يقتضي أن يكون راويه عنده صدوقاً .

وبناءً على هذا حشر الترمذيَّ ضمن الموثقين لعطية العوفي ، لكونه قال في بعض أسانيده : (حسن غريب) ، انظر (ص ٢١١) .

والجواب ـ وبالله التوفيق ، ومنه أستمد العون على التحقيق ـ :

أنه معلوم عند كثير من أهل العلم تساهل الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ خاصة في التحسين ـ ، ولا مانع من ذِكْر بعض نصوص أهل العلم في ذلك :

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في رسالة " ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل " (ص ٥) :

" **وقسم في مقابلة هؤلاء : كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر متساهلون** ." [(١)] اهـ

وقال في " الموقظة " (٨٣) :

" **والمتساهل : كالترمذي ، والحاكم ، و الدارقطني في بعض الأوقات** ." اهـ

وقال في " تاريخ الإسلام " (حوادث ١٦١ـ١٧٠/ص٣٥١ـ ٣٥٢) ترجمة عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقَّاص أبي عمرو :

" قال البخاري : " تركوه ."

وقال عباس عن ابن معين: " ضعيف ."

وقال مرة : ليس بشيء ."

وقال السعدي : " ساقط ."

وقال النسائي وغيره : " متروك الحديث ."

وقال الترمذي : " ليس بالقوي ."

قال الحافظ الذهبي :

والترمذي يتساهل في الرجال ." اهـ

---

(١) وقد خالف ذلك بعض أهل العلم كالحافظ العراقي -رحمه الله تعالى-، ولكن الصواب مع من قالوا بتساهله ، والله أعلم .



وقال في " الميزان " (٣/ ٤٠٧) ترجمة كثير بن عبد الله بن شنظير :

" قال ابن معين : " ليس بشيء ."

وقال الشافعي وأبو داود :" ركن من أركان الكذب ."

وضرب أحمد على حديثه .

وقال الدارقطني وغيره : " متروك ."

وقال أبو حاتم : " ليس بالمتين ."

وقال مطرِّف بن عبد الله المزني : " رأيته وكان كثير الخصومة ، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه ."

وقال ابن حبان : له عن أبيه ، عن جده نسخة موضوعة .

قال الذهبي :

وأما الترمذي فروى من حديثه : " **الصلح جائز بين المسلمين** " ، وصححه ؛ **فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي** ." اهـ

* وقال في (٣/٥١٤ ـ ٥١٥) ترجمة محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي :

" قال ابن معين : قد سمعنا منه ، ولم يكن بثقة ."

وقال مرة : " كان يكذب ."

وقال أحمد : " ما أُراه يسوى شيئاً ."

وقال النسائي : " متروك ."

وقال أبو داود : " ضعيف ."

وقال مرة : " كذاب ."

وقال أبو حاتم : " ليس بالقوي ."

ثم أورد الذهبي حديث أبي سعيد المرفوع : " **من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي أعطيته أفضل ثواب الشاكرين** " ، ثم قال الذهبي :

" **حسَّنه الترمذي فلم يُحْسِنْ** ." اهـ

وقال الذهبي في " الميزان " (٢/٣٢٢ ـ ٣٢٣) ترجمة الضحاك بن حمزة ، عن عمرو بن شعيب:

" قال النسائي : " ليس بثقة ."

وقال البخاري : " منكر الحديث مجهول ."

وقال ابن معين : " ليس بشيء ."

ثم ذكر له الذهبي حديثاً منكراً ، ثم قال :

رواه الترمذي عن محمد بن وزير ، وحسَّنه ؛ فلم يصنع[1] شيئاً ." اهـ

* وقال في (٤/٤١٦) ترجمة يحيى بن يمان :

" قال البخاري : " فيه نظر " .

عن حجاج بن أرطأة ، عن عطاء ، عن ابن عباس : أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ دخل قبراً ليلاً فأُسرج له سراج .

---

(١) وقع في المطبوع ط. دار المعرفة : (يضع) بالضاد المعجمة ، وهو خطأ ، والتصويب من كتاب " صيانة الإنسان " (ص١١٨) ، والله أعلم .



قال الذهبي :

حَسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه .

فلا يُغترُّ بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف ." اهـ

وقال في " السير " (٧/ ٧٢) ترجمة حجاج بن أرطأة :

" **وقد يترخص الترمذي ويصحِّح لابن أرطأة ، وليس بجيد .**"

وقال في " السير " ـ أيضاً ـ (٣/ ٢٧٤) ترجمة الترمذي :

" في "الجامع" علم نافع ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الإسلام ، **لولا ما كدَّره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل .**" اهـ

ثم قال (١٣/ ٢٧٦) :

" جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ، **ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدِّد ، ونَفَسُه في التضعيف رَخو .**" اهـ

وقال نحو هذا في" تاريخ الإسلام "(حوادث٢٧١ ـ ٢٨٠/ص ٤٦٠) ترجمته :

" وكتابه " الجامع " يدلُّ على تبحره في هذا الشأن ، وفي الفقه واختلاف العلماء ، ولكنه يترخَّص في التصحيح[1] والتحسين ، **ونَفَسُه في التجريح [2] ضعيف .**" اهـ

---

(١) وقع في المطبوع : (الصحيح) وهو خطأ .

(٢) وقع في المطبوع : (التخريج) وهو خطأ .



وانظر " تاريخ الإسلام " عهد الخلفاء الراشدين (ص ١٠٧ ـ ١٠٨) ترجمة خليفة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصديق الأكبر ـ رضي الله عنه ـ

وقال الحافظ العلامة ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ في " زاد المعاد " (٣٤٨/٢) :

" **والترمذي فيه نوع تساهل في التصحيح** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الفروسية "(ص٢٤٣ـ٢٤٤/ط.دار الأندلس) :

" **هذا مع أن الترمذي يصحِّح أحاديث لم يتابعه غيره على تصحيحها ، بل يصحِّح ما يضعِّفه غيره أو ينكره .**

فإنه صحَّح حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، وأحمدُ يضعِّف حديثه جداً ، وقال لابنه عبد الله : " لا تحدِّث عنه ."

وقال : منكر الحديث ، ليس بشيء ."

وقال يحيى : حديثه ليس بشيء ، ولا يُكتب ."

وقال النسائي و الدارقطني : " متروك الحديث ."

وقال الشافعي : " وهو ركن من أركان الكذب ."

وقال ابن حبان : " روى عن أبيه ، عن جَدِّه نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ، ولا الرواية عنه إلا على التعجب ."

وقال ابن القيم :

ويصحِّح ـ (أي : الترمذي) ـ أيضاً ـ حديث محمد بن إسحاق ، وهو أعذر من تصحيحه حديث كثير هذا .

ويصحِّح ـ أيضاً ـ للحجاج بن أرطأة مع اشتهاره بالضعف .



ويصحِّح حديث عمرو بن شعيب ، وأحسن كل الإحسان في ذلك .

والمقصود أنه يصحِّح ما لا يصححه غيره ، وما يُخالفُ في تصحيحه ." اهـ

وقال المنذري في مقدمة " الترغيب والترهيب " (٣٨/١):

" **وأُنَبِّه على كثير مما حضرني في حال الإملاء مما تساهل أبو داود** ـ رحمه الله تعالى ـ **في السكوت على تضعيفه ، أو الترمذي في تحسينه ، أو ابن حبان والحاكم في تصحيحه ، لا انتقاداً عليهم** ـ رضي الله عنهم ـ، **بل مقياساً لمتبصر في نظائرها من هذا الكتاب** ." اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في " التلخيص الحبير " (٤٣١/٢/ط. مؤسسة قرطبة) عند حديث جابر : أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ سُئل عن العمرة أواجبة ؟ قال : " **لا ، وأن تعتمر هو أولى** " :

" ونقل جماعة من الأئمة الذين صنفوا في الأحكام المجردة عن الأسانيد: أن الترمذي صححه من هذا الوجه ، وقد نَبَّه صاحب " الإمام" على أنه لم يزد على قوله : " حسن " في جميع الروايات عنه ، إلا في رواية الكروخي فقط ، فإن فيها : " حسن صحيح ".

وفي تصحيحه نظر كثير من أجل الحجاج ؛ فإن الأكثر على تضعيفه والاتفاق على أنه مدلس .

قال النووي :

" ينبغي أن لا يُغترَّ بكلام الترمذي في تصحيحه ، فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه ." اهـ



وقال ـ أيضاً ـ في " التلخيص " (٢/١٧٠ ـ ١٧١/ط. مؤسسة قرطبة) عند حديث جَد كثير بن عبد الله بن عمرو بن نوف في تكبير العيد :

" وكثير ضعيف ، وقد قال البخاري والترمذي : " إنه أصح شيء في هذا الباب ."

وأنكر جماعة تحسينه على الترمذي ." اهـ

أقول : بل إن الترمذي أحياناً يمشّي أحاديث فيها أكثر من علّة ، ويفعل ذلك في " جامعه " كثيراً ، والواقع خير شاهد على ذلك ، وإليك مثاله :

أخرج ـ رحمه الله تعالى ـ حديثاً في " جامعه " (رقم ٣٤٧٤) ، ثم قال : "حسن صحيح ."

فتعجب الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ منه ، وتعقبه فقال في " الأمالي الحلبية " (ص ٤٩ ـ ٥٠/رقم ١٧) :

" وهو مما يُتعجب ؛ لأنه اشتمل على ثلاث علل :

*** الاختلاف .**

*** والانقطاع .**

*** والكلام في شهر ـ (يعني : ابن حوشب) ـ**

فما أدري كيف صححه !! " اهـ



وتعقبه الحافظ ـ أيضاً ـ في " النكت على ابن الصلاح "(٢/٧٢٦) لتساهله في النقد، وتصحيحه حديثاً على ظاهر الإسناد ، قد أعلَّه الأئمة ، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ:

" وبهذا التقرير يتبيَّن عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم .

وكلٌّ من حكم بصحة الحديث ـ مع ذلك ـ إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد ، كالترمذي ـ كما تقدم ـ ، وكأبي حاتم بن حبان ، فإنه أخرجه في "صحيحه "وهو معروف بالتساهل في باب النقد ، ولاسيما كون الحديث المذكور في فضائل الأعمال،والله أعلم ."[1]اهـ

---

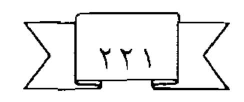
(١) وقال العلامة الشيخ بشير السهسواني في " صيانة الإنسان " (ص١٠٤وما بعدها) :

" الترمذي متساهل في التصحيح والتحسين ، ولذا لم يعتمد العلماء عليه في هذا الباب ، وردُّوا على تصحيحه وتحسينه في غير ما موضع ... ثم قال :

وقال ـ (يعني : الحافظ ابن حجر) ـ تحت حديث عبد الله بن مسعود في عدم رفع اليدين :

" هذا الحديث حسنه الترمذي ، وصححه ابن حزم ، وقال ابن المبارك : لم يثبت عنه ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : هذا خطأ ، وقال أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم : هو ضعيف نقله البخاري عنهما ، وتابعهما على ذلك ، وقال أبو داود : ليس بصحيح ، وقال الدارقطني : لم يثبت ، وقال ابن حبان في الصلاة : هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه ، وإن له عللاً تبطله ، وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب الأولى ... "

ومن ثم صرح العلماء بأن ما حسنه الترمذي أو صححه ليس من جنس ما صححه إمام من الأئمة أو حسنه حتى يكون مما يجب العمل به بل هو اصطلاح جديد . =



= قال في " توضيح الأفكار " :

" فإن قلت : قد صرحوا بأن عنده ــ أي : الترمذي ــ نوع تساهل في التصحيح ، فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث في " سننه " ، وحسن فيها بعض ما انفرد به راويه ، كما صرح هو بذلك ، فإنه يورد الحديث ثم يقول عقيبه : إنه حسن غريب ، وحسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

قلت : هذا كله لا يضر ، لأن ذلك اصطلاح جديد له ، ومن بلغ النهاية في الإمامة والحفظ لا ينكر عليه ابتداع اصطلاح يختص به ، وحينئذ فلا مشاحة في الاصطلاح ، وبهذا يجاب عما استشكلوه من جمعه بين الصحة والحسن على متن واحد مع ما هو معلوم من تغايرهما ." اهـ أي : كلام ابن حجر الهيتمي .

وقال في " توضيح الأفكار " بعد ذكر صحيح ابن خزيمة وابن حبان :

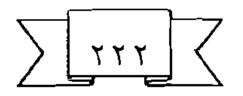
" وعلى كل حال فلا بد للمتأهل من الاجتهاد والنظر ، ولا يقلد هؤلاء ومن نحا نحوهم ، فكم حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقى عن رتبه الحسن ، بل فيما صححه الترمذي من ذلك جملة ، مع أنه يفرق بين الحسن والصحيح ." انتهى

وأيضاً قال في " توضيح الأفكار " :

" اعلم أنه يظهر من كلام المصنف أنه يعمل بما حسنه الترمذي ، وقد عرفتَ مما سقناه عن الحافظ ابن حجر أنه حسن الترمذي أحاديث فيها ضعيف ، وفيها من رواية المدلسين ، ومن كثر غلطه ، وغير ذلك ، فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة ؟

وقد نقل الحافظ عن الخطيب أنه قال : " أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به ."

قال الحافظ أيضاً : " وقد صرح أبو الحسن بن القطان ــ أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب ــ في كتابه " بيان الوهم والإيهام " بأن هذا القسم لا يحتج به كله ، بل يُعمل به في فضائل الأعمال ، ويُتَوَقَّف عن العمل به في الأحكام ، إلا إذا كثرت طرقه ، أو عضده اتصال عمل ، أو موافقة شاهد صحيح ، أو ظاهر القرآن . =



= وهذا حسن قوي رائق ، ما أظن منصفاً يأباه ، | والله الموفق ، ويدل | على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم أن يحتج به ؛ لأنه أخرج حديث خيثمة البصري عن الحسن ، عن عمران بن حصين وقال بعده : " هذا حديث حسن ، وليس إسناده بذاك ."

وقال في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : " هذا حديث حسن " ، وإنما لم نقل هذا الحديث صحيح ؛ لأنه يقال : إن الأعمش دلس فيه ، فقال : " حُدِّثْتُ عن أبي صالح، عن أبي هريرة " ، فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك ، لكن في كل من المثالين نظر ، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما أنه إنما جاء من وجه آخر كما تقدم تقريره ، ولكن محل بحثنا هنا : هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا ؟ بل يتوقف ، والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل ."

وأيضاً قال فيه : ثم قال ـ أي : الحافظ في " نكته على ابن الصلاح " ـ :

" إنه يدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم أن يحتج به ، فإنه أخرج حديثاً من طريق خيثمة البصرى عن الحسن عن عمران بن الحصين ، وقال بعده : هذا حديث حسن ، وليس إسناده بذاك ، وقد قدمنا ذلك." اهـ

وأيضاً قال فيه :

" على أنه لا يعزب عنك ما أسلفناه فيما صححه أو حسنه من البحث فتذكر ." اهـ

ومن أجل ذلك قد رد المنذري في " تلخيص سنن أبي داود " على الترمذي في غير ما موضع و لم يقبل تصحيحه وتحسينه .

فمنه : ما قال تحت حديث المغيرة بن شعبة أن رسول الله ـصلى الله عليه وآله وسلمـ توضأ ومسح على الجورين والنعلين : أخرجه الترمذي ، وقال : " هذا حديث حسن صحيح " ، وذكر أبو بكر البيهقي حديث المغيرة هذا وقال : ذلك حديث منكر ضعفه سفيان الثوري ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، ومسلم بن الحجاج ."

وأبو قيس الأودي : اسمه عبد الرحمن بن مروان الأودي الكوفي ، وهو وإن كان البخاري قد احتج به فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: لا يحتج بحديثه ، وسئل عنه أبو حاتم الرازي =



= فقال : ليس بقوي ، هو قليل الحديث وليس بحافظ ، قيل له كيف حديثه ؟ قال صالح : هو لين الحديث . " اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث علي أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يخرج من الخلاء فيقرئنا القرآن ، الحديث ، قال الترمذي : حسن صحيح .

وذكر أبو بكر البزار أنه لا يُرْوَى عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة ، وحكى البخاري عن عمرو بن مرة : كان عبد الله ـ يعني : ابن سلمة ـ يحدثنا فنعرف وننكر وكان قد كبر ، لا يُتابع في حديثه .

وذكر الإمام الشافعي هذا الحديث ، وقال : وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه .

وذكر الخطابي أن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه كان يوهن حديث عليٍّ هذا .

ومنه : ما قال تحت حديثه أبي عطية قال : كان مالك بن حويرث يأتينا إلى مصلانا هـذا فأُقيمت الصلاة ، الحديث ، قال الترمذي : حسن .

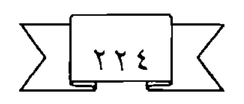
وسئل أبو حاتم الرازي عن أبي عطية قال : لا يُعرف ولا يسمى . اهـ

قلت : قال الترمذي تحت حديث أبي عطية في تعجيل الإفطار : وأبو عطية اسمه مالك بن أبي عامر الهمداني ، ويقال : مالك بن عامر ، وهو أصح . هذا آخر كلام الترمذي ، فقول أبي حاتم " لا يسمى " يعارضه .

ومنه : ما قال تحت حديث وائل بن حجر في باب وضع الركبتين قبل يديه: قال الترمذي : حسن ، وقال الدارقطني : تفرد به يزيد عن شريك و لم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به .

وقال أبو بكر البيهقي : هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي ، وإنما تابعه همام مرسلاً ، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين .

قلت : قال الترمذي نفسه تحت حديث جابر : أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ توضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً ، قال : نعم وشريك كثير الغلط ، وقد استغرب الترمذي حديث علي : " **أنا دار الحكمة وعلي بابها** " ، وأنكره من جهة تفرد شريك و لم يحسنه . =



= ومنه : ما قال تحت حديث " **لا جلب ولا جنب** " : وأخرج الترمذي من حديث الحسن البصري عن عمران بن حصين وقال : حديث حسن صحيح . وقد ذكر علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما من الأئمة أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين . اهـ

قلت : قد حسن الترمذي حديث الحسن عن عمران ، وصححه في غير ما موضع : منه حديث في ميراث الجد ، ومنه حديث في الكي ، ومنه حديث : " **لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر** " ، ومنه حديث في الجلب على الخيل في السباق .

ومنه : ما قال تحت حديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُخرص العنب كما تُخرص النخل . أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب .

وذكر غير الترمذي أن هذا الحديث منقطع ، وما ذكره ظاهر جداً فإن عتاب بن أسيد توفي في اليوم الذي توفى فيه أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، ومولد سعيد بن المسيب في خلافة عمر سنة خمس عشرة على المشهور ، وقيل كان مولده بعد ذلك . والله عز وجل أعلم .

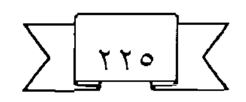
ومنه : ما قال تحت حديث أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " **قال الله تعالى : أنا الرحمن وهي الرحم** " وأخرجه الترمذي وقال : حديث صحيح .

وفي تصحيحه نظر ، قال يحيى بن معين : أبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً ، وذكر غيره أن أبا سلمة وأخاه حميداً لم يصح لهما سماع من أبيهما .

ومنه : ما قال تحت حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقّت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق ، وأخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن ، هذا آخر كلامه، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وذكر البيهقي أنه تفرد به .

قلت : وقد صحح الترمذي حديث ابن أبي زياد في مواضع :

منها : حديث علي في المذي ، وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وحديث أن العباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مغضباً . =



= وقد حسن أيضاً حديثه في حديث : " **إنها دخلت العمرة في الحـــج** " ، وفي حـــديث عبد الله ابن عمر في التولي يوم الزحف ، مع أن يزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح ؟

قال الذهبي : " يزيد بن أبي زياد الكوفي أحد علماء الكوفة المشاهير المجمع علـــى ســـوء حفظه ، قال يحيى : ليس بالقوي ، وقال أيضاً : لا يحتج به ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال شعبة : كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً ، وقال علي بن عاصم : قال لي شعبة : ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحد ، وقال وكيع : يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عـــن علقمة عن عبد الله ـ يعني : حديث الرايات ـ ليس بشيء ، وقال أحمد : حديثه ليس بذاك ، وحديثه عن إبراهيم ـ يعني : في الرايات ـ ليس بشيء . ثم بعد ذكر حديث الرايات قـــال : قلت : هذا ليس بصحيح .

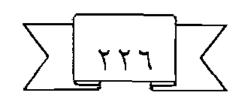
أما أحسن ما روى أبو قدامة : سمعت أبا أسامة يقول في حديث يزيد عـــن إبـــراهيم في الرايات : لو حلف عندي خمسين يميناً قسامة ما صدقته أبـــداً ، أهـــذا حـــديث إبـــراهيم ؟ أهذا مذهب علقمة ؟ أهذا مذهب عبد الله ؟ قال ابن عدي : يزيد بن أبي زياد مولى بني هاشم يكنى أبا عبد الله ، [حدثنا محمد بن علي بن مهدي ، ثنا]علي بن المنذر حثنا ابـــن فضـــيل قال:كان يزيد بن أبي زياد من أئمة الشيعة الكبار ، خرج له مسلم مقروناً بآخر ." اهـ

قال المنذري في " الترغيب والترهيب " : " يزيد بن أبي زياد الكوفي أحد الأعـــلام ، قـــال يحيى : لا يحتج به . وقال مرة : ليس بالقوي ، ووهاه ابن المبارك ، وقال علي بن عاصـــم : قال لي شعبة : ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحد، وقال أحمـــد : حديثه ليس بذاك ، وأخرج له مسلم مقروناً ، وحسن له الترمذي ." اهـ

قال الحافظ ابن حجر في " التقريب ": يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف ، كبر فتغير ، صار يتلقن ، وكان شيعياً ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين . اهـ

قال الذهبي في " الكاشف " : يزيد بن أبي زياد الكوفي مولى بني هاشم عن مولاه عبد الله ابن الحارث بن نوفل وابن جحيفة وابن أبي ليلى ، وعنه زائدة وابن إدريس ، شيعي عالم فَهِمٌ صدوق رديء الحفظ لين و لم يترك . اهـ

وقال في " الخلاصة " : يزيد بن أبي زياد الهاشمي عن مولاه عبد الله بن الحارث بن نوفـــل وأبي جحيفة ، وعنه : زائدة بن قدامة ، وأبو عوانة ، وابن فضيل ، وقال : كان مـــن أئمـــة الشيعة الكبار ، وقال ابن عدي : يكتب حديثه . =



= وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : هو صدوق رديء الحفظ ، قال مطين : مات سنة سبع وثلاثين ومأئة ، روى له مسلم مقروناً . اهـ

ومنه ما قال في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال : " **يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر** " وأخرجه الترمذي ، وقال : صحيح ، هذا آخر كلامه ، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة. اهـ

قلت : قال المنذري في " الترغيب والترهيب ": محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي صدوق إمام ثقة رديء الحفظ كثيراً .

كذا قال الجمهور فيه ، وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ فاحش الخطأ ، فكثر المناكير في حديثه فاستحق الترك ، تركه أحمد ويحيى . اهـ كذا قال .

وقال الحافظ في " التقريب " : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن صدوق سيئ الحفظ جداً . اهـ

وقال في " الخلاصة " : قال أبو حاتم : محله الصدق ، شغل بالقضاء فساء حفظه . وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال العجلي : كان فقيهاً صاحب سنة جائز الحديث. اهـ

وقال الذهبي في " الكاشف " : قال أحمد : سيئ الحفظ ، وقال أبو حاتم : محله الصدق . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث واثلة بن الأسقع ـ رضي الله عنه ـ في ميراث ابن الملاعنة : قال الترمذي : حسن ، وفي إسناده عمرو بن رؤبة التغلبي ، قال البخاري : فيه نظر .

وسئل أبو حاتم الرازي فقال: صالح الحديث . قيل : تقوم به الحجة ؟ فقال : لا ولكن صالح .

وقال الخطابي : وهذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل ، وقال البيهقي : لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث لجهالة بعض رواته . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ في تقبيل الميت : قال الترمذي : حسن صحيح ، وفي إسناده عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة . اهـ =



= ومنه : ما قال تحت حديث أبي صالح عن ابن عباس في زيارة النساء القبور : قال الترمذي: حديث حسن ، وفيما قاله نظر ، فإن أبا صالح هذا هو باذام ، ويقال : باذان مولى أم هانئ بنت أبي طالب وهو صاحب الكلبي ، وقد قيل : إنه لم يسمع من ابن عباس ، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة ، وقال ابن عدي : ولا أعلم أحداً من المتقدمين رضيه .

وقد قيل عن يحيى بن سعيد القطان وغيره بخير أمره ولعله يراضيه حجة أو قال : هو ثقة . اهـ

وقال الذهبي في " الميزان " : باذام أبو صالح ، تابعي ، ضعفه البخاري ، وقال النسائي : باذام ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه تفسير . قلت : روى عن مولاته أم هانئ ، وأخيها علي ، وأبي هريرة ، وعنه مالك بن مغول ، وسفيان الثوري ، وابن أخته عمار بن محمد ، وقال يحيى القطان : لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى [أم] هانئ .

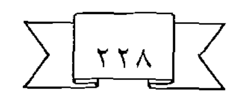
وقال محمد بن قيس عن حبيب بن أبي ثابت : كنا نسمي أبا صالح باذام مولى أم هانئ : دروغ زن ، وقال زكريا بن أبي زائدة : كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ بأُذنه فيهزها ، ويقول له : ويلك تُفَسِّر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن ! وقال إسماعيل بن أبي خالد : كان أبو صالح يكذب ، فما سألته عن شيء إلا فسره لي .

وروى ابن إدريس عن الأعمش قال : كنا نأتي مجاهداً فنمر على أبي صالح وعنده بضعة عشر غلاماً ما نرى أن عنده شيئاً ، [وقال] ابن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يذكر عن سفيان قال : قال الكلبي قال لي أبو صالح : كل ما حدثتك كذب .

وروى مفضل بن مهلهل عن مغيرة قال : إنما كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان ، وضعف تفسيره ، وقال ابن معين : إذا روى عنه الكلبي فليس بشيء ، وقال عبد الحق في " أحكامه ": ضعيف جداً ، فأنكر هذه العبارة عليه أبو الحسن بن القطان .

ومنه : ما قال تحت حديث عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر في باب النذر في المعصية قال الترمذي : حديث حسن ، وفي إسناده عبيد الله بن زحر وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة .

قلت : قال المنذري في " الترغيب والترهيب " : عبيد الله بن زحر قال ابن معين : ليس بشيء . =



= وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن زيد أتـى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد عبيد الله وعلي بن زيد والقاسم بن عبد الرحمن ؛ لم يكـن ذلك الحديث إلا مما عملت أيديهم .

وقال الدارقطني : ليس بالقوي اهـ.

وقال ابن عدي : يقع في أحاديثه مالا يتابع عليه ، كذا في الخلاصة .

ومنه: ما قال تحت حديث الحسن عن سمرة ـ رضي الله عنه ـ في الشفعة: قال الترمذي : حسن صحيح . هذا آخر كلامه .

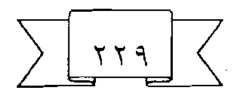
وقد تقدم اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة ، والأكثر على أنه لم يسمع منـه إلا حديث العقيقة . انتهى.

قلت : قد حَسَّن الترمذي ، وصحح حديث الحسن عن سمرة في غير ما موضع ، ومنـها حديث في الصلاة الوسطى ، وحديث في السكتتين ، وحديث في غسـل يـوم الجمعـة ، وحديث : نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وحديث " **جار الدار أحق بدار الجـار** "، وحديث : " **لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار** "، فـأكثر المحـدثين لم يقبلـوا تصحيحه في تلك الأحاديث .

ومنه : ما قال تحت حديث عمر بن حرملة عن ابن عباس في " باب ما يقول إذا شـرب اللبن " قال الترمذي : حسن ، وعمر بن حرملة ـ ويقال : ابن أبي حرملة ـ سـئل عنـه أبو زرعة الرازي فقال : بصري لا أعرفه إلا في هذا الباب ، وفي إسناده أيضاً علي بن زيد بن جدعان أبو الحسن البصري ، وقد ضعفه جماعة من الأئمة . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية (**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**) الحديث ، قال الترمذي : حسن ، وفي إسناده خصيف وهو ابن عبد الرحمن الجزري ، وقـد تكلم فيه غير واحد .

ومنه : ما قال في كتاب الحمام : وأما حديث ابن عباس فأخرجه الترمذي وقال: حسن ، وفي إسناده أبو يحيى القتات واسمه عبد الرحمن بن دينار ـ وقيل : اسمه زاذان ، وقيل : عمران وقيل غير ذلك ـ ، وقد تكلم فيه غير واحد . اهـ =



= ومنه : ما قال تحت حديث سهل بن معاذ بن أنس في كتاب اللباس ، قال الترمذي : حسن ، وسهل بن معاذ بصري ضعيف ، والراوي عنه أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون بصري أيضاً لا يحتج به اهـ .

قال الذهبي في " الميزان " : سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه ضعفه ابن معين ، وقال ابن حبان في " الثقات " : لست أدري أوقع التخليط منه أو من صاحبه زبان بن فائد.

ومنه : ما قال تحت حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : مر على النبي -صلى الله عليه وسلم- رجل عليه ثوبان أحمران ، فسلم ، الحديث . قال الترمذي : حسن ، وفي إسناده أبو يحيى القتات وهو كوفي لا يحتج بحديثه .

وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلم يُرْوَى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو ، ولا نعلم له طريقاً إلا هذه الطريق ، ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلا إسحاق بن منصور . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث أبي عبيدة وهو ابن عبد الله بن مسعود ، عن عبد الله بن مسعود في باب الأمر والنهي ، قال الترمذي : حسن .

وقد تقدم أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو منقطع . اهـ

قال الحافظ في " التقريب " : والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه. اهـ (أقول ـ أبو حمزة ـ : وفي هذا بحث ، والله أعلم .)

ومنه : ما قال تحت حديث عبد الله بن محيريز عن فضالة بن عبيد في تعليق يد السارق في عنقه .

قال الترمذي : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي عن الحجاج بن أرطأة .

وقال النسائي : الحجاج بن أرطأة ضعيف لا يحتج بحديثه ، قاله غير واحد من الأئمة.

ومنه : ما قال تحت حديث عبد الله بن سراقة عن أبي عبيدة بن الجراح في الدجال ، قال الترمذي : حسن . وذكر البخاري أن عبد الله بن سراقة لا يُعْرف له سماع من أبي عبيدة.

ومنه : ما قال تحت حديث عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه في باب الصبي يولد فيؤذن في أذنه ، قال الترمذي : حسن صحيح . =



= في إسناده عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وقد غمزه الإمام مالك ، وقال ابن معين : ضعيف لا يحتج بحديثه ، وتكلم في غيرهما ، وانتقد عليه أبو حاتم محمد بن حبان البستي رواية هذا الحديث وغيره . اهـ

قال الحافظ في " التقريب " : عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة اهـ .

قال الذهبي في " الميزان ": عفان قال : كان شعبة يقول : عاصم بن عبيد الله لو قلت له : من بنى مسجد البصرة ؟ فيقول : أنبأنا فلان عن فلان أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بناه .

وقال ابو زرعة وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : يُتْرك وهو مغفل ، وقال ابن عدي : هو مع ضعفه يُكتب حديثه ، وقال العجلي : لا بأس به ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه .

ومنه : ما قال تحت حديث ابن عباس في اتباع الصيد ، قال الترمذي : حسن ،وفي إسناده أبو موسى عن وهب بن منبه ولا نعرفه .

قال الحافظ أبو أحمد الكرابيسي : حديثه ليس بالقائم . اهـ

قال الحافظ في " التقريب " : أبو موسى عن وهب بن منبه مجهول من السادسة . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث عامر ــ وهو الشعبي ــ قال أخبرني عروة بن مضرس الطائي قال : أتيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالموقف ــ يعني : بجمع ــ قلت : جئت يارسول الله من جبلي طيء ، الحديث ، قال الترمذي : حسن صحيح . هذا آخر كلامه ، وقال علي بن المديني : عروة بن مضرس لم يرو عنه الشعبي ، والله أعلم . اهـ

قلت : وقد راجعت " سنن أبي داود " فوجدت فيه من رواية إسماعيل : أنبأنا عامر ، أخبرني عروة بن مضرس . وراجعت " سنن الترمذي " فوجدت فيه هكذا : عن داود بن أبي هند ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وزكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي ، عن عروة بن مضرس ابن أوس بن حارثة ابن لأم الطائي . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث أبي سعيد في ذكاة الجنين قال الترمذي : حديث حسن ، هذا آخر كلامه وفي إسناده مجالد بن سعيد الهمداني وقد تكلم فيه غير واحد . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث أبي واقد في صيد قطع منه قطعة ، قال الترمذي : حسن .=



= وفي إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المديني قال يحيى بن معين : في حديثه ضعف .

وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به اهـ .

قال ابن عدي : هو في جملة من يكتب حديثه في الضعفاء . كذا في " الخلاصة " .

ومنه : ما قال تحت حديث سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر البياضي في الظهار ، قال الترمذي : حسن . وقال محمد ــ يعني : البخاري ــ : سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر ، وقال البخاري أيضاً : هو مرسل ، سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر .

ومنه : ما قال تحت حديث قيس بن طلق عن أبيه في السحور ، أخرجه الترمذي وقال : حسن غريب ، وقيس هذا قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه في السواك للصائم ، أخرجه الترمذي وقال : حسن ، وفي إسناده عاصم بن عبيد الله وقد تكلم فيه غير واحد . اهـ

ومنه : ما قال تحت حديث يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم قال : بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب اهـ من باب الرايات والألوية

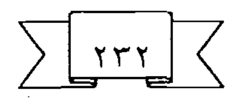
قال الترمذي : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة . هذا آخر كلامه ، وأبو يعقوب الثقفي هذا كوفي ، وقال ابن عدي الجرجاني: روى عنه الثقات ما لا يتابع عليه ، وقال أيضاً أحاديثه غير محفوظة. اهـ

قال الذهبي في " الميزان": إسحاق بن إبراهيم الثقفي الكوفي عن ابن المنكدر وأبي إسحاق ، وعنه أبو نعيم وطائفة ، قال ابن عدي : روى عن الثقات ما لا يتابع عليه . اهـ

وللترمذي أحاديث أخر صححها أو حسنها وليست بحرية للتصحيح والتحسين :

منها : حديث إسماعيل بن عبيد بن رفاعة بن رافع الزرقي ، عن أبيه ، عن جده " **إن التجار يبعثون فجاراً إلا من اتقى الله وبر** " ما علمت روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم ، ولكن صحح هذا الترمذي ، قاله الذهبي في " الميزان ".

ومنها : أن الترمذي حسن حديث جميع بن عمير التيمي وفيه كلام شديد ، قال الذهبي في " الميزان " : قال ابن حبان : رافضي يضع الحديث ، وقال ابن نمير : كان من أكذب الناس ،=



= كان يقول : الكراكي تفرخ في السماء ولا تقع فراخها ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه . اهـ ملخصاً

ومنها : أن الترمذي صحح حديث حفص بن عبد الله عن عمران بن حصين في النهي عن التختم بالذهب ، وهو حفص الليثي ، ما علمت روى عنه سوى أبي التياح ففيه جهالة ، قاله الذهبي في " الميزان ".

ومنها : حديث حنظلة السدوسي البصري : أينحنى بعضنا لبعض ؟ قال يحيى القطان : تركته عمداً كان قد اختلط ، وضعفه أحمد ، وقال : منكر الحديث يحدث بأعاجيب ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، تغير في آخر عمره ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال مرة : ضعيف . قاله الذهبي في " الميزان ".

ومنها: حديث " **صلاة في مسجد قباء كعمرة** " في سنده زياد أبو الأبرد عن أسيد بن ظهير ، وهذا حديث منكر، روى عنه عبد الحميد بن جعفر فقط.

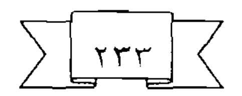
ومنها : حديث " الفريعة في العدة " قال الذهبي : زينب بنت كعب بن عجرة ما روى عنها سوى سعيد بن إسحاق حديث الفريعة في العدة ، قال ابن حزم : مجهولة ، وقال : تحديثها صحيح (كذا).

ومنها : حديث ابن مسعود " **لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا** " حسنه الترمذي مع أن في سنده سعد بن الأحزم الطائي الكوفي وهو مجهول ذكره الذهبي في " الميزان " فقال : تفرد عنه ولده مغيرة . اهـ

ومنها : حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ للعباس " **إذا كان غداة الاثنين فأتيني أنت وولدك** " الحديث أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

أُنكر هذا الحديث عن راويه عبد الوهاب بن عطاء حتى قال ابن معين : موضوع . كذا في " الخلاصة ".

ومنها: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " **من سبح مائة بالغداة ومائة بالعشي كان كمن حج حجة** " الحديث ، قال الذهبي في " الميزان " : رواه الترمذي عن محمد بن وزير وحسنه فلم يصنع شيئاً . اهـ =



= ومنها : حديث عثمان في تخليل اللحية ، فإن الترمذي حسنه وصححه ، مع أنه في سنده عامر بن شقيق ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي .

وقال النسائي : ليس به بأس ، كذا في " الميزان " ، والراجح فيه الضعف ، قال الحافظ في " التقريب " : لين الحديث .

وقال أحمد : " ليس في تخليل اللحية شيء صحيح .

وقال أبو حاتم : لا يثبت عن النبي ـصلى الله عليه وسلمـ في تخليل اللحية شيء .

ومنها : حديث أنس أن النبي ـصلى الله عليه وسلمـ كان يتوضأ لكل صلاة .

في سنده سلمة بن الفضل الأبرش قاضي الري وراوي المغازي عن ابن إسحاق ، يُكنى أبا عبد الله ، ضعفه ابن راهويه ، وقال البخاري : في حديثه بعض المناكير ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن المديني : ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وقال أبو زرعة : كان أهل الري لا يرغبون فيه لسوء رأيه وظلم فيه ، كذا في " الميزان " .

وقال الحافظ في " التقريب " : سلمة بن الفضل الأبرش بالمعجمة مولى الأنصار قاضي الري صدوق كثير الخطأ. اهـ . وفي سنده حميد أيضاً وهو مدلس وقد عنعنه ، وفيه محمد بن إسحاق وهو أيضاً مدلس وقد عنعنه هذا كله كلام على تحسين الترمذي وتصحيحه ، ولو سُلِّم أن تحسين الترمذي وتصحيحه حقيق بالقبول ؛ فلا يُقبل تحسينه لحديث عطية بالخصوص ؛ لظهور علة قادحة .) اهـ كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ

وقال العلامة المباركفوري في " تحفة الأحوذي " (١/٣٤٨-٣٤٩/رقم ٩٩) :

" فإن الترمذي قد يحسِّن الحديث مع تصريحه بالانقطاع ، وكذا وقع تصريحه بضعف بعض رواته ، ثم تَسَاهُل الترمذي مشهور ." اهـ

وقال - أيضاً - في (٢/٦٠٦/رقم١٩٤) :

" فثبتَ بهذا كله أن حديث ابن مسعود ليس بصحيح ، ولا بحسن ، بل هو ضعيف ، لا يقوم بمثله حجة .

وأما تحسين الترمذي ؛ فلا اعتماد عليه ؛ لِمَا فيه من التساهل ."

(تنبيه) :

بعض المعاصرين يستدل على تساهل الترمذي بإخراجه في " سننه " لكذابين من أمثال الكلبي والمصلوب ، وهذا عمل ليس بجيد لأن الترمذي أخرج لهم أحاديث منكرة مع بيان نكارتها ونكارتهم فتنبه ، والله أعلم .

وأما ما أشار إليه المعترض من كلام الحافظ -رحمه الله تعالى-، **فهو في كتابه " تعجيل المنفعة " (١/٧٥١/رقم٥٦٤) ترجمة عبد الله بن عبيد الديلي ، ونص كلامه هو :**

(على أن الترمذي أخرج حديثه وقال : " حسن غريب " ، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف .) اهـ

أقول : وبهذا فقد فسَّر قوله : (حسن غريب) بالحسن لذاته .

وقد صرَّح بهذا البقاعي ـ رحمه الله تعالى ـ [1]

وانظر ـ للفائدة ـ هامش كتاب "فتح المغيث" للعراقي (ص٣٦/ ط.مؤسسة الكتب الثقافية).

وفيه نظر كثير :

وقد عرَّف الإمام الترمذي الحسن عنده في آخر "الجامع" فقال (١/٣٤٠/شرح العلل) :

" وما ذكرنا في هذا الكتاب : " حديث حَسَن ، فإنما أردنا به حُسْن إسناده عندنا : كلّ حديث يُروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن ." اهـ

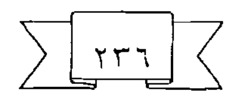
وهذا التعريف لا ينطبق على الحسن لذاته ، إنما هو للحسن لشواهده.

ولكن زيادة كلمة (غريب) هي التي أشكلت على البعض ، إذ كيف يكون الحديث حسناً لشواهده وهو غريب ، ليس له إلا طريق واحد ؛ لذلك فسروه بالحسن لذاته .

والجواب عن هذا الإشكال : أن الغرابة هنا غرابه نسبية ، ليست غرابة مطلقة ، فلا مانع من وجودها في الحسن لشواهده ، كما سيأتي من نصوص أهل العلم في ذلك .

---

(١) انظر كتاب " الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين "(١٧١) .



ويؤكد ذلك :

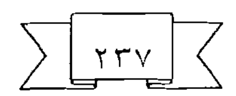
أن الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ كثيراً ما يطلق عبارة : (حسن غريب) على بعض الأسانيد التي يضعِّفها هو نفسه ، إما بالانقطاع ، أو يضعف بعض رواتها ، وإليك بعض الأمثلة :

* أخرج الإمام الترمذي لابن لهيعة حديثاً في "جامعه" (رقم ٤٠) ثم قال:
" هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ."
وكذلك أخرج له (برقم ١٦٥٢) ثم قال :
" هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ويُروى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عباس ، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ... " اهـ

مع أنه صرَّح بتضعيف ابن لهيعة فقال (رقم ١٠) :
" وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث ، ضعَّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الجامع " (رقم ٦٣٧ ، ١١٧) :
" والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يُضعَّفان في الحديث ." اهـ

وقال في " العلل الصغير " (١/١٣٠ / شرح العلل) :
" وكذلك من تكلَّم من أهل العلم في مجالد بن سعيد ، وعبد الله بن لهيعة ، وغيرهما ، إنما تكلَّموا فيهم من قبل حفظهم ، وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة .



فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث و لم يُتابع عليه ؛ لم يُحتج به ." اهـ

أقول : في هذا دليل واضح على أنه لم يقصد بقوله في حديث ابن لهيعة السابق : (حسن غريب) الحسن لذاته ، و إلا فكيف يحكم بضعف ابن لهيعة ، بل يصرِّح بعدم الاحتجاج بما تفرد به حتى يُتابع ، ثم يقال بعد ذلك : إنه حسن لذاته عند الترمذي ؟! فتدبر تستفد !!

* وقد أخرج الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ لشريك في "جامعه" (رقم ١٣٦٦) ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله ." اهـ

وكذلك أخرج له في " جامعه " (رقم ٢٢٢٠) ثم قال :

" وهذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث شريك ."

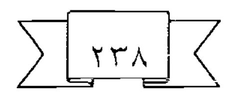
وكذلك فعل في (رقم ٢٧٧٧) وانظر (رقم ١٤٣٧، ٢٨٣٢ ، وغيرها).

مع أنه صرَّح بضعف شريك فقال في " الجامع " (رقم ٤٦) :

" **وشريك كثير الغلط** ." اهـ

* وأخرج ـ أيضاً ـ في " جامعه" (رقم ٦٧٤) حديثاً من طريق ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً ، ثم قال :

" **هذا حديث حسن غريب** ." اهـ



مع أنه ذكر في " العلل الكبير " عن البخاري : أن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب !!

* وقد أخرج حديثاً (برقم ١٠٨٩) لعيسى بن ميمون ، ثم قال :
" هذا حديث غريب حسن في هذا الباب .
وعيسى بن ميمون الأنصاري يُضَعَّف في الحديث ." اهـ
ويُلاحظ أنه قال : " **غريب حسن** " !!

* وأخرج حديثاً (رقم ١١٩٨) من طريق سليمان بن يسار ، عن سلمة بن صخر البياضي مرفوعاً ، ثم قال :
" **هذا حديث حسن غريب** ." اهـ

وقد قال الترمذي ـ نفسه ـ (رقم ٢٣٩٩) :
" سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر ." اهـ
أقول : فهذا إسناد حكم عليه الترمذي ـ نفسه ـ بالانقطاع فكيف يكون حسناً لذاته عنده ؟!!

* وأخرج الترمذي (رقم ١٤٢٣) حديثاً من طريق الحسن البصري ، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً ثم قال :
" حديث علي : حديث حسن غريب من هذا الوجه .
وقد رُوي من غير وجه عن علي ، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، ولا نعرف للحسن سماعاً من علي بن أبي طالب ." اهـ

أقول : هذا مثال صريح في محل النـزاع ، فقد حكم عليه بالانقطاع بين الحسن وعلي -رضي الله عنه- ، لكنه حسَّنه ؛ لأنه رُوي عن علي -رضي الله عنه- من غير وجه ، وكانت الغرابة هنا نسبية ، والله أعلم .

* وأخرج الترمذي (رقم ١٥١٩) حديثاً ، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بمتصل ، وأبو جعفر محمد ابن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب ."

* وأخرج حديثاً آخر (رقم١٧٧٥) عن أنس -رضي الله عنه-، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب ، وروى عبيد الله بن عمرو الرقي هذا الحديث عن معمر ، عن قتادة ، عن أنس ، وكلاهما لا يصح عند أهل الحديث.

والحارث بن نبهان ليس عندهم بالحافظ .

ولا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً ." اهـ

* وأخرج بإسناده حديثاً (رقم ١٨٤٢) من طريق الشعبي ، عن أم هانئ ، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، لا نعرفه من حديث أم هانئ إلا من هذا الوجه .

وسألت محمداً - (يعني : الإمام البخاري) - عن هذا الحديث ، فقال:

" لا أعرف للشعبي سماعاً من أم هانئ ."

فقلت : أبو حمزة كيف هو عندك ؟

فقال : " أحمد تكلَّم فيه ، وهو عندي مقارب الحديث ." اهـ

* وأخرج حديثاً (رقم ٢٣٧٥) من طريق الحسن ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أيضاً ـ أتم من هذا وأطول ." اهـ

وقد صرَّح الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ بعدم سماع الحسن من أبي هريرة ، فقال (رقم ٢٣٠٥) :

" والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ (رقم ٢٧٠٣) :

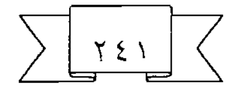
" وقال أيوب السختياني ، ويونس بن عبيد ، وعلي بن زيد : إن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ (رقم ٢٨٨٩) :

" ولم يسمع الحسن من أبي هريرة ، هكذا قال أيوب ، ويونس بن عبيد ، وعلي بن زيد ." اهـ

أقول : ومع هذا كله قال في إسناده : (حسن غريب) فتأمل.

* وأخرج (رقم ٢٨٠١) من طريق ليث بن أبي سليم ، عن طاووس ، عن جابر ، ثم قال :



" هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث طاووس ، عن جابر، إلا من هذا الوجه ."

قال محمد بن إسماعيل : " ليث بن أبي سليم صدوق وربما يهم في الشيء .

وقال محمد بن إسماعيل : قال أحمد بن حنبل : " ليث لا يُفرح بحديثه ، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره ؛ فلذلك ضعَّفوه ." اهـ

وانظر " الجامع " (رقم ٣٥٢١ ، ٣٦١٠) .

* وأخرج (رقم ٣٠٤٧) من طريق شريك ، عن علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله ابن مسعود ، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب ." اهـ

وقال في (رقم ٣٠٨٤) :

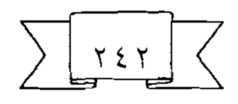
" وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ." اهـ

وأما شريك فقد سبق كلامه فيه .

* وأخرج (رقم ٣١١٨) من طريق سيف بن محمد الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب ، وقد رواه زيد بن أبي أنيسة ، عن الأعمش نحو هذا .

وسيف بن محمد : هو أخو عمَّار ، وعمار أثبت منه ، وهو ابن أخت سفيان الثوري ." اهـ



وقد نقل الترمذي ـ نفسه ـ في " الجامع " (رقم ١٧٢٦) عن الإمام البخاري قوله :

" سيف بن محمد عن عاصم : ذاهب الحديث ." اهـ

* وأخرج ـ رحمه الله تعالى ـ (برقم ٢٥٠٥) حديثاً من طريق خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً ، ثم قال :

" هذا حديث حسن غريب [1] ، وليس إسناده بمتصل ، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل ." اهـ

أقول : ففي هذه الأمثلة وغيرها دليل قاطع على أنه لم يقصد بقوله : (حسن غريب) الحسن لذاته ـ مطلقاً ـ ، والله أعلم .

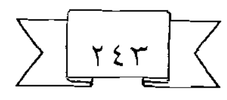
ويؤيد هـــــذا :

أنه في كثير من الأحاديث التي يطلق فيها هـــذه العبـــارة :(حســـن غريب) يردف ذلك بالإشارة إلى بعض شواهد الحديث ، وأمثلـــة هـــذا كثيرة جداً .

بل إنك تراه يحكم على أسانيد بالحسن فقط في أحاديث ، ثم يحكم عليها نفسها بـــ (حسن غريب) في أحاديث أخرى إذا كان ثمة غرابة ما .

---

(١) قال بشار عواد معروف (محقق الجامع) : في (م) : (غريب) فقط ، وما أثبتناه من (ت) و (و) و (س) و (ي) ومما نقلـــه السيوطي في " اللآلـــئ المصنوعة " (٢/٢٩٣) اهـ



كل هذا يؤكد أن مقصده الحسن لشواهده ـــ كما فسَّره ـــ ، وأن الغرابة نسبية .

وهذا ظاهر كلام أبي الفتح اليعمري ـ رحمه الله تعالى ـ ، ولكنه خصَّ ذلك بما كان في سنده مستور ومن لم تثبت عدالته .

وأقرَّه على ذلك ابن الوزير في " تنقيح الأنظار" (١/١٦١/ التوضيح).

وقد نصَّ على هذا العلامة الصنعاني ـ رحمه الله تعالى ـ في " توضيح الأفكار" (١/١٦٢) ـــ أثناء كلامه على حديث أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " **غفرانك** " عند خروجه من الخلاء ، وقد أخرجه الترمذي في " جامعه " ثم قال :

" حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل ، عن يوسف بن أبي بردة ، ولا يُعرف في هذا إلا حديث عائشة ."

قال العلامة الصنعاني ـ رحمه الله تعالى ـ :

" فالحديث الحسن ، أي : من هذا النوع من الحسن ـ (يعني : الذي عرَّفه الترمذي : أي الحسن لغيره) ـ بالنظر إلى رواية إسرائيل وغيره من الضعفاء [1] لأنه وجد في رواته من لم تثبت عدالته ، وقد رُوي من وجه آخر عن جماعة من الضعفاء ، عن يوسف : فهو من هذا النوع ، أعني : الحسن الذي عرّفة المصنف ، لاجتماع الشرط فيه ؛

---

(١) كذا .

وغريب بالنظر إلى تفرد يوسف بروايته عن أبيه ، عن عائشة ، فيتم وصفه بالحُسْن والغرابة لوجودهما فيه ." اهـ

أقول : ففسَّر -رحمه الله تعالى- قول الترمذي : (حسن غريب) باعتبار مفرديه ، فجعل الحسن لشواهده ، وجعل الغرابة نسبية إلى تفرد يوسف .

والذي يهمنا من كلامه -رحمه الله تعالى- في هذا المقام مجرد تقرير القاعدة ، وبالله التوفيق .

وقد قرَّر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في فتوى له في معرض دفاعه عن الترمذي ، فقال - ولله درُّه - كما في " مجموع الفتاوى " (١٨/٣٩- ٤٠) :

" وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو : ما رُوى من وجهين ، وليس في رواته من هو متهم بالكذب ، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة .

فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن ، لكن من الناس من يقول: قد سَمَّى حسناً ما ليس كذلك ، مثل حديث يقول فيه:" حسن غريب " ؛ فإنه لم يُرْوَ إلا من وجه واحد ، وقد سَمَّاه حسناً .

وقد أُجيبَ عنه بأنه قد يكون غريباً : لم يُرْوَ إلا عن تابعي واحد ، لكن رُوي عنه من وجهين ، فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص ، وهو في أصله غريب.

وكذلك الصحيح الحسن الغريب : قد يكون لأنه رُوي بإسناد صحيح غريب ، ثم رُوي عن الراوي الأصلي بطريق صحيح وطريق آخر،

فيصير بذلك حسناً ، مع أنه صحيح غريب ؛ لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم ، فإن كان صحيحاً من الطريقين فهذا صحيح محض ، وإن كان أحد الطريقين لم تُعلم صحته ؛ فهذا حسن .

وقد يكون غريب الإسناد فلا يُعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه ، وهو حسن المتن ؛ لأن المتن رُوي من وجهين ؛ ولهذا يقول: " وفي الباب : عن فلان وفلان " ، فيكون لمعناه شواهد تُبَيِّن أن متنه حسن وإنْ كان إسناده غريباً .

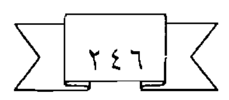
وإذا قال مع ذلك : " إنه صحيح " ؛ فيكون قد ثبت من طريق صحيح ، ورُوى من طريق حسن ، فاجتمع فيه الصحة و الحسن ، وقد يكون غريباً من ذلك الوجه لا يُعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه ، وإنْ كان هو صحيحاً من ذلك الوجه ، فقد يكون صحيحاً غريباً ، وهذا لا شبهة فيه .

وإنما الشبهة في اجتماع الحَسَن والغريب ، وقد تقدَّم أنه قد يكون غريباً حسناً ، ثم صار حسناً ، وقد يكون حسناً غريباً كما ذُكر من المعنيين ." اهـ

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ أيضاً :

" الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله ؛ فإن أهل الحديث قد يقولون: " هذا الحديث غريب " ، أي : من هذا الوجه .

وقد يصرِّحون بذلك فيقولون : " غريب من هذا الوجه " ؛ فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد ، فإذا رُوي من طريق آخر ؛ كان غريباً من ذلك الوجه وإنْ كان المتن صحيحاً معروفاً .



فالترمذي إذا قال:" **حسن غريب** "، **قد يعني به : أنه غريب من ذلك الطريق ، لكن المتن له شواهد صار بها من جُملة الحسن** ." اهـ من " قواعد التحديث " للقاسمي (ص ١٠٨/ ط . دار النفائس).

أقول : ففسَّر -رحمه الله تعالى- قول الترمذي -رحمه الله تعالى-: (حسن غريب) باعتبار مفرديه ، كما سبق .

وقد نبَّه الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى- على هذه المسألة في " شرح علل الترمذي " (٣٨٦/١) فقال :

" وعلى هذا : فلا يشكل قوله : " حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه ، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإنْ كانت شواهده بغير لفظه ..."

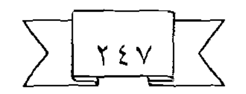
وقد صرَّح بذلك الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-، ففي" تاريخ الإسلام" (حوادث ٤١ - ٦٠/ص٣٥) :

" وعن أسامة بن زيد قال : خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليلةً وهو مشتمل على شيء ، فلمَّا فرغتُ من حديثي ؛ قلتُ : ما هذا الذي أنت مشتمل عليه ؟

فكشف فإذا حسن وحسين على وِرْكَيه ، فقال :

" **هذان ابناي وابنا ابنتي ، اللهم إني أحبهما فأحِبَّهما وأحِبَّ من يحبهما .** "

قال الترمذي : " حديث حسن غريب.



قال الحافظ الذهبي :

" قلتُ : رواه من حديث عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر ـ مدني مجهول ـ ، عن مسلم بن أبي سهل النَّبَّال ـ وهو مجهول أيضاً ـ ، عن الحسن بن أسامة بن زيد ـ وهو كالمجهول ـ ، عن أبيه .

وما أظن لهؤلاء الثلاثة ذِكْرٌ في رواية إلا في هذا الحديث الواحد ، تفرد به موسى بن يعقوب الزّمعي ، عن عبد الله .

وتحسين الترمذي لا يكفي في الاحتجاج بالحديث ؛ فإنه قال :

" **وما ذكرنا في كتابنا من حديث حسن ، فإنما أردنا بِحُسْن إسناده عندنا :كل حديث لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويُروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حَسَن** ." اهـ

وكذلك أورده في " السير"(٣/٢٥٢) ترجمة الحسن بن علي ، ثم قال:

" **فهذا مما يُنْتَقد تحسينه على الترمذي** ." اهـ

أقول : وفي هذا المثال فوائد ، منها :

أولاً : تفسيره لقول الترمذي (حسن غريب) بتعريفه لمطلق الحسن عنده ، وهو الحسن لغيره ، وهذا نص ظاهر في محل النزاع ، والله أعلم.

ثانياً : حكمه بالجهالة على بعض رواة الإسناد ، وعدم الرفع من حالهم لمجرد قول الترمذي في حديثهم : (حسن غريب) ، خلافاً لطريقة المعترض السالفة ، فإن اهتبل كلمة الترمذي في حديث رواه عطية :

" حسن غريب " ، وطار بها فرحاً ، مدعياً أن الترمذي يوثـق بـذلك عطية ، فتأمل الفرق بين السلف والخلف !! (**فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ**).

ثالثاً : تنصيصه على أن تحسين الترمذي لا يكفـي في الاحتجـاج بالحديث ، ويدخل في ذلك تحسينه بعبارة : (حسن غريب) .

وهذا كله مخالف لطريقة المعترض !!!

وفي " البدر المنير " لابن الملقن (٣/١٣٢/ط. دار العاصمة) :

عن أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه- قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " **أربع من سنن المرسلين : الختان ، والسواك ، والتعطر ، والنكاح .**"

رواه الترمذي من حديث الحجاج بن أرطأة ، عن مكحـول ، عـن أبي الشِّمَال - بكسر الشين المعجمة ، وتخفيف الميم - ابن ضِباب - بكسر الضاد المعجمة -، عن أبي أيوب ، وقال : " حديث حسن غريب ."

قال ابن الملقن في (٣/١٣٣-١٣٤) :

" **ويُنكر على الترمذي تحسينه لهذا الحديث ؛ فإن الحجاج بن أرطأة ضعيف جداً ، وأبو الشمال مجهول ، سُئل عنه أبو زرعة ، فقال : " لا أعرفه إلا في هذا الحديث ، ولا أعرف اسمه ."**

فلعله اعتضد عنده بطريق آخر ؛ فصار حسناً ." اهـ

أقول : فتأمل كيف أنه لم يفهم من قول الترمذي : " حديث حسن غريب " الحسن لذاته ، وإنما فسَّره بالحسن لشواهده ، فقال : " **فلعله اعتضد عنده بطريق آخر ؛ فصار حسناً** . "

وكذلك فإنه لم يرفع من جهالة أبي الشمال عند الترمذي لقوله السالف !!!

وقال ابن الملقن ـ أيضاً ـ في " البدر المنير " (٧/٤٦٣) :

وفي " جامع الترمذي " من حديث عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قال لعليٍّ : " **لا يحل لجُنُبٍ في هذا المسجد غيري وغيرك**."

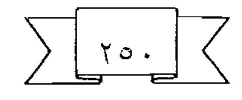
ثم قال : " هذا حيث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه " ، قال : " وسمع مِنِّي البخاري هذا الحديث ؛ واستغربه ."

قال ابن الملقن :

" **قلت : سببه أن مداره على سالم بن أبي حفصة ، وعطية العوفي ، وهما ضعيفان جداً ، شيعيان ، مُتَّهَمَان في رواية هذا الحديث ، وقد أجمعوا على تضعيف سالم ، وعلَّلوه بالتشيع ، والجمهور على تضعيف عطية .**

فيُعترض إذاً على الترمذي في تحسينه له ، لا جرم أنِ اعترض عليه ابن دحية في كتابه " مرج البحرين " .

لكن قد يقال : لعله اعتضد عنده بشاهد آخر أو مُتَابِع ؛ فصار حسناً به ." اهـ



أقول : قال هذا ، مع أنَ في إسناده عطية العوفي ، فتأمل !!!

وبعد أن ذكرت ما سبق ؛ فأحب أن أنقل عن الحافظ ـ وهو حجة المعترض فيما ذهب إليه ـ ما يدل على أنه يؤكد ما سبق عن الأئمة في فَهْمِ كلمة الترمذي " حسن غريب " فإن كان المعترض لم يقف على ذلك ؛ فلا بأس أن يستفيد هذه الفائدة ، ولو من خصمه ، وإن كان قد وقف على ذلك وكتمه ، فالشيء من معدنه لا يُستغرب :

فقد صرَّح الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ بهذا التفسير ، وذهب إليه مخالفاً ما ذكره في " تعجيل المنفعة " ، وإليك بيان ذلك :

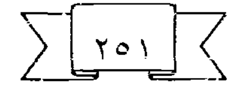
قال الحافظ ابن حجر في " أجوبته على أحاديث في مصابيح البغوي " (١٧٨٥/٣/مع المشكاة ط. المكتب الإسلامي/ت. العلامة الألباني) ـ معلقاً على حديث: " **لاتظهر الشماتة لأخيك فيرحمه الله ويبتليك** "ـ :

" أخرجه الترمذي من طريق مكحول عن واثلة بن الأسقع ، وقال : " حديث حسن غريب ، ومكحول قد سمع من واثلة . "

وأخرج له شاهداً يؤدي معناه من طريق ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن واثلة قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " **من عَيَّرَ أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله** " وقال ـ أيضاً ـ : " حسن غريب ."

ثم قال الحافظ ابن حجر :

" **هكذا وصف كلاً منها بالحُسْن والغرابة ، فأما الغرابة فلتفرد بعض رواة كلٍّ منهما عن شيخه ، فهي غرابة نسبية ، وأما الحُسْن فلاعتضاد كل منهما بالآخر** ." اهـ



* وأخرج الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- بإسناده في " أماليه على الأذكار النووية"(١/٩٩- ١٠٠) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، عن أبيه ، عن جدّه عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- مرفوعاً:

" **رأيت إبراهيم - عليه السلام- ليلة أُسري بي ، فقال : يا محمد** ... الحديث .

ثم قال :

" وأخرجه الترمذي عن عبد الله بن أبي زياد ، عن سيَّار ، وقال : " حسن غريب من هذا الوجه . "

قال الحافظ ابن حجر :

" قلت : **حسَّنه لشواهده ، ومن ثَمَّ قيَّد الغرابة ، وإلا فعبد الرحمن ابن إسحاق ضعَّفوه ، وهو أبو شيبة الواسطي** ." اهـ

أقول : فهذا نصٌّ صريح من الحافظ -رحمه الله تعالى- في تفسير قول الترمذي -رحمه الله تعالى- " حسن غريب "، ويوضح أنها تُفَسَّر باعتبار مفرديها ، كما سبق بيانه .

* وقال الحافظ ابن حجر - أيضاً - في " أماليه على الأذكار " (٤/ ٣٢٩ /شرح ابن علان) - بعد ما ذكر حديثاً - :

" وأخرجه الترمذي وقال : " حسن غريب ."

وأخرجه الحاكم وقال : " صحيح الإسناد ."

وغلط في ذلك ؛ فإن سليمان ـ يعني: ابن سفيان ـ ضعَّفوه ، وإنما حسَّنَهُ الترمذي لشواهده.

وقوله ـ (يعني: الترمذي .) ـ :" غريب "، أي : بهذا السند ." اهـ

أقول : وهذا نصٌّ آخر من الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ يؤيد ما خلصنا به ، والحمد لله على توفيقه وتسديده .

* وذكر الحافظ ابن حجر ـ أيضاً ـ في " أماليه على الأذكار" (٤/٣٥٠ شرح ابن علان) حديث زيد بن ثابت:" أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ تجرد لإحرامه واغتسل "

وقد أخرجه الترمذي وقال :

" حسن غريب ."

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ مفسراً كلمة الترمذي ـ :

" حسَّنه لمجيئه من غير وجه ، واستغربه لتفرد عبد الرحمن ـ يعني : ابن أبي الزناد ـ به ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه .

وعبد الرحمن : صدوق فيه مقال .

وعبد الله بن يعقوب المدني الراوي عنه : لا يُعرف حاله .

وقال ابن القطان : جهدتُ أن أعرف هل هو الذي أخرج له أبو داود أو غيره ." اهـ

أقول : هذا نص عزيز ـ أيضاً ـ فيه التأييد الواضح لما قررته ، بل فيه أنه لم يرفع جهالة عبد الله بن يعقوب ، لمجرد قول الترمذي في حديثه :

(حسن غريب) ، بل عده مجهولاً ، وهذا وحده كافٍ في نقض ما ذهب إليه المخالفون ، والحمد لله رب العالمين .

ولا يفوتني أن أنبِّه على أن هذه النصوص من أواخر ما كتبه الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد تُوفِّي سنة (٨٥٢) قبل أن يُتمَّ هذه" الأمالي " المباركة التي شرع فيها سنة (٨٣٧) وهو يعزو فيها لكتابه " فتح الباري " في أكثر من موضع كما في (٥/٢٧٥ـ٢٧٦، ٣١٧)[1]، مع أنه انتهى من كتابه " الفتح " قبل وفاته بعشر سنوات تقريباً سنة (٨٤٢ هـ) ، وأما " تعجيل المنفعة " فقد فرغ منه الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ سنة (٨٣٦ هـ) ، فتأمل .

وثمة شواهد أخرى من صنيع الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ **تؤكد هذا** :

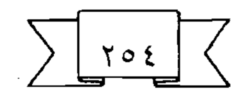
* فقد روى الترمذي في "جامعه" حديث ابن أبي أوفى المرفوع : " **إن الله مع القاضي ما لم يجر** " ثم قال :

" حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمران القطان ."

قال الحافظ ابن حجر في " التلخيص الحبير"(٤/٣٣٥ /ط.مؤسسة قرطبة) :

---

(١) وانظر ـ أيضاً ـ " نتائج الأفكار " (٣/٣٣ ، ٤٢ / ط. دار ابن كثير) باب ما يقول إذا أراد النوم واضطجع على فراشه ، ويكون هذا في " الفتح " في كتاب الدعوات ، وهو من أواخر الكتب فيه .



" قلت : وفيه مقال ـ (يعني : عمران القطان)ـ إلا أنه ليس بالمتروك ، وقد استشهد به البخاري ، وصحَّح له ابن حبان والحاكم ." اهـ

أقول : فلم يحكم بأن عمران القطان صدوق لمجرد قول الترمذي في حديثه : (حسن غريب) ولكن أبقاه على ضعفه .

وإليك أخي القارئ بيان موقف الحافظ من قول الترمذي : " حسن غريب " على حديث من طريق عطية ـ فهو موضع النزاع مع المعترض ـ فعسى أن يرعوي هذا الرجل ، ويكف عن تلاعبه :

فقد أخرج الترمذي حديثاً من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن عطية ، عن أبي سعيد ، ثم قال الترمذي :

" حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن عطية ، عن أبي سعيد ."

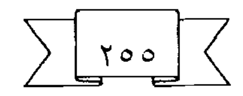
فعلَّق الحافظ على ذلك في" أماليه"(٣/١٦٠/شرح ابن علان) بقوله :

" **الوصافي وشيخه ـ (يعني : عطية العوفي) ـضعيفان** ." اهـ

بل قد صرَّح الحافظ في "نتائج الأفكار"(١/١١٥) أن ترجمة فضيل بن مرزوق ، عن عطية العوفي يحسنها الترمذي في المتابعات ، فقال :

" **وهذه الترجمة يُحَسِّنها الترمذي في المتابعات** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " التلخيص الحبير " (٤/٢٩) عند حديث " **من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة ؛ لقي الله وهو مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله** " :



" **وأما عطية فضعيف ، لكن حديثه يحسنه الترمـــذي إذا تُوبـــع .**"

اهـــ

بل أكثر من هذا أن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- قد يُفَسِّر قـــول الترمذي : (حسن صحيح) بأن تصحيحه باعتبار المتابعات والشواهد ، ولا يكتفي بمجرد هذا الحكم من الترمذي في توثيق جميع رواة إسناد هذا الحديث.

فقد أخرج الترمذي في "جامعه"(رقم ١٩٢٤) عن ابن أبي عمر ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس- مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن عبد الله بن عمرو بن العـــاص -رضي الله عنهما-، مرفوعاً فذكر حديثاً ، ثم قال الترمذي : " حسن صحيح. "

فقال الحافظ في كتابه " الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط الســـماع" (ص ٦٤/ رقم ١/ط.الدار السلفية) :

" **وكأنه صحَّحه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يرو عنه سوى عمرو بن دينار ، ولا يُعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد مـــن المتقدمين .**" اهـــ

ومثله صنيع شيخه العراقي -رحمه الله تعالى-، فقد قال في كتابه " مَحَجَّة القُرَب في محبة العرب "(٢٨٨/ط.دار العاصمة) _ بعد أن ذكر حـــديثاً أخرجه الترمذي وقال فيه : " هذا حديث حسن صحيح " _ :

" ولعلَّ الترمذي إنما صححه للشواهد ، و إلا فمحمد بن ثابت البناني ضَعَّفه البخاري ، وابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، وأبو حاتم الرازي ." اهـ

فهل ما زال المعترض يصرُّ على التمسك بخيوط القمر ؟!

فهذا الحق ليس به خفاءٌ ... فدعني من بُنَيَّات الطريقِ

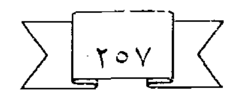
بل إني رأيتُ الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- يستعمل هذا الاصطلاح في أحكامه على بعض الأحاديث ، وإليك أمثلة ذلك :

* روى الحافظ بإسناده في"الأمالي المطلقة"(ص٧٣) من طريق عمر بن سعيد الدمشقي ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن مكحول ، عن أم أيمن -رضي الله عنها- قالت : سمعتُ النبي -صلى الله عليه وسلم- يوصي بعض أهله ، فقال : " **لا تشرك بالله شيئاً ولو قُطِّعتَ ، أو حُرِّقت** بالنار "، الحديث.

ثم قال الحافظ :

" **هذا حديث حسن غريب ، وعمر بن سعيد وإن كان ضعيفاً ، فلم ينفرد به** ." اهـ

* وأخرج الحافظ بإسناده - أيضاً- في " الأمالي المطلقة " (ص ١٦٠- ١٦١) من طريق عبد بن حميد ، عن محمد بن خُنيس ، عن سعيد بن حسان ، عن أم صالح ، عن صفية بنت شيبة، عن أم المؤمنين أم حبيبة



-رضي الله عنهما- مرفوعا: " **كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمر بمعروف ، أو نهي عن منكر ، أو ذكر لله - عز وجل -** "

ثم قال الحافظ :

" هذا حديث حسن غريب ، أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، وأبو يعلى ، وجعفر الفريابي ، ورجاله موثقون ، لكن لم أجد في أم صالح توثيقاً ولا تجريحاً ، ولا ذِكْراً إلا في هذه الرواية ، ولا سُمِّيت في شيء من الطرق .

وإنما حسنته ؛ لأني وجدتُ عن سفيان الثوري ما يدل على قوة الحديث عنده ." اهـ مختصراً .

* وأخرج الحافظ بإسناده في " أمالي الأذكار "(١/١٩٨) عن حبان ابن علي ، عن إسماعيل ابن رافع ، عن نافع ، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا دخل الخلاء قال : " **اللهم إني أعوذ بك من الرجس والنجس الخبيث الشيطان الرجيم**"(١)

ثم قال :

" **هذا حديث حسن غريب ، وحبان فيه ضعف ، وكذا شيخه ، لكن للحديث شواهد** ..." اهـ

بل إن ابن علان شارح " الأذكار النووية " يفسِّر كلمة الحافظ : (حسن غريب) **بنفس هذا التفسير في مواضع من كتابه** .

---

(١) ومن باب الفائدة انظر " علل الرازي " (١/١٧/برقم١٣) .



(تـنبـيـه) :

ينبغي التنبيه على أن بعض الناس قد يستشكل قول العلامة الألبـاني ـ رحمه الله تعالى ـ في " السلسلة الضعيفة " (رقم ٧٦٤) عن قول الترمذي : " حسن غريب " ، وتفسيره إياه بالحسن لذاته في قوله :

(إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته .) اهـ

والجواب: أن كلام الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ لا يُسَلَّم له في هذا الموضع ؛ لما سبق تقريره ؛ ولأن الشيخ ـ نفسه ـ قد صرَّح في موضع آخر بنفس ما خلصنا به :

ففي " أحكام الجنائز " (ص ١٩٧) : ذكر العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: مرَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بقبور المدينة ، فأقبل عليهم بوجهه ، فقال :

" **السلام عليكم يا أهل القبور ، يغفر الله لنا ولكم ، أنتم سلفنا ونحن على الأثر .** "

أخرجه الترمذي (٢/ ١٦٥) والضياء في" المختارة " (١٩٢/٥٨ / ١) من طريق الطبراني ، وقال الترمذي : " حسن غريب ."

ثم قال العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ :

" قلت : في سنده قابوس بن أبي ظبيان :

قال النسائي : " ليس بالقوي ."

وقال ابن حبان : " رديء الحفظ ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له ."

قال العلامة الألباني :

وهذا من روايته عن أبيه ؛ فلا يحتج به ، ولعل تحسين الترمذي لحديثه هذا إنما هو باعتبار شواهده ... الخ " .

وثمة تنبيه آخر :

هو أن الدكتور محمد ضياء الأعظمي قد فصّل القول في هذه المسألة في كتابه " دراسات في الجرح والتعديل " (ص ٣٠٤ـ٣٠٦) إلى ثلاثة أقسام :

الأول: قول الترمذي : (حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) ، فقال في هذا :

" وهذا يرادف قول من يقول : حسن لذاته . "

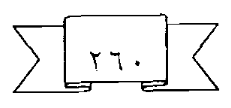
الثاني : قول الترمذي : (حسن غريب) فقط ، وقال فيه :

" يُحتمل أن يكون حسناً لغيره ويكون غريباً من حيث اللفظ ، لا من حيث الإسناد ؛ لأن الأول حسن بالتأكيد ؛ لأنه قال : (لا نعرفه إلا من هذا الوجه.) ، ولذا أطلق ولم يقيده بوجه واحد .

الثالث: قول الترمذي : (حسن غريب ، وإسناده ليس بمتصل) قال :

" يقصد به الضعيف ، لأنه أبان عن علة ضعفه في أكثر الأماكن ...".

ثم خلص الأعظمي بأن القسم الثالث يرجع إلى تعريف الترمذي للحسن لغيره ، بمعنى أنه راجع للقسم الثاني .



والجواب : أنني لا أدري من سبقه إلى هذا التقسيم ؟ ومن أين له هذه التفرقة ؟! فإن الترمذي يقول كل هذه الصيغ ويقصد بها الغرابة النسبية ، كما سبق .

والعجيب أن الأعظمي ـ نفسه ـ نقل في (ص٣٥٠) عن الترمذي أنه قال ــ بعد حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ المرفوع : " **اليوم الموعود يوم القيامة ، واليوم المشهود يوم عرفة** " ، الحديث ، قال الترمذي :

" هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة ، وموسى بن عبيدة يُضعَّف في الحديث ؛ ضعَّفه يحيى بن سعيد وغيره ."

أقول : وهذا المثال وحده يكفي في نقض تقسيمه السالف ، فإنه جمع فيه بين قوله : (حسن غريب) وبين قوله : (لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة) ، ومع هذا أردفه بقوله : (وموسى بن عبيدة يُضعَّف في الحديث ، ضعَّفه يحيى بن سعيد وغيره .) فهو ينطبق على الحسن لغيره لزاماً ، وبالله التوفيق .

والحاصل : أنه بعد هذه النقولات السابقة ، والحجج الظاهرة ؛ لا يصحّ جَعْل الترمذي موثقاً لعطية العوفي ، لما سبق بيانه ، بل لو جُعل في مضعفيه لكان أقرب للصواب والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وعليه ؛ فلم يوثق عطية العوفي إلا ابن سعد ، وهو متساهل ، وغالب اعتماده على الواقدي ، فتوثيقه كأنه لا شيء .

لذا قال ابن الجوزي في عطية :

" **ضعَّفه الكلُّ** ." اهـ

وقال الحافظ الذهبي :

" **مجمع على ضعفه** ." اهـ

وقال البوصيري :

" **متفق على ضعفه** ." اهـ

وهذا حكم سديد منهم ، موافق للقواعد وللواقع .

أما المعترض فلم يملك إلا التشغيب وإطلاق لسانه في هؤلاء الحفاظ، فرماهم جميعاً (ص٢١٥) بالخطأ والظلم البيِّن، وبأن أقوالهم مخالفة للواقع، ولا يُلتفت إليها .

ثم غمزهم جميعاً فقال :

" وكتب الرجال إنْ لم ينظر الناظر فيها بعين البصير الصيرفي زلَّ وضلَّ ."

كذا أطلق العنان للسانه السليط ؛ ليقع في هؤلاء الحفاظ بغير حق .

ولعمرو الله إن هذا المتطاول أولى بهذا الذم ، وأحق به وأهله ، والواقع خير دليل على ذلك ، فبدلاً من الاعتراف بقصوره والتسليم لهذا الحق الأبلج ، راح يتعالم ويلبس ويسيء الأدب ، ويرمي الأبرياء بما ليس فيهم ، بل بما فيه من أمراض وأدواء ، وقد قال الله ـ عز وجل ـ : (**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا** .)

فالبُهتُ عندهم رخيصٌ ثمنه **حثواً بلا كيلٍ ولا ميزانِ**



وليس حكاية الاتفاق أو الإجماع على ضعف عطية العوفي كلمة عارضة من هؤلاء الحفاظ -رحمهم الله تعالى- بل هو حكم منهم ثابت محقق، موافق للقواعد الصحيحة، ولنصوص الحفاظ والأئمة، بل قد كرره الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- كما في " ديوان الضعفاء " (رقم ٢٨٤٣) فقال:

" **مجمع على ضعفه** ."

وفي "المغني في الضعفاء" قال:

" **مجمع على ضعفه** ."

وأما في " الكاشف " فقال:

" **ضعَّفوه** ."

وأما ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- فقد أكثر من ذلك، فقال في " الموضوعات" (٣/٤٦٨، ٣٦٠، ٣١٨):

" **ضعفه الكل** ."

وفيها أيضاً (٢/١٣٨):

" **اجتمعوا على تضعيفه** ."

وقال في (١/ ١٦٤ ، ٢٢٩):

" **ضعَّفه الجماعة** ."

وقد تابعهم على هذا الحكم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فقال في كتابه " قاعدة جليلة " (ص ٢١٤) - في عطية العوفي -:

" **وهو ضعيف بإجماع أهل العلم** ." اهـ

وكذلك أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد قال في " المحلى " (٣٩/١٠) :

" **متفق على تضعيفه** ." اهـ

وكذا قال ابن الملقن في " البدر المنير " (٤٤٧/٢/ط.دار الهجرة) :

" **وعلته عطية هذا ، وهو ضعيف بالإجماع ، وانفرد ابن معين في قوله فيه : " هو صالح الحديث " ، وقد ظهر ـ بحمد الله ومَنِّه ـ ضَعْفُ الحديث من طرقه ؛ فلا يُحتجُّ به إذاً** ."

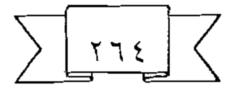
وقال ـ أيضاً ـ في (٣١٣/٥) :

" **وفي إسناده عطية العوفي ، وهو ضعيف بإجماعهم** ."

وبهذا يتيقن القارئ الكريم من صحة مسلك هؤلاء الحفاظ ـ رحمهم الله تعالى ـ ، وكذلك يتيقن من جهل هذا المعترض ، الذي أقحم نفسه فيما لا يحسن ، (**فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ**) .

وكلُّ امرئ يدري مواقع رشده و لكنه أعمى أسير هواهُ





۞ فصـــــل ۞

وثمة نصوص كثيرة في تضعيف عطية العوفي لم يذكرها المعترض ، بل لم يشر إليها أدنى إشارة إما جهلا وإما تجاهلا وتعمية وتلبيسا . ـ وهـو بالثاني أشبه ـ نعوذ بالله من التلاعب واتباع الهوى.

وقد ذكرتُ بعضها في غضون بيان تلاعبه وتلبيسه ـ فيما سـبق ـ ، وهاك البعض الآخر :

قال الإمام الناقد سفيان بن عيينة :

" فضيل بن مرزوق ثقة ، **وعطية ما أدري ما عطية** ." اهـــ مـــن " مناقب الشافعي" (١/ ٥٤٩) و " سؤالات الآجري " (١/ ٢٣٨).

وروى الآجري ـ أيضاً ـ في " سؤالاته " (١/ ٢٤٦ / رقم ٣٧٦) عن أبي داود قال في عطية :

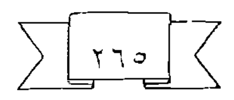
" **ليس بالذي يُعتمد عليه** ." اهـ

وقال الدارقطني في " السنن " (٤/ ٣٩) :

" **عطية ضعيف ، وسالم ونافع أثبت منه وأصح رواية** ." اهـ

وضعفه أبو عبد الله الحاكم :

قال الخطيب البغدادي في " تاريخه " (٥/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤) : حـدثني الأزهري ، قال :ورد ابن البَيِّع ـ يعني : أبا عبد الله الحاكم ـ ببغداد قديماً ، فقال : ذُكر لي أن حافظكم ـ يعني : الدارقطني ـ خرَّج لشيخ واحد خمس مائة جزءاً ، فأروني بعضها .



فحُمِلَ إليه منها ـ وذلك مما خرَّجه لأبي إسحاق الطبري ـ

فنظر في أول الجزء الأول حديثاً لعطية العوفي ، فقال ـ (يعني : الحاكم) ـ :

" **استفتح بشيخ ضعيف** " ، ورمى الجزء و لم ينظر الباقي ." اهـ

وانظر " السير " (١٧/ ١٧٤) ترجمة أبي عبد الله الحاكم .

وفي " نصب الراية " (١/ ٤٠٦) : قال الحاكم في عطية :

" **سيئ الحال** ." اهـ

وقال ابن عدي في " الكامل " (٦/٢٢٥١) ترجمة محمد بن عطية بن سعد العوفي :

" **وعطية وأولاده فيهم ضعف** ." اهـ

وقال ابن الملقن في " البدر المنير " (٣/٥٠١) :

" **وأما أثر أبي سعيد الخدري وابن عمر ، فرواه سوار بن مصعب ، عن عطية العوفي ، [و] هما ضعيفان .**

قال الحاكم :

" **هذا خبر لا يستجيز الاحتجاج به من يرجع إلى أدنى معرفة بالرجال ؛ فإن عطية بن سعد[1] العوفي ذاهب بمرة** ... " اهـ

وقال ابن الملقن ـ أيضاً ـ في (٨/٩٩ ـ ١٠٠) :

" **وهو حديث ضعيف ـ أيضاً ـ بسبب عمر بن شبيب الكوفي الواهي ، وعطية العوفي الواهي ـ أيضاً ـ المذكورَيْن في إسناده .**

---

(١) وقع في المطبوع : (سعيد) .



قال الدارقطني : " **هذا الحديث منكر غير ثابت من وجهين :**

أحدهما : **أن عطية ضعيف ، وسالم ونافع أثبت منه وأصح رواية .**

والوجه الآخر : أن عمر بن شبيب ضعيف ، لا يحتج بروايته ." اهـ

وانظر (٣٦٢/٥) ، (٥١٥/٨) .

وقال ـ أيضاً ـ في (٣٩١/٩) :

" **وعطية هالك** ." اهـ

وقال الخطيب البغدادي في " الكفاية " (ص ٥٣٦/ط . دار الكتب الحديثية) ـ في عطية ـ :

" **ثابت الجرح** ." اهـ

ونقل الإمام مسلم تضعيف الإمام أحمد له وكلامه فيه ، ولم يخرج له في " صحيحه " .

وقال البيهقي في " السنن الكبرى " (١٢٦/٢) و (٦/ ٣٠) :

" **لا يحتج به** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الكبرى " (٧/ ٦٦) وفي " السنن الصغير " (٢/ ٢١٧) :

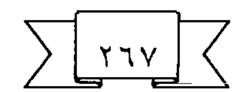
" **غير محتج به** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الكبرى " (٧/ ٣٦٩) :

" **ضعيف ، وسالم ونافع أثبت منه وأصحُ رواية** ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الكبرى " (١٢٦/٨) :

" **لا يحتج بروايته** ." اهـ



وقال في " الصغير " (٢/١٠١) وفي " المعرفة " (٦/ ١٤٤) :

" **ضعيف** ." اهـ

وقال ابن حبان في " المجروحين " (١/ ٢٣٤) ترجمة الحسن بن عطية ابن سعد العوفي :

" **يروي عن أبيه ، ويروي عنه ابنه محمد بن الحسن ، منكر الحديث ، فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه ، أو منهما معاً ؛ لأن أباه ـ (يعني : عطية العوفي) ـ ليس بشيء في الحديث ، وأكثر روايته عن أبيه ، فمن هنا اشتبه أمره ، ووجب تركه** ." اهـ

وانظر " المجروحين " (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١) ترجمة موسى بن سيَّار الأسواري .

وقال ابن حزم في " المحلى " (٧/ ٤١٩) :

" **هالك** ."

وقال عبد الحق الإشبيلي ـ كما في " نصب الراية ."(٤/١٥) ـ:

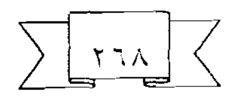
" **لا يحتج به وإنْ كان الجلة قد رووا عنه** ." اهـ

وقال ابن الجوزي في " التحقيق " (٩/١٢٨/مع التنقيح) :

" **والجواب : أن هذا إسناد لا يصح ، أما عطية : فقد ضعفه الثوري وهشيم وأحمد ويحيى ، وقال ابن حبان : " لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب "** ." اهـ

وقال في " الموضوعات " (٢/١٨٢) :

" **ضعَّفه هشيم ، وأحمد ، ويحيى** ." اهـ



وقال في " الضعفاء والمتروكين " (رقم ٢٣٢١) :

" **ضعّفه الثوري ، وهشيم ، ويحيى ، وأحمد ، والرازي ، والنسائي** ." اهـ

وقال الحافظ المنذري في آخر " الترغيب والترهيب " (٤/٥٧٥) :

" **عطية بن سعد العوفي : قال أحمد وغيره : " ضعيف الحديث " وقال أبو حاتم : " ضعيف يُكتب حديثه** . "

ووثقه ابن معين وغيره ، وحسّن له الترمذي غير ما حديث ، وأخرج حديثه ابن خزيمة في "صحيحه" وقال : **وفي القلب من عطية شيء** ." اهـ

وقال في " مختصر سنن أبي داود "(١/٢٥٦/مع معالم السنن والتهذيب) :

" **عطية ضعيف** ."

وقال ـ أيضاً ـ في (٢/٢٣٦) :

" **عطية : هو ابن سعد أبو الحسن العوفي الكوفي ، لا يحتج بحديثه** ." اهـ

وضعفه في مواضع أخرى ـ أيضاً ـ

وقال النووي في " شرح المهذَّب "(٤/٢٨٦ /ط.دار إحياء التراث) :

" **وعطية ، والحجاج ، وابن أبي ليلى : كلهم ضعيف** ." اهـ

وقال في " الأذكار " :

" **وعطية ـ أيضاً ـ ضعيف** ." اهـ

وقال شيخ الإسلام في " الرد على البكري " (١/٧٥/تلخيصه ط.مكتبة الغرباء) :

" **عطية بن سعد ضعيف ، تكلم الناس فيه** ." اهـ

وقال الذهبي في " السير " (٥/ ٣٢٥) :

" **من مشاهير التابعين ، ضعيف** ." اهـ

وقال في " الميزان " (٣/ ٧٩) :

" **تابعي شهير ضعيف** ." اهـ

وقال في " الكاشف " (رقم٣٨١٥) :

" **ضعَّفوه** ." اهـ

وقال في " تاريخ الإسلام " (وفيات وحوادث٦١ـ ٨٠ /ص٢٣٣) :

" كان **عطية مع ضعفه شيعياً غالياً** ." اهـ

وقال في " التنقيح " (٦ /٢١٤/مع التحقيق/ط.دار الوعي ودار ابن عبد البر) في عطية وابن أبي ليلى :

" **عطية والراوي عنه ـ ابن أبي ليلى ـ ضعيفان** ." اهـ

وقال في (٧/٢٠٣) :

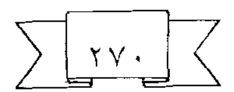
" **عطية ضعيف** ." اهـ

وقال في (٩/١٢٧) :

" **عطية وابن عمارة لا شيء** ." اهـ

وقال في " تلخيصه للمستدرك " (٣/٥٥٧/ مع المستدرك) :

" **عطية وعمارة ضعيفان** ." اهـ



وقال في (٤/٢٢٢/ مع المستدرك) :

" **عطية واهٍ** ."

وقال في (٤/٥٣٩/ مع المستدرك) :

" **عطية ضعيف** ." اهـ

وقال في (٤/٥٥٩) :

" **عطية ضعيف** ." اهـ

وقال في "الميزان"(١/٥٧٩) ترجمة الحكم بن فضيل، عن عطية العوفي:

" **وعطية واهٍ** ." اهـ

وقال أيضاً في (٣/٣٦٢) ترجمة فضيل بن مرزوق :

" **عطية أضعف منه** ." اهـ

وقال في (٤/٩٧) ترجمة مسروح أبي شهاب :

" **عطية وابن عمارة واهيان** ." اهـ

وقال في " اختصار سنن البيهقي الكبرى "(٥/٢٥٩٨/رقم١٠٦٠٨):

" **عطية ومن روى عنه ضعيفان** ." اهـ

وقال في (٥/٢٦٣٤/رقم١٠٧٢٤) :

" **عطية واهٍ ، والحديث منكر بمرة** ." اهـ

وقال في (٦/٢٩٦٤/رقم١١٨٩٢) :

" **عطية واهٍ** ." اهـ

وقال ابن القيم في "زاد المعاد"(١/٤٢٣) ـ في معرض إعلاله لحديث ـ:

" **و هذا الحديث فيه عدة بلايا** :



... الرابعة : عطية العوفي : قال البخاري : كان هشيم يتكلّم فيه . وضعّفه أحمد وغيره.

وقال البيهقي : عطية العوفي لا يحتج به ، ومبشر بن عبيد الحمصي منسوب إلى وضع الحديث ، والحجاج بن أرطاة لا يحتج به .

قال بعضهم : ولعل الحديث انقلب على بعض هؤلاء الثلاثة الضعفاء ؛ لعدم ضبطهم وإتقانهم ." اهـ

وقال ـ أيضا ـ في " الزاد " (٥/٢٧٧) :

" وفيه عطية العوفي وهو ضعيف ـ أيضا ." اهـ

وقال في (٥/٦٤٨) ـ في عطية ـ :

" فهو وإنْ ضعّفه أكثر أهل الحديث . فقد احتمل الناس حديثه ، وخرّجوه في السنن .

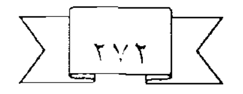
وقال يحيى بن معين ـ في رواية عباس الدوري ، عنه ـ : " صالح الحديث " .

وقال أبو أحمد بن عدي ـ رحمه الله تعالى ـ :

" وروى عنه جماعة من الثقات ، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه . "

قال العلامة ابن القيم :

فيُعتضد به ، وإنْ لم يُعتمد عليه وحده ." اهـ



وذكر ابن عبد الهادي أن عطية أضعف من ابن أبي ليلى ، فقال :

" وعطية أضعف منه ـ (يعني : من ابن أبي ليلى)ـ " اهـ من " نصب الراية " (٣/ ١٠٩) .

وقال الزيلعي ـ أيضاً ـ في " نصب الراية " (٤/ ٥١) :

" وقال في " التنقيح " : وعطية العوفي ضعفه أحمد ، وغيره ، والترمذي يحسّن له ، وقال ابن عدي : هو مع ضعفه يكتب حديثه ." اهـ

وقال ابن رجب في " فتح الباري " (١/ ٢٦٦) :

" فيه ضعف مشهور ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " شرح العلل " (٢/ ٧٩١) :

" ويلتحق بهؤلاء من البيوت الضعفاء : عطية بن سعد العوفي وأولاده .

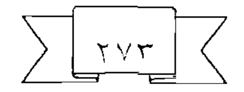
أما عطية : فضعّفه غير واحد ، وقد تكرّر ذِكْرُه في الكتاب غير مرة ." اهـ

وقال مغلطاي في " الدُّرّ المنظوم "(ص٤٣١/رقم٢٩٣) ـ في حديث ـ:

" فيه عطية بن سعد العوفي : قال ابن حبان : لا يحل كتب حديثه ." اهـ

وقال السخاوي في " الأجوبة المرضية " (١/ ١٨٧) :

" وعطية ضعيف ." اهـ



وقال في " تخريج أحاديث العادلين " (ص ٦٢ / رقم ١٢) :

" **ومدار طرقه كلها على عطية العوفي وهو ضعيف** ." اهـ

أقول : وقد سبقت الإشارة إلى تضعيف شيخ الإسلام ابن تيميه لعطية العوفي ، والسيوطي ، وعبد الرؤوف المناوي ، والسندي ، ومحمود ونعمان وشكري الألوسيين ، والعلامة صديق حسن خان ، وغيرهم .

ولا يفوتني أن أتحف المعترض بفائدة عزيزة ، وهي أن سيده أحمد الغماري ـ أيضاً ـ من المضعفين لعطية العوفي .

فقد قال في كتابه " فتح الوهَّاب " (٢/ ١٩٨ / رقم ٦٧١) :

" **وعطية فيه كلام وقد وثِّق** ." اهـ

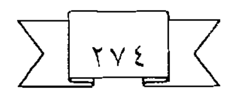
وقد ضعفه صراحة ، بل أعلَّ به حديثاً في نفس الكتاب (١/٦٣ / رقم ١١٩) فقال :

" **إسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف ، وكذا عطية** ." اهـ

فلا أدرِي ماذا سيقول المعترض في سيده أحمد بعد ما علم تضعيفه لعطية العوفي ؟!

ولكلِّ شيء آفة من جنسه حتى الحديد سطا عليه المبردُ

والحاصل : فعطية العوفي ضعيف ، ويزداد ضعفه إذا روى عنه فضيل بن مرزوق ، وقد نصَّ على ضعفه جماهير أهل العلم ، ولم يوثقه إلا ابن سعد ، ولم يجزم به بل قال:(إن شاء الله) ، ومع هذا فهو



متساهل في التوثيق ، وأكثر مادته من الواقدي ، والواقدي ليس بمعتمد ، فتوثيقه لا شيء .

وممن نصَّ على ضعف عطية العوفي من الأئمة والحفاظ والعلماء :

هشيم ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبو حاتم الرازي ، وأبو زرعة الرازي ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، والبزار ، و الساجي ، وابن خزيمة ، و العقيلي ، وابن عدي ، وابن حبان ، والحاكم ، و الدارقطني، و البيهقي، والخطيب البغدادي ، وأبو محمد بن حزم ، وعبد الحق الإشبيلي ، وابن الجوزي ، وابن القطان الفاسي ، والنووي ، والمنذري ، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ، والذهبي ، وابن عبد الهادي، وابن رجب الحنبلي ، والزيلعي ، والزركشي ، ومغلطاي ، وابن الملقن ، والهيثمي ، والحافظ ابن حجر ، والسخاوي ، والسيوطي، والبوصيري ، والشهاب ، والنعمان وشكري الألوسيين ، وعبد الرؤوف المناوي ، والسِّندي ، وصديق حسن خان ، وغيرهم .

فإذا علمتَ هذا ؛ فلا تلتفت لتلبيسات هذا المعترض المهوِّس الذي خالف الإجماع ، وسلك غير سبيل المؤمنين ، وسمَّى تلبساته ومكره وتلاعبه : (المستوفي في الانتصار لعطية العوفي) !!!

ولا بأس أن تسمِّي ما فتح الله ـ تعالى ـ به من نقض تلبيساته ، وكشف أباطيله وترهاته ، وبيان ضعف عطية العوفي :

" **نقض تلبيسات صاحب المستوفي ، والانتصار لمن ضَعَّفَ عطية العوفي** " .

خَذْ ما تراه ودَعْ شيئاً سمعتَ به ... في طلعة الشمس ما يغنيك عن زُحَل



۞ فصـــــل ۞

وكعادة المعترض سعى في التلبيس والمغالطة محاولاً ردّ إعلال الإمـــام أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الحديث بالوقف ، بقولـــه ـ كمـــا في " العلل " (٢ / ١٨٤ / رقم ٢٠٤٨) ـ :

" **موقوف أشبه** ." اهـــ

فكان للمعترض في ردِّ هذا مسلكان :

الأول : أن الرفع زيادة مقبولة علـــى مـــذهب جمـــاهير الفقهـــاء والأصوليين .

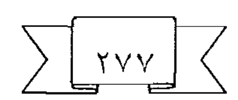
الثاني : أن من رفعوا الحديث أكثر ممن أوقفوه فالحكم لهم .

والجواب : أن هذه حيلة معروفة ، ومغالطة مكشوفة ، وقد تكلمتُ في أكثر من موضع على مرجوحية مذهب جماهير الفقهاء والأصوليين في قبول زيادة الثقة بما يغني عن تكراره في هذا المقام.

ولكن لا أخلِّي المقام من التنبيه على أنه لا يصح هذا الحديث ـ حـــتى على مذهب جماهير الفقهاء والأصوليين ـ ؛ لما سبق بيانه من شدة ضعفه.

وأما المسلك الثاني فلا يصح كذلك ؛ لأن من رووه بالرفع كلهم من الشيوخ ـ كما سبق ـ ، وقد خالفوا ثقتين حافظين همـــا : وكيـــع بـــن الجراح ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، في روايتهما الموقوفة .

بل خالفوا حافظاً ثالثاً ، وهو يزيد بن هارون ، فقد رواه على الشك.



وللمحدثين في ذلك أحد مسلكين :

الأول : تقديم رواية الحفاظ واعتمادها ، كما فعل الإمام أبو حاتم الرازي -رحمه الله تعالى-

الثاني : تحميل الراوي الضعيف عهدة الخلاف ، والحكم باضطرابه في ذلك وتحديثه الحديث على الوجهين ، لأن توهيم الضعيف أوْلَى من توهيم الثقات .

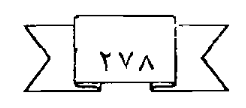
وهذا هو الذي قال به العلامة الألباني -رحمه الله تعالى- وكلا المسلكين من مسالك المحدثين الصحيحة ، كما تقرر ، والله أعلم .

ولكي تروق للمعترض دعواه ، عمد بالتلبيس إلى رواية يزيد بن هارون التي رواها على الشك في الرفع ، حيث قال يزيد بن هارون : فقلتُ لفضيل: رفعه ؟ فقال : " أحسبه قد رفعه ."

فتجاسر المعترض ، وادعى (ص ٢١٨) أن هذا ظن راجح تقوَّى (بقد) وهو حرف تحقيق هنا دخل على الفعل الماضي فقربه من الحال .

والجواب : أن حرف (قد) لا يفيد ذلك التحقيق في هذا الموضع ؛ بسبب كلمة (**أحسبه**) التي أفادت الشك في الرفع ، والله أعلم .

ولا يكاد ينقضي العجب من تلاعب هذا المعترض الذي رام تقديم رواية هؤلاء الشيوخ على رواية الحفاظ ، مع أنه قد تجاسر قبلُ ، وحكم بتقديم رواية يعقوب بن سفيان الفسوي على ثلاثة من الثقات ، بل على ستة من الثقات ، فقال (ص ١٤٠) :



" هؤلاء الثلاثة الذين قال عنهم : " ثقات " ، إذا أُضيف إليهم مثلهم ، لم يرجحوا على الإمام الحافظ العلم يعقوب بن سفيان الفسوي ، فهو ثقة ، وفوق الثقة ." اهـ

ومعلوم عند القاصي والداني أن الإمام وكيع بن الجراح ، وأبا نعيم الفضل بن دكين كلٌّ منهما بمفرده أعلى رتبة ومنزلة ومكانة من الفسوي ، فما بالك بهما مُجْتَمِعَيْن ؟!!

بل قد تجاسر هذا المعترض أكثر من ذلك، فقال (ص١٤٠ـ ١٤١):

" ومن المعروف أن الشيوخ إذا خالفهم حافظ يرجح قول الحافظ على الشيوخ ، فالقول قول الحافظ وإن اجتمع الشيوخ عليه ، ويعقوب الفسوي إمام حافظ ، وفوق الحافظ ." اهـ

وبهذا يتيقَّن القارئ من تلاعب هذا المعترض وتلوُّنه ، ومن شدة اتباعه لهواه ، وعدم تقيُّده بالقواعد الحديثية ، نعوذ بالله من اتباع الهوى .

إنَّا إذا قَلَّتْ دواعي الهوى ... وأنَصَتَ السَّامعُ للقائلِ
واصطرع القوم بألبابهم ... نقضي بحكم عادلٍ فاصلِ
لا نجعل الباطل حقاً ولا ... نلفظ دون الحقِّ بالباطلِ
نخاف أن تُسَفَّه أحلامُنا ... ونخمل الدهر مع الخاملِ



ولم يقف تشغيب هذا المعترض عند هذا الحدّ ، بل تعدّى حتى رمى (ص ٢١٧) ثُـلَّةً مباركةً من أهل العلم والفضل بالتقليد ، وهم : الشيخ العلامة بشير السهسواني ، والعلامة الألباني ، والعلامة حماد الأنصاري -رحمهم الله أجميع-

هكذا تجرّأ هذا المعتدي على هؤلاء الأعلام ، لتصحيحهم ترجيح الإمام أبي حاتم -رحمه الله تعالى- الموافق للقواعد الصحيحة ، ولطريقة المحدثين الرجيحة.

هكذا لم يجد لهم عيباً سوى أنهم وافقوا الأئمة ، والمحدثين ، والقواعد الصحيحة .

لا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم ... بِهِنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائب

ولله درُّ الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- حيث بيَّن عظيم موقع كلام الأئمة المتقدمين ، فقال في كتابه " النكت الصلاحية " (٢/٧٢٦) :

" **وبهذا التقرير يتبيَّن عِظَمُ موقع كلام الأئمة المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك ، والتسليم لهم** ." اهـ

وقد صحَّح ابن أبي داود حديثاً ، وحكم عليه الإمام أبو حاتم الرازي بالبطلان ، مع أن إسناده ظاهره الصحة .



فقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في " التلخيص الحبير "(٢/ ٢٦٣ـ ٢٦٤ / ط . مؤسسة قرطبة) :

" إسناده ظاهره الصحة ... ولكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطلان إلا بعد أن تبيَّن له ." اهـ

وإذا تقرَّر هذا ؛ علمتَ سقوط تشكيك هذا المعترض في حكم الإمام أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ ومحاولة المغايرة بين حكمه وبين القواعد الحديثية في قوله (ص ٢١٩) :

" كم من حديث مرفوع حكم عليه أبو حاتم الرازي بالوقف ، وكم من موصول حكم بإرساله ، وكم من صحيح حكم بضعفه ، والمرجِّح عند الخلاف هو الاحتكام لقواعد الحديث ." اهـ

أقول : فاعجبوا يا معشر العقلاء ، فمَنْ مِن الأئمة ممن هم في رتبة أبي حاتم الرازي خالفه حتى نرجِّح بينهما ؟ ! لا تجد هذا إلا في مخيلة من يدفع بالصدر .

وهذه القواعد الحديثية تنادي بأعلى صوتها بصحة ما ذهب إليه الإمام أبو حاتم ، وهذا الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ ينقل حكمه في " الميزان" دون أدنى تعقب ، بل قد قال المعترض (ص ٢١٧) :

" وأيَّده الذهبي في " الميزان " ." اهـ

وهذا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ يرجِّح الوقف ، فهل وضع هذه القواعد أحد غير أئمة الحديث ، حتى ندعي مخالفتهم لها دون مخالف ؟! نعوذ بالله من التهجم على أئمة الدين بغير حق .



فأئمة الدين هم الأحقُّ بقول القائل :

قوم إذا لبسوا الحديد تنمَّروا حِلَقاً وقِدَّاً

ويا لله العجب من قلْب الحقائق ، فترى أعداء السُّنَّة يدّعون أنهم حراسها ، وأعداء الحديث يتبجَّحون بأنهم حماته !!!

وراعي الشاة يحمي الذئبَ عنها فكيف إذا الرعاةُ لها ذئابُ

هذا ، ولله درُّ من قال :

ومن رعى غنماً في أرض مسبعةٍ ونام عنها تولَّى رعيها الأسدُ

ثم تهجم هذا المعترض الغِرُّ (ص ٢٢٠) على العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ ؛ لكونه استظهر اضطراباً من عطية أو من فضيل ، فادَّعى المعترض أن هذا إغراب وخطأ ؛ لأن الاضطراب يكون عند تساوي الوجوه ، وحيث لا تساوي وأمكن الجمع فلا اضطراب .

والجواب : أن هذه مغالطة واضحة ، وحيلة فاضحة ؛ إذا أن من قواعد المحدثين ومن طريقتهم الحكم على الحديث بالاضطراب عند اختلاف الثقات على الضعيف ومن تُكلِّم في حفظه ، فيحملونه العهدة ، ويحكمون باضطرابه، وإنْ لم تتساوَ الوجوه ، لأن توهيمه في تلك الحالة أولى من توهيم الثقات .



وقد أطلتُ الكلام في هذه المسألة في رسالتي " **البشـارة في تحقيـق حديث الزيارة** "[1] ، وذكرت فيه عدداً من أقوال الأئمة في ذلك ، بما يغني عن إعادته .

وانظر في " علل الدارقطني " (١١ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ / رقم ٢٢٨٩) مثالاً لاضطراب عطية العوفي .

وقد قال الحافظ في " التلخيص الحبير "(٣/٦٠/ط.مؤسسة قرطبة) عند حديث " **من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره** " :

" **وفيه عطية بن سعد العوفي وهو ضعيف ، وأعلَّه أبو حاتم والبيهقي وعبد الحق وابن القطان بالضعف والاضطراب** ." اهـ

والحكم بهذا ليس مضطرداً في جميع الأحـوال والصـور ، فقـد لا يحكمون بالاضطراب ويرجحون أحد الوجوه ، كما فعل الإمام أبو حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الحديث ، والعبرة في كل هذا بالقرائن ، والله أعلم .

ويا لله العجب من تناقض هذا المعترض المشاغب ، فبينما هو يخـالف ـ هنا ـ في الواضحات ، ويجادل في المسلمات ، وينكر هذا النـوع مـن الاضطراب ، بل يتهجم على من قال به ، تراه في المقابل يقـول بـه في مواضع أخرى ، فقد قال به في موضعين من كتابه :

الأول : في (ص ١٤٦ حاشية) حيث اختُلف عن علي بن زيد ـ وهو ضعيف ـ ، فقال المعترض :

---

(١) يسر الله تعالى نشرها .



" فعلي بن زيد كأنه أخطأ فرواه بوجهين : وجه كرواية حماد ، وآخر مخالف له في المتن (٦/ ١٨٢) ." اهـ

أقول : هذا مع أن الوجوه غير متساوية .

الثاني : في (ص ٣٣٦) قال المعترض :

" الصواب أن هذا الاختلاف راجع لسوَّار بن ميمون ؛ فإنه لا ترجمة له في كتب الرجال .

فلا ينبغي أن يُوهَّم الطيالسي ويُترك سوار بن ميمون ـ أو ميمون ابن سوَّار كما قيل في بعض الروايات ـ وهو غير معروف ." اهـ

أقول : وهكذا حَكَم في المثالين باضطراب الضعيف والمجهول وحملهما العهدة ، لَمَّا كان في ذلك خلافاً لأهل العلم ، ثم نكص على عقبيه فأنكر هذا النوع من الاضطراب لَمَّا قال به العلامة الألباني ، نعوذ بالله من اتباع الهوى .

ولقد أقول لمن تحرَّش بالهوى ... عَرَّضتَ نفسك للبلا فاستهدفِ





۞ فصــــل ۞

وإن تعجب فعجبٌ تلاعب ومكر ذلكم المبتدع رافع لواء التجهم في هذا العصر : محمد زاهد الكوثري ، حيث رام تمشية رواية عطية العوفي ، فادّعى ـ كذباً وزوراً ـ أنه تُوبع و لم يفرد ، فقال في" مقالاته " :

" و لم ينفرد عطية عن الخدري ، بل تابعه أبو الصديق عنه في روايــة عبد الحكم بن ذكوان ، وهو ثقة عند ابن حبان وإنْ أعلّه به أبو الفرج في " علله " ." اهـــ

أقول ـ ومن ربي أستمد الحول ـ: هذا تلاعب قبيح ، وكذب صريح، إذ أن رواية أبي الصديق ـ المشار إليها ـ ليست متابعة لحديث عطية ، بل ولا شاهدة له ؛ لأنها لحديث آخر، وهو حديث أبي ســعيد المعــروف : **" بشِّر المشائين في الظُّلَم إلى المساجد بالنُّور التام يوم القيامة."**

ولا صلة لهذا الحديث بحديثنا (**أسألك بحق السائلين**) لا من قريب ، ولا من بعيد ، الأمر الذي يؤكد مبلغ تعصب الكوثري للهوى والبدعة ، وانعدام الأمانة العلمية عنده ، نعوذ بالله من الخذلان .

إذا ما أجبتَ النفس في كلِّ دعوة   دعتك إلى الأمر القبيح المُحَــرَّمِ

وأما قول الكوثري : " ... في رواية عبد الحكم بن ذكوان ، وهو ثقة عند ابن حبان ... الخ " ، فهو تلاعب آخر ، بل كذب آخــر ، فلــيس عبد الحكم في هذه الرواية هو ابن ذكوان ، وإنما هــو ابــن عبــد الله



القسملي ، وقد جاء مصرَّحاً بنسبته في " العلل المتناهيـة " (١/ ٤٠٨ / رقم ٦٨٩) التي أشار إليها الكوثري ـ نفسه ـ مما يدل على اطلاعه علـى ذلك .

والقسملي ليس ثقة عند ابن حبان ، بل هو عنده من الهالكين الذين لا يحل كَتْب حديثهم إلا على سبيل التعجب ، فقد ذكره في " المجروحين " (٢/ ١٤٣) وقال :

" **كان يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، ولا أعلـم لـه معـه مشافهة ، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب** ." اهـ

بل قال أبو حاتم الرازي ـ كما في" الجرح والعديل" (٦/٣٥ ـ ٣٦) ـ:

" **منكر الحديث ، ضعيف الحديث** ."

قال ابن أبي حاتم : يُكتبُ حديثه ؟

قال : " **زحفاً** ." اهـ

وقال الساجي : " **منكر الحديث** ."

وقال أبو نعيم الأصبهاني : " **روى عن أنس نسخة منكرة** ."

أقول : وليس هذا بغريب من الكوثري ، فإن التلاعـب والتلبـيس والمغالطة ديدنه وطريقته ، وتاريخه الأسود مليء بهذا ، (**وَمَنْ يُهِنِ اللَّـهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ**).

إذا كان هذا فِعْلُ عبدٍ بنفـسه فمن ذا له من بعد ذلك يكـرمُ



ولا عجب من هذا المبتدع الذي لا يستحيي من الإتيان بكلّ هذه الفضائح التي يندى لها الجبين ، ومع ذلك ترى أمثاله وأذنابه من أهل البدع يضفون عليه عبارات الإطراء والمدح الشديد ؛ ليروجوا بضاعته وباطله على الرعاع والطغام ، (**تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ**).

وفي السَّماء طيورٌ اسمها بُقَعُ إن الطيورَ على أشكالها تَقَعُ

ويا ليت شعري ، فلن ينفع الإطراء والمدح من تلوث بالبدعة ، واتبع هواه، وجانب السُّنة وحاربها، فإن العقلاء يرون مديحه ضرباً من الهذيان .

إذا المرءُ لم يمدحه حُسْنُ فعالـه فمادِحه يهذي وإنْ كان مفصحاً

ولقد أحسن العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ الظن بنقل الكوثري ، ولعل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ ما توقع منه أن يكذب هذا الكذب الصريح في هذا الموضع ، فناقشه ـ رحمه الله تعالى ـ في كلامه على حسب نقله ، وتعجب من اعتداده بتوثيق ابن حبان في هذا الموضع مع اعترافه بشذوذه في توثيق المجاهيل .

ثم ذكر الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ قول ابن معين في عبد الحكم بن ذكوان: " لا أعرفه ." ثم قال الشيخ : " فإذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنَّى لابن حبَّان أن يعرفه ؟! " اهـ

فتلقفه المعترض ، وهاج وماج ، وشنَّع وجدَّع ، ورمى العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بالوهم في ذلك .



ويا ليت شعري لو أنصف هذا المتعصب لصبَّ جام غضبه على سيده محمد زاهد الكوثري الذي أسقط عدالته بالكذب والافتراء على الشريعة الغرَّاء ، ولكن :

أُقيم لإصلاحِ الورى و هو مائــلٌ
فكيف يستقيم الظلُّ والعود أعوجُ

والأعجب من هذا : أن هذا المعترض يريد أن يلزم العلامة الألبـــاني ـ رحمه الله تعالى ـ بتحسين الحديث علـــى اعتبـــار أن عبـــد الحكـــم هـــو ابن ذكوان ؛ لتوثيق ابن حبان لـــه ، وروايـــة الطيالســـي والفـــزاري ، والحوضي عنه ؛ ولقول أبي حاتم فيه: " هذا أستر " يعني : من القسملي .

ويكفي في ردِّ هذا التهافت أن تعلم أن ابن ذكوان لا يُحَسَّن حديثـــه لذاته ، وقد حكم عليه ـ رحمه الله تعالى ـ في " التقريب " بقوله : " مقبول " يعني : إذا تُوبع ، وإلا فليِّن .

وهو كذلك لا يصلح مقوياً لرواية عطية ـ هذا على التنـــزُّل ـ لما سبق من بيان شدة ضعفها ، فما ألزم به الشيخ لا يلزمه ، وهذا أمر واضح .

وكان الأولى الإعراض عن الجواب عن هذا التهافت ، لولا الخـــوف من افتتان بعض المغرورين بزخرفة وبهرجة هذا المخـــالف ، نســـأل الله الثبات على السُّنَّة .

دعْ عنك آراء الرجال و قولهم ... فقول رسول الله أزكى وأربـــحُ



ثم رام المعترض التعقيب على كلمة العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ :

(إذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنَّى لابن حبان أن يعرفه ؟! ...)

واعتمد في ذلك على قول أبي حاتم في ابن ذكوان : " هذا أستر " ، وأن أبا حاتم قد عرفه بذلك قبل ابن حبان ، ثم أساء الأدب على العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ فقال (ص٢٢٣) :

"ولم يقل أحد بمقولة الألباني هذه حتى ولا المبتدئ في هذا الفن ."

اهـ

والجواب ـ ومن ربي أستمد العون على الصواب ـ : أن هذه مجازفات عديدة ، وتلبيسات متكاثرة شديدة ، وبيان ذلك في الوجوه الآتية :

الأول : أما قول أبي حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ : (هذا أستر) فلا يُفيد توثيقاً لابن ذكوان ، ولا أنه علم حاله التي جهلها ابن معين ، فإن كلمة أبي حاتم هذه قالها في معرض المقارنة بين القسملي وابن ذكوان ، جواباً على سؤال ابنه: "هو أحب إليك أم عبد الحكم القسملي صاحب أنس ؟"

والقسملي قد اشتهرت حاله بالضعف والوهن حتى تكلّم فيه جماعة من النقاد ، منهم أبو حاتم ـ نفسه ـ فقال فيه :

" منكر الحديث ، ضعيف الحديث ."

فقال ابنه : يُكتب حديثه ؟

فقال : " زحفاً " اهـ



وأما ابن ذكوان فحاله أستر من القسملي المشهور بالضعف ، فهو لم يشتهر اشتهاره بالضعف ؛ لذلك كانت حاله أستر من حال القسملي ، وإنْ كان لم يخرج من حَيِّز الجهالة عنده .

ويؤكد هذا : الوجه الثاني .

أن أبا حاتم لم يوثّق ابن ذكوان لَمّا سأله ابنه عنه ، وإنما قال : " **بصري** "

وفي هذا الجواب إشارة لطيفة إلى جهالة حاله عنده .

ثالثاً : ومما يزيد ذلك تأكيداً :

أن ابن أبي حاتم ذكر كلمة ابن معين ـ في ابن ذكوان ـ : (لا أعرفه) عقب كلمة أبيه : (هذا أستر) فلو كان ثمة اختلاف بينهما لبيَّن ذلك ابن أبي حاتم وأظهره ، ولرجَّح الراجح ، أو أشار إليه ، وهذا مما يؤكد أن الكلمتين تصبان في مصبٍّ واحد ، علماً بأن العمدة على غير هذا الوجه لورود الاحتمال عليه ، لكنه يُعتضد به في هذا المقام وإن لم يُعتمد عليه .

رابعاً : ويقضي بهذه النتيجة حكم الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ النهائي على ابن ذكوان ، في قوله : " مقبول " ـ يعني : إذا تُوبع ، و إلا فليِّن الحديث .

وأما قول العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ : " إذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنَّى لابن حبان أن يعرفه " فإننا وإن كنا لانطلق ذلك ، ونرى أن ابن معين إذا لم يعرف رجل ، وعرفه عدل آخر فمن علم حجة على

من لم يعلم ، إلا أننا لمَّا علمنا من تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل قبلنا ما قاله الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- في هذا الموضع .

وأما اعتراض هذا المعترض عليه بقوله : " و لم يقل بمقولة الألباني هذه حتى ولا المبتدئ في هذا الفن " فتشويش وتهويل ، وكلام بغير دليل ؛ إذ أن مقولة الشيخ -رحمه الله تعالى- في هذا المقام موافقة للقواعد الصحيحة ، ولأقوال الأئمة الرجيحة .

فأما من جهة القواعد : فهو ما اشتهر به ابن حبان من توثيق المجاهيل ومن لا يُعرف .

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في " الميزان " (٣/ ١٧٥) ترجمة عمارة بن حديد ، عن صخر الغامدي :

" ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في " الثقات " ؛ فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف ."

أقول : ومن كانت هذه حاله يُستبعد في حقه أن يعرف من يجهله الأئمة الكبار في هذا الفن كأمثال يحيى بن معين -رحم الله الجميع-، وما سبق يؤكد ذلك .

وأما أقوال الأئمة :

فقد قال أبو حاتم الرازي في إسحاق بن شاكر :

" **لا أعرفه** ."

فعلَّق ابن أبي حاتم على ذلك في " الجرح والتعديل "(٢/٢٢٥) بقوله :

" **إذا لم يعرفه مثله ؛ صار مجهولاً** ." اهـ



وفي " الميزان " (٢٧/٢) ترجمة دغفل بن حنظلة :

" قال أحمد بن حنبل " **لا أعرفه** ."

وقال الذهبي :

قلت : **يكفي في جهالته كون أحمد ما عرفه وهو ذهلي شيباني** ." اهـ

وفي " الميزان " ـ أيضاً ـ (٥٧٦/٢) ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي :

" قال ابن معين : " **لا أعرفه** ."

وقال ابن عدي :

" **إن كان ابن معين قال : " لا أعرفه " فمثل ذلك مجهول** ." اهـ

ثم وقفتُ على هذا النص بعلو في " الكامل " ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي ، وعبد الرحمن بن آدم ، فقال :

" **وهذان الاسمان اللذان ذكرهما عثمان عن ابن معين ، فقال: لا أعرفهما** ."

وإذا قال مثل ابن معين : " لا أعرفه "؛ فهو مجهول غير معروف ، وإذا عرفه غيره لا يُعتمد على معرفة غيره ؛ لأن الرجال بابن معين تُسبر أحوالهم ." اهـ

وقال ـ أيضاً ـ في " الكامل " ترجمة ميمون أبي محمد :

ثنا محمد بن علي ، ثنا عثمان بن سعيد : قلتُ ليحيى بن معين : شيخ يروي عنه البرساني ، يُقال له : ميمون أبو محمد تعرفه ؟

قال : " لا أعرفه ."

قال ابن عدي :

" **وعثمان بن سعيد يسأل ـ أبداً ـ يحيى بن معين عمن لا يُعرف ؛ فيجيبه يحيى : " إني لا أعرفه " ، وإذا لم يعرفه يحيى ؛ يكون مجهولاً** ."

اهـ

وبهذا يتبيّن القارئ من صحة كلام العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا المقام ، وأنه مسبوق بكلام الأئمة ، مما يدل على رسوخ قدمه في هذا الفن ، لا أنه يجهل ما يعلمه المبتدئون كما يزعم هذا الحقود ، وكذلك يتبيّن القارئ من جهل هذا المعترض المتعالم الذي حمَّل نفسه مالا تطيق ، وأدخل نفسه فيما لا يُحسن ، وقد كان لا يضره أن يعرف قدره ، ولا يتعدَّى طوره ، ولا يتكلم في هذه المسائل التي لا يحسنها ؛ إذ فاقد الشيء لا يعطيه .

تقول: أطفئ لظى قلبي فقلتُ لها هل تُطفأُ النارُ و احسناءُ بالنارِ
هل يُطلب الماء ممن يشتكي ظمأ هل يُطلب الثوب ممن جسمه عاري

وإذ قد تبيَّن لك هذا ؛ فلا تلتفت بعدُ إلى تشغيب ذلك المشغِّب واتهامه العلامة الألباني بالمجازفة، لتجهيله ابن ذكوان ، محتجاً بقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في " لسان الميزان "(١/٥٤٧ ـ ٥٤٨) ترجمة إسماعيل بن محمد الصفّار :



" ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم : " لا نعرفه " ، أو " لا نعرف حاله ".

وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطَّلع أو مجازف ." اهـ

أقول : ما أبعد هذا النص عمَّا نحن بصدده ، فكلمة الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ كانت ردًّا على ابن حزم الذي قال في " المحلي " في الإمام الثقة المشهور إسماعيل الصفّار : (مجهول) .

مع أن إسماعيل هذا قد وثقه جماعه من الأئمة ، وحدَّث عنه جماعة من الكبار ، ورضوه ، حتى قال الحافظ ابن حجر :

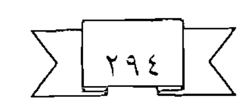
" **وانتهى إليه علو الإسناد** ." اهـ

فلمجرد عدم معرفه ابن حزم له رماه بالجهالة ، كما فعل مع الإمام الترمذي وغيره ، لذا ، قال الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ:

" **وهذا هو رمز ابن حزم ، يلزم منه ألا يُقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره** ... " الخ كلامه .

ومعلوم أنه في مثل هذه الحال لا يصح إطلاق الجهالة لمجرد عدم المعرفة .

أما نحن المتأخرون فجلُّ كلام الأئمة الذي نحتاجه متوافر بين أيدينا ـ ولله الحمد والمنة ـ، فيصح لنا بعد البحث والنظر في كلامهم ـ رحمهم الله تعالى ـ إطلاق حكم نهائي على الراوي ، كالجهالة ونحوها ، ما دام أن أئمة



النقد لم يعرفوه أو بعضهم ، ولم يوثقه إلا من عُرف بتوثيق المجاهيل ؛ كابن حبان و أضرابه ، كل هذا على فرض التسليم بأنه ابن ذكوان !!

وهذه هي طريقة الحفاظ وأهل العلم ، بل هي طريقة الحافظ ابن حجر ـ نفسه الذي يُشغِّب بكلامه هذا المعترض ـ ، وقد فصَّلت القول في هذه المسألة ، مع ذكر الأمثلة ونصوص أهل العلم في كتابي : " **تحفة الأبرار في تحقيق أثر مالك الدار** " ، فارجع إليه ففيه مزيد فائدة ، وبالله التوفيق .

وبهذا يتم الجواب على شقاشق هذا المعترض ، وعلى عدوانه على العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ ، وبيان مسلكه في ذلك .

وبيان صحة ما ذهب إليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ ، وسلامة منهجه في النقد ، وصحة قواعده ، فجزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهموا على الهدى لمن استهدى أدلاءُ
وقَدْرُ كُلِّ امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم أعداءُ
فَفُزْ بعلمٍ تعشْ حياً به أبداً الناسُ موتى وأهل العلم أحياءُ



۞ خـــاتمة ۞

وأخيراً ، وبعد أن ظهر للقارئ الكريم وهاء ما تَشَبَّث بــه القــوم ؛ يَحْسُنُ التنبيه على أن هذا الحديث ـ مع شدة ضعفه ـ ليس في متنه حجه للمخالفين على جواز التوسل الممنوع .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " قاعدة جليلة " (ص ١٢٣) ـ بعد أن ضعَّف إسناده ـ :

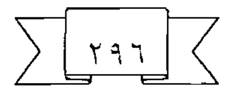
" **ولفظه لا حجة فيه ؛ فإن حق السائلين عليه أن يجيبهم ، وحــق العابدين أن يثيبهم ، وهو حق أحقه الله ـ تعالى ـ على نفسه الكريمــة بوعده الصادق ، باتفاق أهل العلم ، و بإيجابه على نفسه ـ في أحــد أقوالهم ـ ، وقد تقدَّم بسط الكلام على ذلك .**

وهذا بمنــزلة الثلاثة الذين سألوه في الغار بأعمالهم : فإنه سأله هــذا ببرِّه العظيم لوالديه ، وسأله هذا بعفَّته العظيمة عن الفاحشة ، وســأله هذا بأدائه العظيم للأمانة ؛ لأن هذه الأعمال أمر الله بها ، ووعد الجزاء لأصحابها ، فصار هذا كما حكاه عن المؤمنين بقوله :

﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾

وقال ـ تعالى ـ :

﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَــا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾



وقال ـ تعالى ـ :

(قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (١٥) الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا ءَامَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.)

وقال شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ في (ص١٦٢ ـ ١٦٣) :

" وحق السائلين أن يجيبهم ، وحق العابدين أن يثيبهم ، وهذا حق أوجبه الله ـ تعالى ـ وليس للمخلوق أن يوجب على الخالق ـ تعالى ـ شيئاً.

ومنه قوله ـ تعالى ـ:

(كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ.)

وقوله ـ تعالى ـ:

(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ.)

وقوله ـ تعالى ـ :

(وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ.)

وفي " الصحيح " من حديث معاذ : " حقُّ الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله ـ إذا فعلوا ذلك ـ: ألا يعذبهم ."



وفي " الصحيح " : عن أبي ذر ، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما يرويه عن ربه ـ تبارك وتعالى ـ أنه قال :

" يا عبادي إن حَرَّمتُ الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا ."

وإذا كان حق السائلين والعابدين له هو الإجابة والإثابة بذلك ، فذاك سؤال الله بأفعاله ، كالاستعاذة بنحو ذلك في قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناءً عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ".

فالاستعاذة بمعافاته التي هي فعله ، كالسؤال بإثابته التي هي فعله ." اهـ

وانظر ـ أيضاً ـ " اقتضاء الصراط المستقيم " (٢/٧٨٣ ـ ٧٨٦ ، ٧٩٦ ـ ٧٩٧) و " تلخيص الاستغاثة " (١/١٢٣ وما بعدها).

ولقد أجاد العلامة الشيخ سليمان بن سحمان ـ رحمه الله تعالى ـ، حيث نظم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ نظماً لطيفاً ، رادًّا به على رأس من رؤوس أهل البدع والأهواء ، كما في كتاب " الدرر السنية " (٣/٢٣) فقال ـ ولله درُّه ـ :



فمعناه إنْ صحَّ الحديــــث فإنه

على غير ما قد لاح في وهم ذي اللّدِّ

فحق العباد الســائلين إذا دعوا

بغير اعتداء باذلي الجدِّ و الجهـــــدِ

إجابتهم مَنّاً وفضـــــلاً ورحمةً

وجُوداً وإحساناً من المنعم المُسْــدي

وحقُّ المشاة الطائعين لربـــهم

إثابتهـم والله ذو الفضـــــل والمدِّ

إذا صَحَّ هذا فالتوسل لم يكـــن

بغير صفـــات الله يا فاقـــدَ الرشـــدِ

هما صفتا قول وفعـــل لربـــنا

فسبـــحانه من ماجـــدٍ واحدٍ فردِ

ولم يكن من باب التوسل بالورى

كما قُلْتَه يا فاسد الرأي و القصـــدِ

وطاعتـــه سبـــحانه وســؤاله

هما سببا تحصـــيل ذلـــك للــعبدِ

إجابتــــه للسائليـــن وكونـــه

يثيب المشاة الطائعـــين ذوي الرشـــدِ

فلم يبق في نصِّ الحديـــث دلالة

تدلُّ على ما قـــال مَنْ رأيـــه المردي

أقول : وختاماً أتمثل بكلمة عظيمة للعلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ في "التنكيل" (١/٢٠/ط. دار المعارف) فقد قال ـ ولله درُّه ـ :

" فليت الأستاذ اكتفى بما يقرب من ذلك [1]، وطوى الثوب على غرَّة ، فإن أبت نفسُه إلا بعثرة القبور ؛ فليتحرَّ الحق ، إما تديناً ، وإما علماً بأن في الناس بقايا ، وفي الزوايا خبايا ، ومنهم من يقول :

فإنْ تمنعوا عَنَّا السلاح فعندنا   سلاح لنا لا يُشترى بالدراهمِ
جنادل إملاء الأكف كأنها   رؤوس رجال حلّقت في المواسمِ . "

وفي هذا القدر كفاية ، لمن أراد الحقَّ والهداية ، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين.



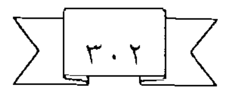
---

(١) يعني : من اتباع ما مضى عليه أهل العلم من سدل الستار عما جاء في أبي حنيفة ، الخ .





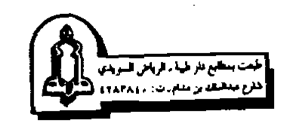
الفهرس





تم بحمد الله




طبعت بمطابع دار طيبة - الرياض السويدي


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



مطبعة دار طيبة ـ الرياض ـ ت: ٤٢٨٣٨٤٠